وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على التجارة البينية

حالة مجلس التعاون الخليجي

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالبة: بومعيزة آية

إشراف الأستاذ: فرطاقي جابر

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الصفة	الرتبة	الجامعة الاصلية
د. حدة أوضايفية	رئيسا	أستاذ محاضر " أ "	جامعة 20 أوت -سكيكدة-
أ. جابر فرطاقي	مقررا	أستاذ مساعد " أ "	جامعة 20 أوت -سكيكدة-
أ. محسن حامي	مناقشا	أستاذ مساعد " أ "	جامعة 20 أوت -سكيكدة-

السنة الجامعية: 2017/2016.

بسم الله الرحمن الرحيم

الملخص:

لقد تسارع بشكل كبير الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية نظرا للمكاسب التي تحققها من اتساع حجم السوق والتوسع في حجم الإنتاج وذلك لاعتبار أن قيام التكتل يولد مناخ ملائم للاستفادة من التطور التكنولوجي والمساهمة في بناء قاعدة اقتصادية صلبة هذا ما أدى للدول التي تتوفر فيها المقومات المتجانسة إلى الاتحاد في شكل تكتلات اقتصادية ولقد كان من ابرز النقاط التي يرتكز عليها قيام تكتل اقتصادي هو تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة حجم التجارة البينية بين دول الأعضاء و لقد كانت هناك محاولات عديدة في هذا الإطار ومن بين هذه المحاولات مجلس التعاون الخليجيGCC حيث حاولت دول هذا المجلس الاستفادة من المزايا التي يمنحها التكتل من حيث زيادة التجارة و الاستثمارات البينية وسيرها نحو خطى متقدمة من مراحل التكامل الإقليمي حيث قررت انجاز عملة خليجية موحدة التي تعتبر أهم مرحلة في التكامل الإقليمي .

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية

Résumé

Les blocs économiques ; une accélération spectaculaire à s'y joindre en raison des gains obtenus par l'expansion de la taille du marché et du volume de production en considérant que ce bloc génère un climat favorable pour tirer profit du développement technologique et de contribuer à la construction d'une base économique solide. Cela a conduit les pays où touts les ingrédients homogènes sont disponibles à s'unifier sous forme de blocs économiques.

Les principaux points sous-jacents du bloc économique sont l'activation des investissements étrangers directs et l'augmentation du volume des échanges commerciaux intra-régional « entre les Etats membres ».

Il y a eu de nombreuses tentatives dans cette perspective ; parmi lesquels nous avons les tentatives du Conseil Coopération du Golf « CCG » où les Etats du conseil ont essayé de tirer parti des avantages offerts par le bloc en termes de l'augmentation du commerce et de l'investissement intra-régional et ses progrès avancés dans les étapes de l'intégration où ils ont décidé de compléter la monnaie du Golf unifié, qui est considéré comme l'étape la plus importante dans l'intégration régionale.

mots clés : intégration économique, conseil de coopération des pays du golfe.

شكر وتقدير:

قبل كل شيء الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع والذي كان له الفضل الأول و الأخير في هذا التوفيق.

كما أتوجه بخالص الشكر وعظيم التقدير والإمتنان والعرفان بالجميل إلى أستاذي الفاضل الدكتور "فرطاقي جابر" على تكرمه بالإشراف على رسالة تخرجي، والذي لم يبخل عليا بنصائحه القيمة وتوجيهاته الثرية ، والتي كان لها أبلغ الأثر في إنجاز هذا العمل وأسأل الله العلي القدير أن يثيبه خير الثواب إنه سميع مجيب الدعاء.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشة هذه الرسالة.

أية

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير.	
إهداء.	
الملخص.	
فهرس المحتويات.	
قائمة الجداول.	
قائمة الأشكال.	
مقدمة.	أ
الفصل الأول:الإطار النظري للتكامل الإقتصادي الإقليمي.	
تمهيد.	2
المبحث الأول: ماهية التكامل الإقتصادي الإقليمي.	3
المطلب الأول:مفهوم التكامل الإقتصادي الإقليمي.	3
المطلب الثاني:خصائص التكتلات الإقتصادية الإقليمية.	5
المطلب الثالث:مقومات التكامل الإقتصادي.	6
المبحث الثاني: أهداف ودوافع التكتلات الإقتصادية الإقليمية.	10
المطلب الأول: أهداف التكتلات الإقتصادية الإقليمية.	10
المطلب الثاني:دوافع التكتلات الإقتصادية الإقليمية.	12
المبحث الثالث:النظريات المفسرة للتكامل الإقتصادي الإقليمي أشكاله وأثاره الإقتصادية.	14
المطلب الأول: النظريات المفسرة للتكتلات الاقتصادية الإقليمية.	14
المطلب الثاني:أشكال التكتلات الإقتصادية الإقليمية.	19
المطلب الثالث: الآثار الإقتصادية للتكامل الإقتصادي الإقليمي.	22
خلاصة الفصل.	29
الفصل الثاني: نشأة مجلس التعاون الخليجي وأهم إنجازاته.	
تمهيد	31
المبحث الأول: التعريف بدول مجلس التعاون الخليجي.	32
المطلب الأول: خصائص ومكونات مجلس التعاون الخليجي.	32
المطلب الثاني: السكان في دول مجلس التعاون الخليجي.	34
المبحث الثاني: مسيرة التكامل لدول مجلس التعاون الخليجي.	36
المطلب الأول: مجلس التعاون الخليجي (تعريف، نشأة، أهداف).	36
المطلب الثاني: مقومات وتحديات مجلس التعاون الخليجي.	44

المطلب الثالث: إنجازات مجلس التعاون الخليجي وهيكله التنظيمي.	48
المبحث الثالث: مشروع الوحدة النقدية لدول الخليج.	52
المطلب الأول: العملة المشتركة.	52
المطلب الثاني: مزايا وعوائق العملة المشتركة.	56
المطلب الثالث: الآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة.	58
خلاصة الفصل.	60
الفصل الثالث: إنعكاسات قيام مجلس التعاون الخليجي على التجارة و الإستثمارات البينية.	
تمهيد.	62
المبحث الأول: المؤشرات الإقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي.	63
المطلب الأول: الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي.	63
المطلب الثاني: الميزان التجاري والميزانية العامة لدول مجلس التعاون الخليجي.	68
المطلب الثالث: قوة العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي.	73
المبحث الثاني: تطور حركة التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي.	75
المطلب الأول: صادرات دول مجلس التعاون الخليجي البينية.	75
المطلب الثاني:الواردات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي.	80
المبحث الثالث: تدفقات الإستثمارات البينية.	88
المطلب الأول: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر نحو دول مجلس التعاون الخليجي.	88
المطلب الثاني:الإستثمارات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي.	93
خلاصة الفصل.	95
الخاتمة.	97
قائمة المراجع.	100

فهرس الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	النظريات المفسرة للتكامل الإقتصادي.	19
02	خصائص ومكونات مجلس التعاون الخليجي.	33
03	السكان في دول مجلس التعاون الخليجي.	34
04	محطات التكامل الإقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي.	41
05	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دول مجلس التعاون الخليجي.	63
06	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون ونسب تغيرها	65
07	التضخم (%) في دول مجلس التعاون الخليجي.	67
08	الميزان التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي ونسب التغير فيه.	68
09	الميزانية الحكومية لدول مجلس التعاون الخليجي.	71
10	القوة العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي.	73
11	إجمالي الصادرات لدول مجلس التعاون الخليجي.	75
12	الصادرات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي.	77
13	إجمالي الواردات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي.	81
14	الواردات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي ونسب تغيرها.	83
15	تدفقات الإستثمار الأجنبي الواردة نحو دول مجلس التعاون الخليجي.	88
16	تدفقات الإستثمارات الأجنبية الصادرة من دول مجلس التعاون الخليجي.	91
17	إجمالي الإستثمارات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي المنفذة (التكلفة الإجمالية للمشروعات مابين عامي 2003 وأفريل 2016)+	94

قائمة الأشكال:

الرقم	الشكل	الصفحة
01	شكل توضيحي لأشكال التكامل الإقتصادي.	22
02	أثر خلق التجارة.	24
03	أثر تحويل التجارة.	25
04	الآثار الناتجة عن التكتل الإقتصادي.	28
05	الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي.	51
06	المنحنى البياني لإجمالي الصادرات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي.	76
07	المنحنى البياني لنسب تغير الصادرات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي.	78
08	المنحنى البياني لإجمالي الواردات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي.	82
09	المنحنى البياني لنسب تغير الواردات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي.	84
10	المنحنى البياني لنسب تغير الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدول مجلس التعاون الخليجي.	90
11	المنحنى البياني لنسب تغير الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من دول مجلس التعاون الخليجي.	92

مقدمة عامة:

إن التوجه نحو التكامل الإقليمي الإقتصادي ليس مسألة حديثة النشأة بل هي ظاهرة برزت على مسرح الحياة الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد كان هذا التوجه الإقليمي حاضرا في بداية مفاوضات تحرير التجارة الدولية وسوف يبقى هذا التوجه وسيلة لتغيير الواقع الإقتصادي لمجموعة من الدول ضمن أقاليم معينة، وأداة لمواجهة تداعيات الأوضاع الإقتصادية الجديدة في ظل ظاهرة العولمة.

ولقد كان التوجه نحو تكتلات إقليمية هو الإدارة الفعالة في رفع مستوى الإعتماد الإقتصادي العالمي المتبادل على مستويات تجعل التكامل الإقليمي الإقتصادي يؤتي ثماره بصيغة الحصول على الفوائد الإقتصادية المرتبطة بتحقيق خطوات جادة على طرف التكامل الإقتصادي، الذي يتضمن تحرير حركة عناصر الإنتاج بين أعضاء التكامل وتكوين أسعار صرف ثابتة على مستوى إقليمي وتوحيد السياسات النقدية والمالية للدول الأعضاء في التكامل. فضلا عن حرية التدفق في التجارة على المستوى الإقليمي .

ولعل الإتجاه إلى تكوين التكتلات الإقتصادية العملاقة بين مجموعة من الدول التي يتوافر فيها عدد من المقومات المتجانسة إقتصاديا، وثقافيا، وحضاريا، وتاريخيا والتي تربطها في النهاية مصالح إقتصادية مشتركة هي من أهم الخصائص المميزة للإقتصاد العالمي المعاصر، حيث نلاحظ توجه العديد من الدول العربية والنامية للإنشاء تجمعات إقليمية تكون قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية ومن بين هذه التكتلات نجد مجلس التعاون الخليجي، والذي تم إنشاءه في 1981 من طرف السعودية، قطر، الكويت، البحرين،عمان الإمارات. إنطلاقا من العلاقات المميزة بين دول المجلس والسمات المشتركة، والأنظمة المتشابهة .

وتعد منطقة الخليج العربي إحدى أهم المناطق الحيوية في العالم، حيث تحتل موقعا متميزا بين قارات العالم القديم (آسيا، إفريقيا، أوروبا) فضلا عن كونها تشرف على أهم الممرات المائية (البحرالأحمر، البحر المتوسط، الخليج العربي) بما يصبغها من أهمية إستراتيجية على صعيد خطوط النقل البحرية والبرية والجوية وحركة التجارة الدولية، والإقليمية هذا إلى جانب ما تمتلكه منطقة الخليج من مقومات نجاح أخرى ،كفيلة بأن تجعلها نموذجا تحتدي به سائر الدول العربية في عملية الوصول إلى إتحاد خليجي ورغم هذا مازالت هناك صعوبات تواجه هذا التكامل .

من خلال هذا الطرح وفي إطار الهدف العام لدراسة ارتأينا إلى صياغة إشكالية موضوع بحثنا كالآتي:

-هل أدى قيام مجلس التعاون الخليجي إلى التأثير الإيجابي على التجارة البينية للدول الأعضاء ؟

الأسئلة الفرعية :

وتندرج عن الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية :

1_ ما هي أبرز الدوافع التي أدت إلى تنامي ظاهرة التكتلات الإقليمية ؟

2_ ما هي عوائق التكامل الخليجي ؟وما هي الفوائد المتوقعة من إصدار عملة خليجية موحدة ؟

3_ ما هو واقع التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي؟

4 _ما هو واقع الإستثمارات في دول مجلس التعاون الخليجي؟

الفرضيات :

_ توسيع الأسواق يعتبر من أهم الدوافع لإنتشار التكتلات

_ رغم وجود بعض العوائق تمكن مجلس التعاون لدول الخليج العربي من تحقيق أهداف هامة .

_ قيام مجلس التعاون الخليجي أدى إلى تطور حجم التجارة البينية للدول الأعضاء .

_ أدى قيام مجلس التعاون الخليجي إلى زيادة حجم الإستثمارات للدول الأعضاء .

_ الإتحاد النقدي الخليجي ضروري لدخول الأسواق الخارجية .

أهداف الدراسة :

_التعرف على التكتلات الإقتصادية وأهميتها

_ الوقوف على أبرز المحطات في مسيرة التكامل لدول الخليج العربية .

_ رصد المبررات والدوافع التي ساعدت على تشكيل مجلس التعاون الخليجي.

_ تحليل الآثار الناجمة عن إصدار عملة موحدة .

_ الربط بين المتغيرات الإقتصادية "التكامل الإقتصادي والتجارة البينية والإستثمار الأجنبي المباشر " ومحاولة إبراز دور التكامل في تفعيل أداء التجارة البينية والإستثمار الأجنبي المباشر.

مراحل التكامل الإقتصادي (السوق المشتركة و والعملة الموحدة) .

المنهج المتبع :

بالنظر للموضوع محل لدراسة ومن أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة سيتم الإعتماد على المناهج التالية:

المنهج الوصفي الذي يعني بوصف وتفسير الأحداث والظواهر، للوصول إلى الأسباب الحقيقية والعوامل التي تتحكم فيها وإستخلاص النتائج . المنهج التاريخي من أجل الوقوف على التطور التاريخي لإنشاء تكتل مجلس

التعاون الخليجي. المنهج التحليلي للدراسة والتحليل البياني للعلاقات القائمة للاقتصاديات محل الدراسة ويظهر هذا بوضوح في الفصل الثاني والثالث .

الدراسات السابقة:

هناك دراسات تناولت جوانب من الموضوع سنوجزها في مايلي:

_ بوشلول السعيد، واقع التكامل الإقتصادي لدول مجلس التعاون لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه ،مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماجستير ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة 2008 /2009 ،والتي تناولت ضمن إيطارها النضري التكامل الإقتصادي ،كما تطرق في الجزء الثاني والثالث إلى مسيرة التكامل الإقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي وآفاقه التكاملية .

_ يحي سعاد، تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة (من خلال دراسة تجربة الإتحاد الأوروبي)،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة 2013/2012، والتي تناولت ضمن إيطارها النظري التكامل الإقتصادي، كما تطرقت في جزئها الثالث إلى مفاهيم حول مجلس التعاون الخليجي .

_ خاطر إسماهان، دور التكامل الإقتصادي في تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،2012 /2013 ،والتي تناولت في إيطارها النظري ماهية التكامل الإقتصادي وأهم التجارب الرائدة به والإستثمار الأجنبي المباشر ،أما في الجزء الثالث فقد تطرقت إلى دور التكامل الإقتصادي في تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي .

تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول، يخصص الفصل الأول إلى الإطار النظري للتكامل الإقتصادي الإقليمي ،وهذا من خلال ثلاث مباحث، المبحث الأول تم التطرق فيه إلى ماهية التكتلات الإقتصادية الإقليمية، أم المبحث الثاني فيتناول أهداف ودوافع التكتلات الإقتصادية الإقليمية، والمبحث الثالث خصص للنظريات المفسرة للتكامل الإقتصادي الإقليمي وأشكاله وآثاره الإقتصادية .

أما الفصل الثاني ،فتناولنا فيه قيام مجلس التعاون الخليجي ،في ثلاث مباحث ،الأول التعريف بدول مجلس التعاون الخليجي، أما الثاني فتناول مسيرة التكامل لدول مجلس التعاون الخليجي ،أما المبحث الثالث فقد خصص لمشروع الوحدة النقدية لدول الخليج .

في حين تم التركيز في الفصل الثالث على دراسة تطبيقية لدول مجلس التعاون الخليجي، في ثلاث مباحث، المبحث الأول المؤشرات الإقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي، أما المبحث الثاني فتناول واقع التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي ،أما المبحث الثالث فقد خصص لدراسة تدفقات الإستثمار الأجنبي بين دول المجلس والعالم.

تمهيد:

تميز النصف الثاني من القرن العشرين، بالتوجه البارز نحو إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية أو تعزيز القائم منها واحتلت بذلك مكانا مميزا في الأدبيات العلمية.

ولقد تعددت التكتلات الإقليمية في العالم بمعدلات متسارعة، وقد حققت تجارب التكامل الاقتصادي الحديثة على أرض الواقع قدرا من النجاح، جدد الأمل لدى الدول النامية في أن الوقت لم يفت بعد اللحاق بقطار الدول المتقدمة.

وتسعى الدول العربية، استجابة للأحداث والمستجدات العالمية، إلى تشكيل تكتلات إقليمية وإحداث تعاون اقتصادي من خلال مختلف صور وأشكال التكامل الاقتصادي، مما يعني الانفتاح الاقتصادي واقتحام السوق الدولية، غير أنه لا يمكن لأن دولة نامية كانت أو أي دولة ذات تكامل اقتصادي أو تتبوأ مكانة من العالم دون فهم وتجسيد قواعد المنافسة في الأسواق الدولية.

ومن خلال هذا الفصل، سنتعرف على الإطار العام للتكتلات الاقتصادية الإقليمية، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

المبحث الثاني: أهداف ودوافع التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للتكامل الإقتصادي الإقليمي وأشكاله وآثاره الإقتصادية .

المبحث الأول: ماهية التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

عرف النصف الثاني من القرن العشرين، توجها متزايدا نحو التكامل الاقتصادي الإقليمي، حيث أصبح التكامل الاقتصادي سمة العصر، بحيث أصبح ضرورة لابد منها ومن خلال هذا المبحث سوف نتعرف إلى أبرز مفاهيم التكامل بالإضافة إلى خصائصه ومقوماته.

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي.

يطرح مصطلح التكامل مشكلة التداخل بين المفاهيم من حيث تعدد المعاني التي تعطى للمفهوم ومن حيث المفاهيم المماثلة له، ومن هنا سوف نحاول التعرض لمفهوم التكامل حتى يتسنى لنا فهم الصورة بطريقة أوضح.

ومنه يعرف التكامل الاقتصادي على النحو التالي:

1- لغة: إن كلمة تكامل Integration كلمة ذات أصل لاتيني وإبتدأ استعمالها عام 1620م في قاموس إكسفورد الإنجليزي بمعنى تجميع الأشياء كي تؤلف كلا واحدا.[1]

كما يعرف التكامل من الناحية اللغوية أيضا على أنه: تجميع أجزاء الشيء،[2] أو ضم أو دمج الأجزاء لتكوين كل موحد.[3]

2- اصطلاحا: هو اتفاق بين مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح الاقتصادية بهدف إذابة اقتصاديات هذه الدول في اقتصاد واحد، وإلغاء كافة القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينهم وذلك بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية.[4]

بالإضافة إلى هذا نجد عدة تعريفات أخرى للتكامل الإقتصادي بحيث نجد أن الموسوعة السياسية للتكامل الاقتصادي تعرفه على أنه "**ملائمة بين عناصر متوفرة عند أخذ الأجزاء كالقوى البشرية والمهارات والسوق الواسعة، بينما يتوفر عند الطرف الثاني رأس المال فتتشكل بذلك العناصر الاقتصادية المتكاملة من أجل**

[1] – نزيه عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية، دار الفكر الجامعي، القاهرة، ط1، 2006، ص 10.

[2] – عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية القاهرة، ط1، 2003، ص 13.

[3] – فليح حسن خلف، اقتصاديات الوطن العربي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2004، ص 220.

[4] – نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع نفسه، ص 19.

العملية الصناعية والتنموية، فهو اتجاه المشاريع الاقتصادية نحو تكبير حجمها للاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير.[1]

ويعرف روبنسون Robson Peter التكامل الاقتصادي بأنه الحالة التي تنطوي على تجميع الاقتصاديات المستقلة في أقاليم اقتصادية أكبر.

ويعرفه كذلك الاقتصادي هابرلر Haberler بأنه عبارة عن علاقات اقتصادية واسعة بين المجالات الاقتصادية المختلفة .وفي إطار التحليل النيوكلاسيكي وإعتمادا على فرضية إنعدام تكاليف النقل ،يمكن لمجالين وطنيين ،وفي حالة منافسة كاملة ،وبدون تعريفة جمركية وبتكاليف متشابهة على النشاطات الإنتاجية أن تمثل سوقا واحدا.[2]

كما وقد عرفه الاقتصادي "جان تينبرجين " بأنه عبارة عن "عملية تحوي جانبين "جانب سلبي "يقتضي إزالة التمييز وكافة الإجراءات التقييدية ،إزالة التعريفات الجمركية وأنظمة الحصص ،وزيادة الحرية في المعاملات الاقتصادية وجانب إيجابي يقتضي تسوية التفاوت القائم في السياسات التجارية ووضع سياسات ومؤسسات جديدة تتمتع بصلاحيات الإجبار[3] .

كما نجد "بيلا بلاسا "، يعرف التكامل الإقتصادي بوصفه عملية وبوصفه حالة تجارية ،فإذا إعتبرناه عملية فهو يشمل الإجراءات الهادفة إلى إلغاء التمييز بين الوحدات الإقتصادية المتعلقة بالدول المختلفة ،وإذا اعتبرناه حالة تجارية فيمكن شرحه بإنعدام مختلف أشكال التمييز بين الإقتصادات القطرية [4].

ومنه ومما سبق ،يمكن القول بأن التكامل الإقتصادي عبارة عن جميع الإجراءات التي تتفق عليها دولتين أو أكثر ،التي يتم بموجبها إزالة جميع القيود والعقبات التي تعترض التجارة بين هذه الدول، والتنسيق بين مختلف سياستها الإقتصادية ،لتصبح هذه الدول تكتلا واحدا يهدف إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة .

---

[1] – صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي: بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، 2007/1989، دار الحامد، عمان، ط1، 2011، ص 56.

[2] – السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسات، دار الفكر، عمان، ط1، 2011، ص 83.

[3] Miroslavn .jovanovicandri c.n lipsey ,international, economic, integration "limits and prospects"s econd edition, London, routledge, 1998, p5

[4] Bella balassa, the theory of economic integration, london : George allen and univin, 1969, p1

المطلب الثاني: خصائص التكامل الاقتصادي الإقليمي.

يترتب على إنشاء التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول المختلفة خاصة الدول النامية عدد من الخصائص من أهمها ما يلي:[1]

- توسيع نطاق السوق والاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير الحجم:

وترتكز عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية على التصنيع كدعامة أساسية لإحداث تغيير جدري وهيكلي في إقتصاديات تلك الدول، ويميز تنسيق السوق المحلي بهذه الدول أهم العقبات التي تعترض التوسع الصناعي، وبالتالي عملية التنمية الاقتصادية بها، فالتوسع في النشاط الصناعي سواء عن طريق زيادة حجم الصناعات القائمة أو إقامة صناعات جديدة يتطلب ضرورة اتساع نطاق السوق لتصريف إنتاج تلك الصناعات.

- تنويع هيكل الصادرات:

يعتبر التكامل الاقتصادي بين الدول النامية أفضل إستراتيجية لتحقيق تنوع في هيكل إنتاجها، وبالتالي تنوع في هيكل صادراتها.

فضلا عن تحقيق تنويع في الأسواق التي تتجه إليها هذه الصادرات ومن شأنه أن يكسب الدول النامية ميزة أكبر من تجارتها الدولية، وتخفيف العبء على موازين المدفوعات الدولية بها، كذلك يساعد على تشكيل التجارة الإقليمية بينها.

- زيادة القوة التفاوضية:[2]

هذا للدفاع عن مصالحها ضد التكتلات الإقتصادية الأخرى ،ومن ثم تكون الدول التي تنتمي إلى التكتل في موقع أفضل من ناحية المساومة أو التفاوض مهما كان شكله.

- زيادة معدل النمو الاقتصادي:

يؤدي التكامل الاقتصادي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء، عن طريق تشجيع الحافز على الاستثمار، فاتساع نطاقه ما يتبعه من زيادة الطلب على السلع المنتجة سيؤدي إلى زيادة الحافز الاستثماري، حيث تصبح الفرصة مهيأة أمام رأس المال في مختلف بلدان التكامل لتحقيق الربح عن طريق

[1] – محمود عبد الرزاق، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية (النظرية والتطبيق) الدار الجامعية، الإسكندرية، ط1، 2010، ص ص 149-150.

[2] – أحمد الأمين هالة، التكتلات الإقتصادية: منظومة الكوميسا والسودان، نقطة التجارة السودانية، التقرير 23، 2009، ص5.

توظيف الأموال في وسائل الإنتاج على تلك السلع، هذا فضلا عن تشجيع ظاهرة التخصص الإقليمي في الإنتاج، وإتاحة حرية التنقل والتوطن والإقامة لرؤوس الأموال داخل المنطقة التكاملية، حيث يتيسر استغلال موارد جديدة في الزراعة والصناعة والخدمات وغيرها.

- الاستفادة من مهارات اليد العاملة:

عند قيام التكامل الاقتصادي يؤدي إلى تطبيق مبادئ تقسيم العمل وهذا كفيل بإظهار المهارات والقدرات والعمل على تنميتها، فدرجة تقسيم العمل والاستفادة من الفنيين وغيرهم في ميادين تخصصهم أعلى في الولايات المتحدة الأمريكية كوحدة سياسية واقتصادية منها لو أن كل ولاية استقلت سياسيا واقتصادية.[1]

- يضمن درجة يقين أكثر بشأن المتاجرة داخل منطقة التكامل مما[2] يؤدي إلى تقليل مخاطر انعدام اليقين لدى المستثمرين والمنتجين بعد أن صاروا متأكدين من وجود سوق واسعة للتصريف، فتنعدم حالة التردد وتسود روح المبادرة والإقبال على إنشاء المشاريع الإنمائية وتنشط حركة التجارة وتبادل المنافع بين أقاليم المنطقة.

- يؤدي إلى قيام ظروف وشروط مناسبة لتسريع حركة تطوير المعارف الصناعية لدى الأقطار المتكاملة ويحدث هذا بفعل الإقبال على إنشاء المشاريع الإنمائية حيث تشتد الحاجة إلى هذا النوع من المعارف و عندئذ يمكن أن تتضافر الجهود المالية و العلمية للأطراف المشاركة في ميدان البحوث والتجارب التطويرية التي تحتاجها المشاريع الكبيرة ذات الأساليب التقنية المتطورة.

المطلب الثالث: مقومات التكامل الاقتصادي الإقليمي.

إن إستراتيجية الحركة التكاملية بين الدول الأعضاء هي تحقيق تنمية مشتركة للجماعة الإقليمية إلا أن هذه الإستراتيجية ليست كافية لبناء تكامل اقتصادي إقليمي، فمن ناحية تختلف أساليب تحقيق التنمية، ومن ناحية أخرى إذا فشل التكامل الإقليمي في تحقيق التنمية المشتركة، فإن هذا يؤدي إلى فشله والتخلي عنه، وبناءا عليه يصبح من المهم تحديد المقومات التي تقوم عليها الدول المكونة للتكامل الاقتصادي الإقليمي، وفيمايلي سوف نتطرق إلى هذه المقومات:[3]

---

[1] - عبد الوهاب رميدي، التكتلات الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، دراسة تجارب مختلفة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص ص21-22-23.

[2] - صبيحة بخوش، مرجع سبق ذكره، ص ص 65-66.

[3] - بوالكور نور الدين، أثر التكامل الاقتصادي على التوازنات الخارجية للدول الأعضاء، حالة التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2009/2008، ص 79.

أ- الشروط الاقتصادية:

تتطلب عملية التكامل الاقتصادي توفر مجموعة من الظروف الاقتصادية الملائمة والمشجعة منها:

1- توافر البنية الأساسية الملائمة:

من الشروط التي تحظى بالأولوية ضمن ما يجب أن يتوفر لنجاح العملية التكاملية فالمجال الإقليمي لا يتيح في الواقع إمكانية انتقال آثار الحجم والوفورات الخارجية والتقدم الاقتصادي إلا إذا توفرت شبكة نقل ومواصلات واتصالات ملائمة ذلك لأن عدم توافر وسائل كافية للنقل والمواصلات في الدول الأعضاء من شأنه إضعاف أهمية التكامل الاقتصادي، حيث يتعذر توسيع حركة التبادل التجاري بين منطقة وأخرى داخل نطاق التكتل الاقتصادي الإقليمي، كما يتعذر أيضا تنمية اقتصاديات المناطق المختلفة بصورة مشتركة خاصة في مجال تكامل عمليات الاستثمار والمشاريع الإنتاجية واستغلال الموارد الإقليمية بصورة موحدة.[1]

2- توفير الأيدي العاملة:

يعتبر توفير الأيدي العاملة المتخصصة والمدربة من العوامل التي تؤدي إلى نجاح التكامل الاقتصادي حيث أن عملية التكامل تعمل على انتقال اليد العاملة بمعنى حرية انتقال الأشخاص بين كافة الدول المتكاملة للبحث عن فرص الاستخدام المناسبة، وبهذا يتم تحقيق أكفء استخدام ممكن لليد العاملة وبالتالي يتم نقل الفائض من العمالة للدول التي تكتظ بها إلى الدول التي تعاني من عجز في هذا المورد الهام، ولن يتحقق هذا الإنتقال لليد العاملة إلا إذا كانت مدربة تدريبا جيدا.

وتوفر اليد العاملة الفنية في الدول المتكاملة عادة ما يؤدي إلى تنمية الموارد الإقليمية في الدول الأعضاء بصورة مشتركة كما يتيح لها إستخدام موارد ما بطريقة فعالة، أيضا تنمية هذه الموارد وزيادة حجمها يؤدي إلى زيادة الإنتاج الكلي ورفع مستوى المعيشة في دول التكامل وزيادة التعاون الإقتصادي بينها.[2]

3- تخصيص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي:

ذلك أن هذا التخصص يجعل إقتصاديات هذه الدول متكاملة تعتمد على بعضها البعض بطريقة مباشرة، مما يؤدي إلى زيادة المبادلات التجارية بينها، فنجاح التكامل الاقتصادي يعتمد بالدرجة الأولى على مدى تباين

[1] - شحاب نوال، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[2] - مقدام عبيرات، مرجع سبق ذكره، ص 21.

التخصص الإنتاجي في الدول الأعضاء بوجه عام، ذلك لأن هذا التباين يمكن هذه الدول من الحصول على الميزة الكبرى التي يحققها التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء عادة، وهي ميزة توسيع حجم السوق أمام منتجات الدول الأعضاء، في حين أنه في الوقت الذي يتشابه فيه التخصص الإنتاجي في هذه الدول تفقد الدول مثل هذه الميزة إلى حد كبير، وبالتالي يفقد التكامل الاقتصادي أثره كتنظيم لتنشيط التبادل التجاري بين مجموعة الدول الأعضاء.[1]

4- وجود العجز والفائض:

لابد أن تتوفر في دولة ما أرادت الانضمام إلى كتلة إقتصادية، العجز والفائض في إقتصادياتها مع التناسب والتناظر في سد العجز والتخلص من الفائض بين الدول المتكاملة، ولكن هذا ليس بالأمر الهين لأن الدولة لا تستطيع التخلص من الفائض أو العجز إلا إذا كانت تتوفر على منافع تستبدلها مع غيرها من الدول.[2]

5- تنسيق السياسات الإقتصادية القومية:

ضمان حرية تنقل السلع بين مختلف البلدان التي تنخرط في تكتل إقليمي لا يكفي، بل يجب أن نضمن إلى جانب ذلك، توفر جميع الشروط التي تسمح للمنتجين بالعمل والمنافسة في ظروف طبيعية، ولهذه الغاية يقتضي الأمر، في المرحلة الأولى، تنسيق التشريعات القومية تدريجيا كلما تقدم التكتل الاقتصادي في خطوة إلى الأمام في طريق تحرير التجارة الإقليمية من العوائق والقيود.

ولتحقيق القدر الضروري من تنسيق التشريعات القومية، يتطلب الأمر إجراء سلسلة من المفاوضات، التي تكون بطبيعة الحال عسيرة، بين الأطراف المعنية، وهذه المفاوضات تكون معقدة بقدر ما تتسم به تشريعات الدول الأعضاء وإختياراتها السياسية ومستويات التنمية من الإختلاف.[3]

ب- المقومات السياسية والمؤسسية:

تمثل الظروف السياسية عنصرا هاما من عناصر نجاح أو فشل الترتيبات الإقليمية وتفرض هذه الظروف أهمية وجود هياكل متماثلة لصناعة القرار في أطراف التكامل المتعددة، والتوصل إلى حالة من القبول المشترك لتحقيق التوافق والتجانس وفقا لمقتضيات الحاجة، كما تفرض أيضا ضرورة توفر القدرة على الإستجابة للأهداف

[1] – شحاب نوال، مرجع سبق ذكره، ص 32.

[2] – عبد الوهاب رميدي، مرجع سبق ذكره، ص 8.

[3] – سكينة بن حمود، مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009، ص ص224-225.

السياسية والإقتصادية للشركاء ووجود فرضيات سياسية مشتركة وتتجلى المقومات السياسية بصورة رئيسية في توافر إرادة سياسية مشتركة وقدر كاف من التوافق بين الأنظمة السياسية والسياسات العامة الإقتصادية والإجتماعية وعلاقات سياسية بين الدول أو بالأحرى بين حكومات قائمة على الإعتراف والإحترام المتبادلين وحسن الجوار.[1]

جـ- المقومات الأمنية:

الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في المجالات كافة سواء في الحاضر أو المستقبل.

ومما لا شك فيه أنه للأمن مستويات متعددة وهي تجمل في أربع:

- أمن الفرد ضد كل ما يهدد حياته وممتلكاته أو أسرته.
- أمن الوطن ضد أية أخطار خارجية أو داخلية.
- أمن قطر إقليمي أو أمن جماعي لدول تتشارك المصالح فيها وتعمل على التكتل لحماية كيانها.
- الأمن الدولي الذي تتولى حمايته بعض المنظمات الدولية.

كما إكتسب الأمن الإقليمي أبعاد جديدة فلم يعد ينصرف إلى مواجهة التهديد المشترك بل تجاوزه إلى إقامة ترتيبات وهياكل جديدة من أجل تحقيق التكامل.[2]

[1] – خاطر إسمهان، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2013/2012، ص 20.

[2] – بن ناصر محمد، مرجع سبق ذكره، ص 23.

المبحث الثاني: أهداف و دوافع التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

ينطوي التكامل الإقتصادي على عدة مزايا مما يولد الدافع لدى معظم الدول للاتجاه نحوه. ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى أهم الدوافع، والأهذاف من هذا التكامل.

المطلب الأول: أهداف التكتلات الاقتصادية.

إن التكامل الاقتصادي يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

1- أهداف اقتصادية:[1]

ويمكن حصر هذه الأهداف في ما يلي:

- **توسيع حجم الأسواق:** تعاني اقتصاديات الدول خاصة الرأسمالية من مشكلة ضيق الأسواق، وصعوبة تصريف الفائض من إنتاجها وترى في التكتل الاقتصادي حلا لمشكلة ضيق نطاق السوق، وعليه فبعد عملية التكامل الاقتصادي يصبح لدى الدولة سوق أوسع تشمل جميع الدول الأعضاء، ويترتب على ذلك زيادة إنتاج المشروعات لمقابلة الزيادة في الطلب على منتجاتها، وبالتالي تشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة وغير المستغلة كما يؤدي إلى تحقيق وفورات الإنتاج الكبير، حيث يشجع اتساع نطاق السوق على إقامة صناعات ذات حجم اقتصادي تنخفض فيها تكاليف الإنتاج لدرجة تمكن المشروعات من التسويق خارج أسواق الدول الأعضاء.

- اعتبار الاستثمار القوة الدافعة للتجارة وتنميتها وتوسيعها إضافة إلى المجالات الأخرى، وتطوير القدرات[2] والإمكانيات لإيجاد البيئة الملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر.

- **العمل على الاستفادة أكثر من اليد العاملة لتخفيض نسبة البطالة:**[3] وهذا عن طريق فسح المجال لحرية انتقال العمالة والهجرة ما بين الدول الأعضاء مما يزيد من الاستفادة من اليد العاملة المدربة والمهرة في شكل أفضل لتقسيم العمل الذي يطبق في إطار التكامل الاقتصادي ويؤدي إجراء حرية انتقال اليد العاملة ما بين الدول المتكاملة إلى حل جزئي لمشكلة البطالة في الأمد القصير، حيث يعمل على إعادة توزيع العمالة ما بين دول التكامل وهو ما يجعل تحقيق التوازن، أو التناسب بين الموارد المتاحة في كل دولة وعدد السكان.

---

[1] – مقدام عبيرات، التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2002/2001، ص 24.

[2] هيفاء عبد الرحمان وياسين التكريتي، آليات العولمةالإقتصادية وآثارها المستقبلية في الإقتصاد العربي، دار الحامد،عمان، ط2009،1،ص471

[3] – مقدام عبيرات، مرجع سبق ذكره، ص ص 24-25.

– **تسهيل عملية التنمية الاقتصادية:** وذلك لما يسعى إليه التكامل الاقتصادي من إمكانيات متمثلة في توسيع حجم السوق وتوفر اليد العاملة والتقليل من تكاليف الاستثمار والزيادة في عوائده، وكل هذا يعمل على الرفع من الإنتاج لتلبية الطلب المتزايد ومن ثمة زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء رغم ما للأهداف الاقتصادية من أهمية خاصة في دفع الدول نحو التكامل الاقتصادي.[1]

– تهدف التكتلات الإقليمية إلى تسهيل حركة التجارة بين الدول الأعضاء من خلال العديد من الإجراءات[2] المتفق عليها، وقد يفسر ذلك على اتخاذ بعض الإجراءات الحمائية ضد الدول غير الأعضاء في التكتل.

2– الأهداف السياسية: تتمثل هذه الأهداف فيما يلي:[3]

– تقليل المنازعات بين الدول الأعضاء في التكتل والقضاء على العنصرية بينهم.

– التقريب بين المواقف ووجهات النظر تجاه المشاكل والصراعات الدولية.

– تكوين مدخل للتعاون الأمني والدفاع المشترك في ظروف العدوان والحروب الإقليمية والدولية.

– رغبة دولة ما في السيطرة السياسية على بعض الدول الأخرى الأقل نموا اقتصاديا، والراغبة في تطوير اقتصادها، فتقنعها بإقامة تكامل بشرط أن تطبق هذه الأخيرة نظاما اقتصاديا وسياسيا معينا، أو محاولة تلك الدولة إدخال تلك الدول في تنظيمات سياسية.

– وقد يكون الهدف من وراء التكامل الاقتصادي بناء تكامل[4] سياسي ما بين الدول، وهو بمثابة تمهيد للطريق للوحدة السياسية، كما قد يكون الهدف هو إرساء أسس الديمقراطية في الدول الأعضاء وإجراء بعض الإصلاحات السياسية فيها.

---

[1] – مقدام عبيرات، مرجع نفسه، ص25.

[2] فؤاد أبو الستين، التكتلات الإقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية،بدون سنة نشر، ص133

[3] – فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية :دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورو متوسطية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص 129.

[4] – بن ناصر محمد، المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص ص 12-13.

المطلب الثاني: دوافع التكتلات الاقتصادية والإقليمية.

1- الدوافع الاقتصادية:[1]

- التغلب على العديد من الصعوبات التي واجهت دول العالم ورغبتها في حل هذه الصعوبات بشكل جماعي من خلال إمكاناتها الاقتصادية المشتركة باعتبار أن التكامل أو الترتيب الاقتصادي الإقليمي الوسيلة الفاعلة للاستفادة القصوى من المزايا النسبية لكل بلد من البلدان المنضوية في التكتل وتوسيع حجم التبادل التجاري بما يحقق زيادة النواتج والدخول القومية في هذه البلدان.

- رغبة الدول المتكاملة في رفع مستوى معيشة سكانها وزيادة[2] معدل نموها وتقوية مركزها قبل التكتلات الاقتصادية الأخرى، خاصة وأن العصر الحالي أصبح عصر التكتلات الاقتصادية، وهذه الأخيرة تخلق فرصة أمام الدول المتكاملة كي تقوي اقتصادها داخليا وخارجيا.

- الرغبة في تنشيط المنافسة بين المشروعات الإنتاجية المتماثلة في الدول المتكاملة مما يساهم في تحسين الكفاءة الإنتاجية لها، وتخفيف حدة احتكار السوق الداخلية من قبل وحدة أو وحدتين إنتاجيتين في كل دولة من الدول المتكاملة على حدا.

- رغبة الدول المتكاملة وخاصة النامية منها في توفير الظروف[3] الملائمة لاستغلال خبراتها والاستفادة المتبادلة من مزاياها الإنتاجية، وتحريك التصنيع فيها والارتقاء بها من الصناعات الصغيرة إلى الصناعات التي تجسد الثورة العلمية والتكنولوجية الهائلة التي يشهدها العصر الحالي.

2- الدوافع السياسية والاجتماعية:[4]

قد تكون الدوافع السياسية السبب الرئيسي للدخول في ترتيبات التكامل ويمكن ذكر أهمها:

1- التكتل من أجل درع المخاطر الخارجية: يسمح التكامل الاقتصادي لمجموعة من الدول، بتشكيل قوة دفاعية موحدة اتجاه العالم وممكن أن تكون قوة عسكرية، أين تعجز الدول بمفردها عن حماية أمنها بنفسها من

---

[1] - هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، مرجع سبق ذكره، ص 457.

[2] - برزيق خالد، آثار إنفاقات المنظمة العالمية للتجارة على سيادة الدول، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، بدون تاريخ، ص ص 104-105.

[3] - نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سبق ذكره، ص ص 24-25.

[4] - حنيش الحاج، التعاون الاقتصادي العربي المشترك في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص 29.

التهديدات الخارجية، سواء لقلة إمكانياتها الدفاعية الذاتية أو لصغر مساحتها الجغرافية، في حين يصعب اختراق أي تكتل دولي وصل إلى درجة الاندماج السياسي والاقتصادي.

2- مواجهة المخاطر الأمنية: وفي مقدمتها التهديدات الإرهابية مهما كانت طبيعتها ومسمياتها، إضافة لاتفاقيات محاربة الشبكات الدولية للتهريب والمخدرات، والتنسيق الأمني الجماعي.

3- الدوافع القومية: وهو السعي للتكتل من أجل المحافظة على الكيانات القومية للأمم المتقاربة على أساس اللغة والدين والعرق أو كل ما سبق، ويعتبر هذا الدافع من أقوى أسباب التوجه نحو التكتلات الإقليمية.

4- وجود روابط تاريخية قوية بين شعوب دول المجموعة والقرب الجغرافي والتشابه أو التقارب الحضاري.[1]

[1] – صبيحة بخوش، مرجع سبق ذكره، ص 57.

المبحث الثالث: آثار ومقومات التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

لقد تطرقت العديد من الدراسات في موضوع التكامل،إلى الإيطار النظري لهذه المرحلة، وكذلك أهم مقومات هذا التكامل وآثاره. ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى أهم النظريات المفسرة لظاهرة التكامل وذلك من خلال المطلب الأول، أما المطلب الثاني فلمعرفة أهم أشكال التكامل، والمطلب الثالث لمعرفة أهم الآثار الإقتصادية للتكامل الإقتصادي.

المطلب الأول: النظريات المفسرة للتكتلات الاقتصادية الإقليمية.

تتمثل النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي في النظريات التالية:

1- النظرية الاتحادية:

وتعتبر من أقدم المناهج وأكثر انتشارا حتى الحرب العالمية الثانية،[1] وتسعى إلى إقامة دولة إقليمية تتخذ شكل وحدة فيدرالية، حيث تحتفظ الدول الوطنية بسلطة إصدار القرارات والتشريعات اللازمة، وفقا لما يتفق عليه المجلس الأعلى الذي يدير عددا من الأمور التي تهمها جميعا، وينصب التفكير أساسا حول إقامة دولة اتحادية على إقليم تتمتع فيه الفئات الاجتماعية التي تتواجد في أقطارها بدرجة عالية من التشابك في المصالح وتتوفر فرص النجاح أمام هذا التحول في حالتين:

الحالة الأولى: أن يكون قد تولد لدى مختلف الفئات الاجتماعية شعور بأن التجمع الإقليمي قادر فعلا على تحقيق قدر من الرخاء والرفاهية الاقتصادية يفوق ما تحققه الدول الوطنية لوحدها ويمكن القول أن هذا الأسلوب يعتمد على قاعدتين:

- **القاعدة الأولى:** توافق مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة وتيقنها أن دولة الوحدة سوف تخدم مصالحها أفضل مما تفعله الدولة وهذا ما يمكن تسميته بقاعدة الكفاءة.

- **القاعدة الثانية:** تسيير الأمور في دولة الوحدة سوف يعطيها فرصة للمشاركة في اتخاذ القرار وهذا ما يمكن وصفه بقاعدة الديمقراطية.

- **الحالة الثانية:** رفض عدد من الفئات الاجتماعية خضوع الحكومات الوطنية لتسلط فئات تسعى إلى تعظيم مصالحها على حساب باقي فئات المجتمع، وتكون الفئات المتسلطة في البلدان المختلفة متناحرة فيما بينها،

[1] - حنيش الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 16.

ومن ثم ترى الفئات الاجتماعية الرافضة لهذا الأمر أنه من المصلحة التحول من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي.[1]

2- المقاربة التعاملية:

أساس هذا الطرح هو تعدد الاتصالات وأهميتها كوسيلة لتعميق شعور جماعة بأهمية جماعة أخرى إذا ما توافر الاستعداد للاستجابة التبادلية بينهما.

وتعتبر العملية التكاملية عملية تراكمية تتزايد معها الروابط السياسية، الاقتصادية الاجتماعية والثقافية بين البشر، على نحو يؤدي في النهاية إلى تقليص احتمالات استخدام العنف في العلاقات فيما بينهم، وإلى توفير مؤسسات وأدوات تنقلهم سلميا إلى مجتمع آمن (security community)، الذي حسب رأي أهم دعاة هذا المنهج "**كارل دويتش Karl Deutsch**" يأخذ أحد الشكلين:

1- المجتمع الموحد: الذي تندمج بموجبه الوحدات الأعضاء في كيان أكبر.

2- المجتمع التعددي: الذي تحتفظ فيه الحكومات باستقلالها القانوني ولكنها تنشئ مؤسسات لبعض أوجه التعاون.

فالعبرة حسب Deutsch ليست في الأطر المؤسسية بل في الإحساس بالانتماء إلى جماعة واحدة أي أنه من دون توافر مجموعة مشتركة من القيم والمعايير والإحساس بالانتماء يكون من الصعب إضفاء شرعية على مؤسسات التكامل.[2]

3- النظرية الوظيفية:

في مقابل تراجع النظرية الواقعية، برزت النظرية الوظيفية بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك من خلال كتابات "**دافيد متراني**" ونقطة الانطلاق في هذا التيار هي أن الدولة القومية كأهم وحدة تنظيمية في البيئة الدولية لم تعد قادرة على تلبية الحاجيات الأساسية للمجتمع، ومرد ذلك هو أنها توجد في رقعة جغرافية محدودة بينما حاجيات المجتمع تمتد إلى أكثر من ذلك المجال.

---

[1] – آسيا الوافي، التكتلات الإقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006-2007، ص 04.

[2] – شحاب نوال، أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2009-2010، ص ص 12-13.

والوظيفية ليست نظرية فقط بل هي كذلك فلسفة جاءت لتقضي على بعض عراقيل السير الحسن للعلاقات الدولية، وذلك عن طريق التركيز على جانب مهم في العلاقات الدولية ألا وهو الرخاء الاقتصادي والاجتماعي لكل شعوب العالم، وذلك عن طريق تناسي الحدود السياسية بين الدول، وإدخال تعديلات اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق بقصد تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتدعيم الاستقرار السياسي في المجتمع الدولي.

الوظيفية تقوم على فكرة مفادها أن التعاون يكون منطلقه ميادين السياسة الدنيا، والمقصود هنا هو القضايا الاقتصادية والفنية التي يجب فصلها عن مجالات السياسة العليا كالشؤون السياسية وقضايا الأمن القومي والقضايا ذات الأهمية الإيديولوجية، فهي تؤكد على وجوب التركيز على الأساليب التي تؤدي إلى توفير الرخاء والرفاه الاقتصادي لأنه المدخل الأنسب للتكامل الدولي، كما تقوم الوظيفة في توجهها العام على تخطي الإقليمية إلى العالمية في طرحها وهي نقطة الاختلاف الرئيسية بين الوظيفة التقليدية والوظيفية الجديدة.[1]

النظرية الوظيفية الجديدة:

يعتبر "**أرنست هاس Ernst Hasse**" من أبرز منظري الوظيفة الجديدة، فيما يعتبر "**روبرت شومان Robert schuman**" و"**جون مونيه Jhon Monnet**" من المبادرين إلى الاهتمام بالجانب العلمي والتنظيمي الذي يعتمد على قيام مؤسسات فوق وطنية، والتي من شأنها خدمة أهداف التكامل الاقتصادي الإقليمي، ومن هنا يبرز أهم اختلاف لهذه النظرية مع الوظيفة التقليدية، خاصة على التجارب التي تمت في أوروبا الغربية، ثم توسعت لتشمل المناطق الجغرافية الأخرى، ولابد من الإشارة هنا إلى أن التحول في التركيز على المناطق الجهوية، جاء نتيجة فشل طروحات الوظيفية التقليدية التي تقوم على أساس شمولي في توحيد مصالح الدول.

يتمثل محور الوظيفية الجديدة في تخلي الدول عن سلطاتها في الميادين التي لا يمكن أن تتعاطى معها بفعالية أكبر بصفة انفرادية على غرار المجالات الاقتصادية، ويكون تجسيد ذلك عن طريق إنشاء مؤسسات إقليمية تختص بشؤون هذه المجالات.[2]

[1] – خليفة موراد، التكامل الاقتصادي العربي، على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية: تجارب وتحديات، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2005–2006، ص ص 6–7.

[2] – مقروش كمال، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي، دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، 2013–2014، ص 41.

4- نظرية الاتحاد الجمركي:

لاشك في أن الممارسات العملية فضلا عن النظريات الاقتصادية تؤكد على أهمية تحرير المعاملات الاقتصادية بين الدول دورها في زيادة الرفاهية لمختلف الأطراف الداخلة في التكامل الاقتصادي.

ويمثل الاتحاد الجمركي أساسا نظرية التكامل الاقتصادي وهو ما يطبق على باقي صور التكامل،[1] وإن تحاليل الاتحاد الجمركي لفاينر J. Viner درست آثار التكامل الاقتصادي على تخصيص (توزيع) الموارد، وأرباح الفعالية المنجزة عن التكامل.

الاتحاد الجمركي يتميز أساسا بإزالة الحواجز الجمركية التي تعيق حرية التجارة، لاسيما التعريفة الجمركية على الواردات الصادرة من البلدان الأعضاء في المنطقة التكاملية، كما يتميز أيضا بتعريفة جمركية موحدة إزاء الواردات الصادرات من بقية دول العالم، بالإضافة إلى قواعد لتوزيع المداخيل الجمركية.[2]

وتقوم هذه النظرية بتحليل الآثار المترتبة عن إقامة اتحاد جمركي وذلك من خلال دراسة الآثار الأستاتيكية والآثار الديناميكية الناتجة عنه.[3]

أ- الآثار الأستاتيكية:

وفيها سنوضح أثر خلق التجارة وأثر تحويل التجارة:

1- أثر خلق التجارة:

يحدث خلق التجارة عندما تعتمد الدولة العضو في أحد أشكال التكامل الاقتصادي، في استهلاكها لسلعة معينة على إنتاجها المحلي الغير فعال وذلك قبل قيام اتفاقية التكامل الاقتصادي، ولكن بعد قيام اتفاقية التكامل الاقتصادي تقوم هذه الدولة العضو باستيراد هذه السلعة من شركات في دولة عضو في الاتفاقية تنتج هذه السلعة بطرق أكثر كفاءة وأقل تكلفة، وهكذا نجد أن الإنتاج المحلي غير الكفؤ اقتصاديا لدولة عضو قد توفق وتم استبداله بنفس الإنتاج الأكثر كفاءة اقتصاديا والأقل تكلفة ومن دولة عضو أيضا.[4]

---

[1] – آسيا الوافي، مرجع سبق ذكره، ص 30.

[2] – فضيل رابح، التكامل الاقتصادي الأورو مغاربي بين العولمة والإقليمية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 29.

[3] – مقروش كمال، مرجع سبق ذكره، ص 44.

[4] – علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص 390.

2- أثر تحويل التجارة:

أي تحول الطلب على الواردات من مراكز الإنتاج ذات التكلفة المنخفضة نسبيا خارج التكتل إلى المنتجين الأعلى تكلفة داخله وهو أثر سلبي على الرفاهية الاقتصادية حيث يحد منها، حيث أن هذا الأثر يحدث عند انتقال السلعة من منتج غير عضو في التكتل ذي التكلفة الأقل إلى منتج عضو في التكتل ذي التكلفة المرتفعة، وهذا الانتقال يحدث نتيجة لتحرير التجارة وما ينتج عنه من إعادة تخصيص الموارد وهو ما يؤدي إلى انخفاض في الرفاهية الاقتصادية.[1]

ب- الآثار الديناميكية:

تتميز الآثار الديناميكية بصعوبة حصرها وتعديدها، وتشير هذه التسمية لذلك الضغط المتواصل لصالح التعيير، الذي يعتبر إحدى خصائص بيئة متكاملة وتنافسية، حيث يمكن أن يشكل منتوج أو نسق جديد امتيازا تنافسيا لمدة محددة إلى حين ظهور منافس آخر يقترح معطيات وظروف أحسن وأفضل.

وتنتج الآثار الديناميكية بصفة أساسية عن اتساع نطاق المنافسة داخل منطقة التكامل من ناحية، و إتساع نطاق السوق من ناحية أخرى.

أ- اتساع نطاق المنافسة:

يمكن القول أن انخفاض العوائق التجارية بين الدول الأعضاء يحتم على الصناعات التي كانت تتمتع بالحماية قبل الانضمام إلى منطقة التكامل أن تتواءم مع البيئة التنافسية الجديدة، ومن المتوقع أن يكون لذلك أثره على هذه الصناعات عن طريق تشجيع تخفيض تكاليف الإنتاج وإدخال التحسينات التقنية، وغير ذلك، أما الصناعات التي تفشل في أن تتواءم مع الوضع الجديد، فقد تخرج من حلبة المنافسة وتتحول مواردها إلى قطاعات أخرى تستخدمها بطريقة أكثر كفاءة.[2]

ب- أثر إنشاء الاستثمار:

ويحدث نتيجة لتزايد كل من الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة من اتساع نطاق السوق المترتب على الكتل الإقليمية.

---

[1] - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[2] - محمود يونس محمد، علي عبد الوهاب نجا، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 189.

جـ- أثر تحويل الاستثمار:

ويحدث كردة فعل لتوجيه الاستثمارات المخطط توجيهها إلى دول أخرى غير أعضاء لصالح الدول الأعضاء.[1]

بناء على ما تقدم، يرتب الاتحاد الجمركي أثارا على كل من الإنتاج والاستهلاك ومعدلات التبادل والقيود الإدارية، فهو يؤدي إلى التقليل في التمييز بين السلع المنتجة محليا والسلع المنتجة في دول أعضاء الاتحاد، وفي نفس الوقت يعمل على زيادة التمييز في وجه السلع المنتجة في الدول غير الأعضاء.[2]

ويمكن تلخيص أهم أفكار هذه النظريات في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): النظريات المفسرة للتكامل الإقليمي.

النظرية	آلية عملية التكامل	الشكل النهائي للعملية
الفدرالية	مؤتمر دستوري أو التفاوض بين الدول	دولة فيدرالية
التعاملية أو الاتصالية	التفاعل عن طريق الاتصالات	مجتمع آمن
الوظيفية	إنشاء عدد من المنظمات الوظيفية ونقل جزء من السيادة إليها	مجموعة من المنظمات الوظيفية غير المسيسة.
الوظيفة الجديدة	الانتشار من القطاعات الفنية إلى القطاعات السياسية	مؤسسات إقليمية فوق قومية

المصدر: شحاب نوال، أثر التكتلات الاقتصادية على تحرير التجارة الدولية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2009-2010، ص 16.

المطلب الثاني: أشكال التكامل الاقتصادي الإقليمي.

ويتخذ التكامل الاقتصادي، أشكالا عديدة من أبرزها:

[1] - عبد الرحمن يسري أحمد، إيمان محب زكي، مرجع سبق ذكره، ص ص209-210.

[2] - بن هدي أمال، الاتفاقيات التجارية الإقليمية على ضوء قواعد منظمة التجارة العالمية، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، 2012-2013، ص 35.

1- ترتيبات التجارة التفضيلية:

تعمل مثل هذه الترتيبات على تقديم تخفيض محدود لبعض الرسوم الجمركية المفروضة على عمليات التبادل التجاري بين الدول الأعضاء مع الاحتفاظ بالعديد من القيود الأخرى، وعلى ذلك يعتبر هذا الشكل من أشكال التعاون أقلها من حيث التكامل الاقتصادي.

ومن أشهر الأمثلة لمثل هذه الترتيبات هو ما قدمته المملكة المتحدة لأعضاء الكمنولث في عام 1932 والذي شمل مستعمراتها السابقة.[1]

2- منطقة التجارة الحرة:

وهي أن تصبح الدول التي يتم فيها ضمن إطار منطقة التجارة الحرة سوقا واحدة تتيح حرية انتقال السلع، وهو ما يوسع السوق أمام منتجات هذه الدول بالشكل الذي يحفزها ويشجعها على التوسع في إنتاجها، من خلال إلغاء الرسوم الجمركية، والقيود الكمية، والإجراءات الإدارية، وكافة القيود التي تعرقل حركة انتقال السلع بين الدول المشتركة في هذا الشكل من أشكال التكامل، مع احتفاظ كل دولة من الدول المعنية بمنطقة التجارة الحرة برسومها الجمركية وقيودها الكمية وإجراءاتها الإدارية إزاء تجارتها مع العالم الخارجي.[2]

3- الاتحاد الجمركي:

الإتحاد الجمركي هو مستوى أكثر تقدما من منطقة التجارة الحرة [3]، حيث أنه بالإضافة إلى إزالة كافة القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة السلعية البينية، فإنه يتم إقامة سياج جمركي موحد في شكل تعريفة جمركية مشتركة تجابه دول الاتحاد بها العالم الخارجي، وهذا وقد لا يشترط الاتحاد الجمركي بالضرورة حرية انتقال الأشخاص والأموال.

[1] – عبد الرحمن يسري أحمد وشركائه، الاقتصاد الدولي، الناشر قسم الاقتصاد كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، السنة 2005، ص 254.

[2] – فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، ط1، 2001، ص 169.

[3] مريم قايد ، التجربة الجزائرية في مجال التكتلات الإقتصادية، ملتقى وطني، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة،ص4

إضافة إلى ما سبق فإن هناك مجموعة من الإجراءات الخاصة بتعديل الاتفاقيات التجارية المبرمة مع العالم الخارجي ضمانا لعدم تعارض نصوصها مع التزامات دول الاتحاد تجاه بعضها البعض، مع الامتناع عن عقد أي اتفاقيات جمركية أو تجارية جديدة بين الدول الأعضاء والعالم الخارجي.[1]

4- السوق المشتركة:

تعتبر السوق المشتركة مرحلة أكثر تقدما من المراحل السابقة في التكامل والتكتل الاقتصادي، ويتطرق هذا الشكل من أشكال التكامل ليس فقط إلى إلغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود الكمية وتوحيد التعريفة الجمركية إزاء العالم الخاجي بل يتضمن أيضا تحرير انتقال عناصر الإنتاج داخل السوق (العمل ورأس المال) فينتقل عنصر العمل ورأس المال دون قيود تعرقل إنسيابهما من مكان إلى آخر بين الدول الأعضاء.[2]

5- الاتحاد الاقتصادي:

إن السير في اتجاه تحقيق الاتحاد الاقتصادي يتطلب توحيد السياسات المالية والنقدية للدول الأعضاء، ويعتبر هذا الشكل أكثر أشكال التكامل الاقتصادي تطورا وشمولية ويحتوي على جميع مزايا وصفات السوق المشتركة، فينما لا يزال الوجود السياسي المنفصل للدول الأعضاء قائما، فإن الاتحاد الاقتصادي ينشأ مؤسسات عديدة تتخطى صلاحياتها الحدود القومية وتصبح قراراتها ملزمة لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي وعندما يتبنى الاتحاد الاقتصادي أوراقا نقدية مشتركة لجميع الأعضاء فإن الاتحاد يصبح اتحادا نقديا أيضا Monetary union وهذا ما يحدث في الاتحاد الأوروبي حيث اعتمد اليورو ليحل محل العملات المحلية للدول الأعضاء.[3]

[1] – بن ديب شفيق، التكتلات الاقتصادية لإقليمية وآفاق الاندماج الاقتصادي المغاربي، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2003-2004، ص 11.

[2] – محمد محمود ولد محمد عيسى، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية وتحديات العولمة الاقتصادية :دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، 2009-2010، ص 33.

[3] – علي عبد الفتاح أبو شرارة، الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات، دار المسيرة، عمان، ط1، 2007، ص ص 388-389.

الشكل رقم (01): شكل توضيحي لأشكال التكامل الاقتصادي.

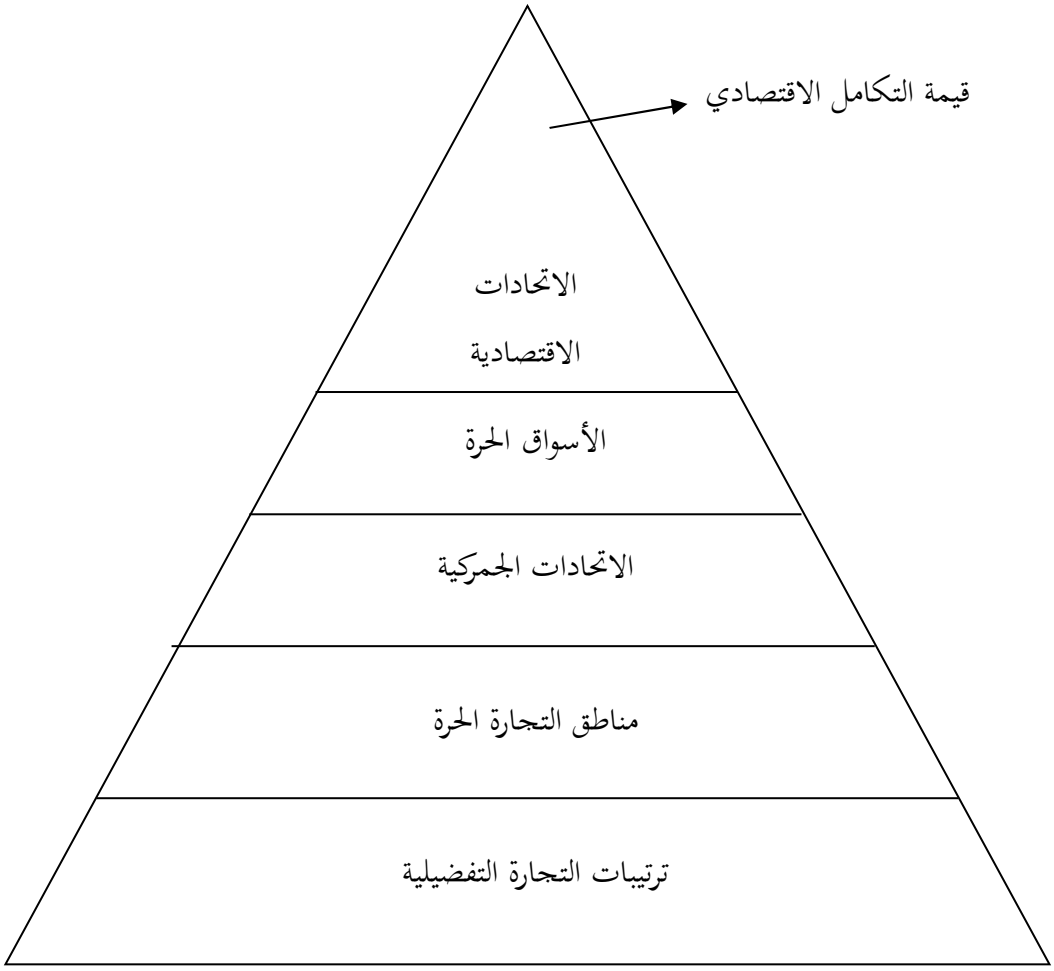

المصدر: عبد الرحمن يسري أحمد، إيمان محب زكي، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 192.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للتكامل الاقتصادي الإقليمي.

للتكامل الاقتصادي أثرين مختلفين، وهما الآثار الساكنة التي تؤثر على الكفاءة الاقتصادية، والآثار الديناميكية.

1- الآثار الساكنة: تتوقف الآثار الساكنة للتكامل الاقتصادي على وجود أثرين مختلفين، الأول خلق التجارة والثاني يتمثل في تحويل التجارة.[1]

[1] – فيروز سلطاني، مرجع سبق ذكره، ص 129.

أ- **خلق التجارة:** ويعني هذا الأثر أنه نتيجة لإزالة القيود الجمركية بين الدول أعضاء التكامل، يصبح بإمكان إحداها استيراد منتج معين من دول أخرى في الاتحاد بسعر أرخص مما لو تم إنتاجه محليا.

ونتيجة لذلك يحدث أثران:

- الأول خروج بعض المنتجين المحليين الذي ترتفع تكاليف إنتاجهم عن سعر الاسترداد، واسترداد ما يعوض هذا النقص.

- الثاني "**وهو لم يأخذه فاينز في الاعتبار**" هو استفادة المستهلكين من خفض السعر مما يدفعهم إلى زيادة استهلاكهم، وبالتالي تجاوز التوسع في الاسترداد لما يكفي لتعويض النقص في الإنتاج المحلي.[1]

والرسم البياني التالي يوضح الآثار السكونية للتكامل الاقتصادي حالة خلق تجارة في اتحاد جمركي، حيث يمثل كل من DDa وSSa منحنى الطلب والعرض على التوالي للسلعة X في الدولة A، ويمثل Pb منحنى عرض للدولة B والذي يفترض أنه لا نهائي المرونة، كما أن الدولة A تفرض تعرفة قدرها ST على كل وحدة مستوردة من السلعة X من الدولة B، وعرض السلعة X متاح في الدولة A بسعر قدره OT وأن مجموع الطلب في الدولة A على السلعة X هو OQ3، ويجهز من هذا المجموع المقدار OQ2 من قبل المنتجين المحليين داخل الدولة A وتستورد الكمية المتبقية OQ3 من الدولة B، وبعد تكوين اتحاد جمركي بين الدولتين A وB، ستكون السلعة X المستوردة من الدولة B متاحة للمستهلكين في الدولة A بالسعر OS مقابل السعر السابق OT (بعد إلغاء التعرفة ST على التجارة بين الدولتين)، وينتج عن انخفاض السعر عن OS إلى زيادة الطلب الداخلي في الدولة A على السلعة X إلى المقدار OQ4 وتساهم الإمدادات الداخلية من هذا المقدار بما يعادل الكمية OQ1 فقط، بعد أن كانت في السابق تعادل OQ2 عندما كان السعر OT، أما الكمية المتبقية Q1Q4 فتستورد من الدولةB.[2]

[1] - مقرش كمال، مرجع سبق ذكره، ص ص 44-45.

[2] - فيروز سلطاني، مرجع سبق ذكره، ص ص 129-130.

لشكل رقم (02):أثر خلق التجارة

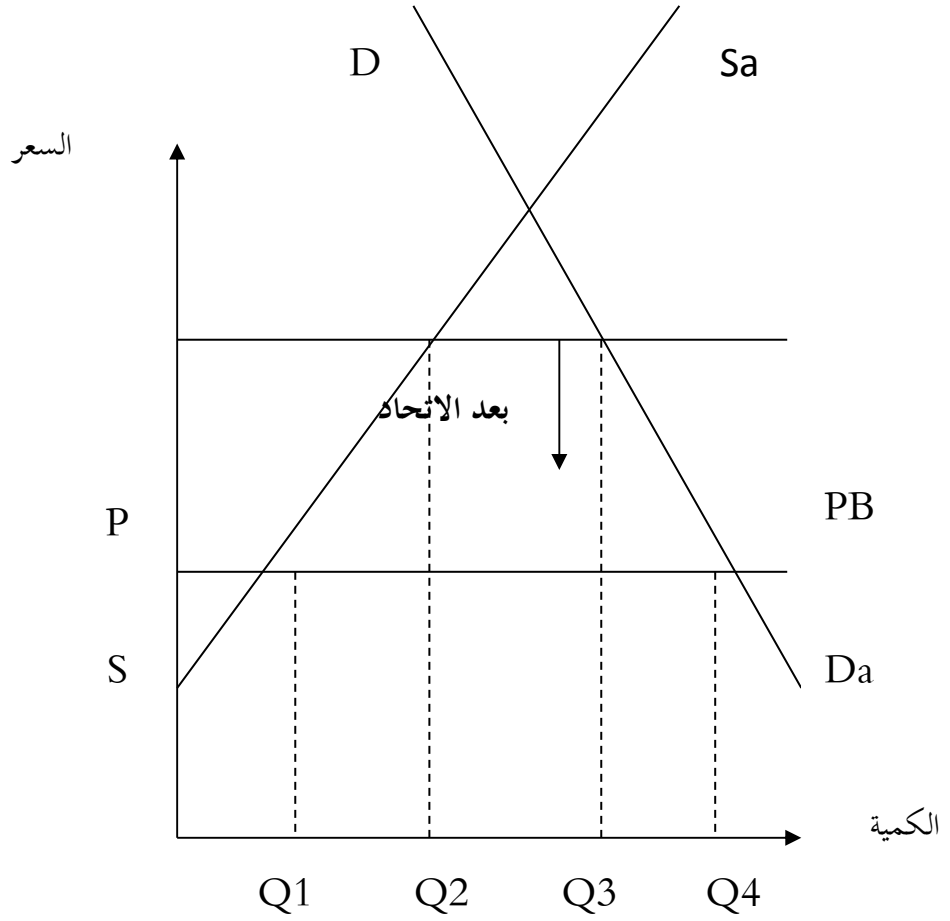

المصدر: فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية :دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورو متوسطية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص 130.

ب- تحويل التجارة:

ويكون من دولة غير عضو ذات تكلفة أقل إلى دولة عضو ذات تكلفة أعلى، وذلك بفعل التحيز الجمركي ضد الدول غير الأعضاء، ومن ثم يخلق تغيرات في الدخول الحقيقية لكل من المستهلكين والمنتجين، وكذلك اختلافا في الإيرادات الجمركية لحكومات الدول الأعضاء مما يؤثر على الرفاهية الاقتصادية.[1]

[1] – عصموني خليفة، التكامل بين المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية ودوره في تحقيق الوحدة الإفريقية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015، ص 178.

الشكل رقم (03): أثر تحويل التجارة.

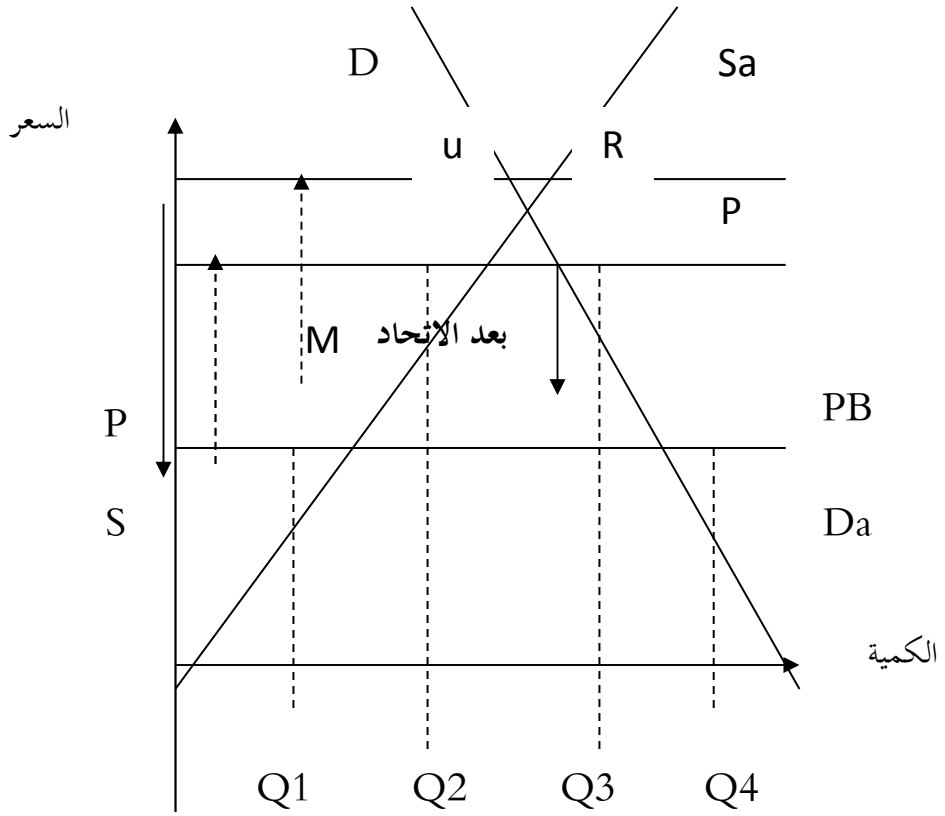

المصدر: فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية (دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورو متوسطية)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص 132.

يمثل المنحنى SSa العرض الداخلي للدولة A، والمنحنى DDa الطلب الداخلي على السلعة Y، ويمثل CCa منحنى الدولة C ويمثل BBa منحنى عرض الدولة B من السلعة Y، ويفترض أن كلا من المنحنيين ذو مرونة تامة، فإذا فرضت الدولة A تعرفة قدرها CT على كل وحدة مستوردة من السلعة Y، فإن السلعة Y المستوردة من الدولة C ستكلف OT في الدولة A ويتحول منحنى العرض الدولة C من السلعة Y في الدولة A إلى TTa، ويكون سعر السلعة Y المستوردة من الدولة B هو OZ (OB+التعرفة+CT)، وعليه فإن السلعة Y لا تستورد من المصدر الأقل تكلفة في الدولة C ولا يوجد استراد من الدولة B، فيكون مجموع الطلب على السلعة Y في الدولة A هو OQ3، والمقدار OQ2 يشبع عن طريق العرض المحلي، والقسم المتبقي Q2Q3 يتم إشباعه عن طريق استراد من الدولة C، وتستوفي الحكومة عن استراد الكمية Q2Q3 من السلعة Y بتعرفة مقدارها URGF.

وبعد إقامة اتحاد جمركي بين الدولتين A وB، وبسبب إلغاء التعرفة عن استراد السلعة Y من الدولة B تكون متاحة بالسعر OB في الدولة A بالمقارنة مع السعر OT إفي حالة استراد من الدولة C مما يؤدي إلى انخفاض سعر السلعة Y من OT إلى OB ويزيد الطلب عليها من OQ3 إلى OA4 ويتقلص العرض الداخلي من OQ2 إلى OQ1 في حين يزيد الاستراد من Q2Q3 إلى Q1Q4 ويتوقف الاستراد من الدولة C، ويكتسب المستهلكون جزء واحد فقط هو UNKR والجزء المتبقي يمثل خسارة للدولة بسبب التحول من مصدر منخفض التكلفة إلى مصدر إمداد مرتفع التكلفة وه الدولة B.[1]

2- الآثار الديناميكية:

قد يؤدي التكامل الاقتصادي مع الوقت إلى تغييرات أساسية في الهيكل الاقتصادي للدولة العضو.

أ- إتساع نطاق المنافسة:

إن انخفاض العوائق التجارية بين الدول الأعضاء يحتم على الصناعات التي كانت تتمتع بالحماية قبل الانضمام إلى منطقة التكامل أن تتواءم مع البيئة التنافسية الجديدة، ومن المتوقع أن يكون لذلك أثره على هذه الصناعات عن طريق تشجيع تخفيض تكاليف الإنتاج وإدخال التحسينات التقنية...

وزيادة عدد الدول المنضمة إلى منطقة التكامل يساهم في انكسار قوة الاحتكارات التي كانت تسيطر على السوق لكل دولة عضو قبل[2] تكوين منطقة ومما لا شك فيه أن تضاءل المراكز الاحتكارية من شأنه أن يؤدي إلى إتساع نطاق الاستخدام الكفء للموارد الاقتصادية، وبالتالي انتشار حوافز تحسين طرق العمليات الإنتاجية.

يضاف إلى ذلك أن زيادة حدة المنافسة وإتساع نطاقها داخل منطقة التكامل، قد يدفع بحكومات الدول الأعضاء إلى إعادة النظر في سياسات الدعم المختلفة التي تقدمها للوحدات الإنتاجية المتعثرة لأن هذه السياسات في ظل تصاعد حدة المنافسة، من شأنها إعاقة الوحدات الإنتاجية غير الكفء عن الدخول إلى حلبة المنافسة مع الوحدات الإنتاجية الموجودة بالدول الأعضاء الأخرى في منطقة التكامل.[3]

[1] – فيروز سلطاني، مرجع سبق ذكره، ص ص 131-132.

[2] – محمد إبراهيم عبد الرحيم، العولمة والتجارة الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 120.

[3] – محمود يونس محمد، علي عبد الوهاب نجا، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 190.

ب- إتساع السوق:

بحيث يصبح بإمكان كل بلد توجيه إنتاجه إلى السوق الموسعة لبلدان التكامل عوض توجيهها إلى السوق المحلية فقط، وهذا ما يؤدي إلى النمو في إنتاج المشروعات بسبب زيادة الطلب الداخلي وبالتالي زيادة استخدام الطاقات والموارد الإنتاجية، الأمر الذي يحقق الوفورات الإنتاجية، وزيادة المنافسة بين المشاريع الإنتاجية، وانخفاض الأسعار، وتحسين جودة المنتجات.

وبذلك المنتجات المختلفة ستجد أسواقا أوسع ومجالا أكبر في حالات عديدة حيث يؤدي اتساع السوق إلى إمكانية إقامة صناعة لم تكن قائمة قبل الاتحاد، وهذا سيترتب عليه عدة نتائج اقتصادية هامة تتمثل فيما يلي:

- ستجد المشروعات الإنتاجية في كل دولة من الدول الأعضاء فرصة أكبر ومجالا أوسع لزيادة إنتاجها مما يؤدي إلى زيادة الطلب على منتجاتها وبالتالي تشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة ويزيد من كفاءتها الإنتاجية.

- يؤدي إتساع حجم السوق في الكثير من الأحيان إلى تحقيق وفورات الحجم الكبير في الإنتاج.

- يؤدي إتساع حجم السوق إلى زيادة التخصيص وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء في التكامل.[1]

- الآثار الناتجة عن التكتل الاقتصادي:

في إطار تحليل منافع التكتل الاقتصادي بين دولتين أو أكثر، فإن التحليل الاقتصادي يكشف عن مجموعة من الآثار يمكن إيضاحها من خلال الشكل التالي:

[1] - إبراهيم بوجلخة، دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأورو جزائرية:دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2012-2013، ص 27.

الشكل رقم (04): الآثار الناتجة عن التكتل الاقتصادي

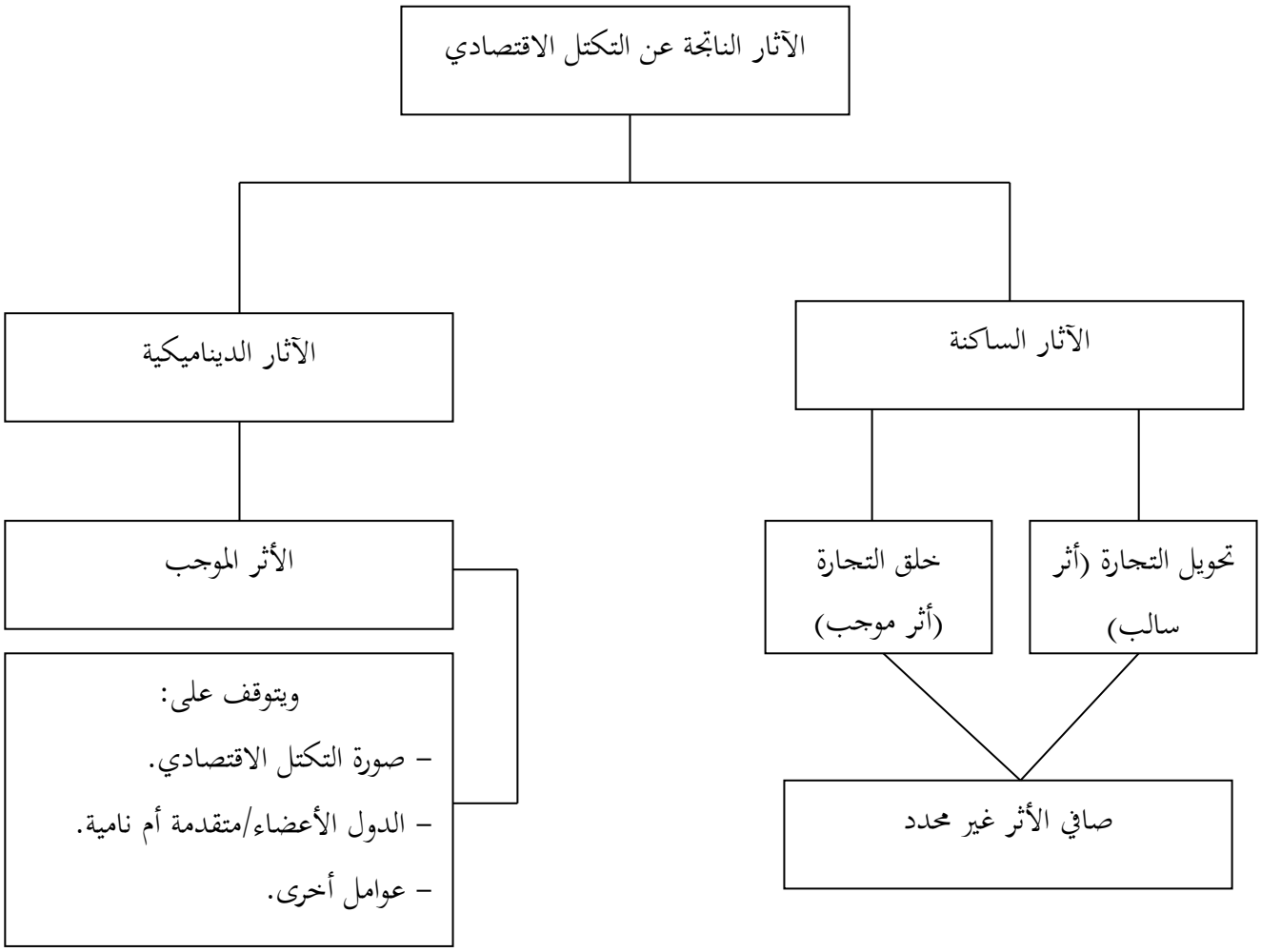

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية للنشر، ط 1، السنة 2003، ص 32.

خاتمة الفصل:

تطورت العلاقات الإقتصادية الدولية باتجاه التكتلات الإقتصادية الإقليمية خاصة في صورتها الحديثة، بعد الحرب العالمية الثانية، حيث إتجهت معظم الدول لإقامة تحالفات فيما بينها في إطار التكامل الإقتصادي رغبة منها في الظفر بالمنافع التي يعود بها التكامل الإقتصادي عليها.

ويعتبر التكامل الإقليمي عملية متسلسلة ومتناسقة وليست عفوية، إذ أنه يعتمد على مقومات أساسية وشروط ضرورية يجب أن تتوفر بين أطراف المنطقة المتكاملة حتى تعود العملية بالنفع والفائدة على كافة الأطراف.

تختلف الدوافع التي تؤدي بالدول للدخول في تكتل إقليمي بإختلاف المناطق الجغرافية وتركيبة الدول، فالدول المتقدمة تسعى لتحقيق المزيد من الرفاهية لشعوبها في حين تسعى الدول النامية لتحقيق التنمية.

وتبقى الدول العربية في آخر الهرم، في عدم مبادرتها إلى تحقيق ما حققته الدول المتقدمة، ويبقى الأمل قائما في تحدي المعوقات التي تؤول دون تحقيق حلم الوحدة العربية وإزالة كل العقبات باتجاه التكامل الإقتصادي.

تمهيد:

يعتبر مجلس التعاون لدول الخليج العربية أهم تكتل إقليمي على المستوى العربي، حيث سعت دول هذا المجلس ومازالت تسعى إلى تحقيق الأهداف السامية التي أنشئ من أجلها.

وما الإنجازات التي حققها مجلس التعاون الخليجي في مسار التكامل الاقتصادي منذ تأسيسه، إلا ترجمة للإرادة السياسية القوية لأعضاء والطموح الكبير للشعوب دول الخليج العربية، فقد وصل التكامل الاقتصادي الخليجي إلى مرحلة جد متقدمة من مراحل التكامل الاقتصادي، والمتمثلة في السوق الخليجية المشتركة، ولم يعد يفصله عن العملة الخليجية المشتركة إلا القليل، ليكتمل بذلك مشروع التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، ونتطرق من خلال هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: التعريف بدول مجلس التعاون الخليجي.

المبحث الثاني: مسيرة التكامل لدول مجلس التعاون الخليجي.

المبحث الثالث: مشروع الوحدة النقدية لدول الخليج.

المبحث الأول : التعريف بدول مجلس التعاون الخليجي

إن ظهور مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلي الوجود يعني استجابة للواقع وإيمانا من دول الأعضاء بوجود علاقات خاصة وسمات مشتركة تربط بينها، ولأجل أن يكون هدا المجلس وسيلة فعالة لتحقيق اكبر قدر من التنسيق والتكامل بين أعضائه في مختلف المجالات وفيما يلي سنحاول التعرف على كل دولة من دول هدا المجلس في المطلب الأول.أما المطلب الثاني فسنرى فيه تطور النمو السكاني في دول هذا المجلس.

المطلب الأول :خصائص ومكونات دول مجلس التعاون

تقع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي في شبه الجزيرة العربية جنوب غرب آسيا بين خطي عرض 15 الى 35 شمال خط الاستواء وبين خطي طول 35 إلى 60 شرق الجنوب الجمهورية العربية اليمنية والبحر العربي ومن الشرق الخليج العربي ومن الغرب البحر الأحمر وتعتبر منطقة الخليج العربي احد أهم المناطق الحيوية في العالم حيث تربط بين قارات العالم الثلاث آسيا وأفريقيا وأوروبا فضلا على أن المنطقة تشرف على أهم ثلاث اذرع مائية هي البحر الأحمر والبحر المتوسط والخليج العربي وبالتالي تتحكم منطقة الخليج في طرق المواصلات البرية والبحرية والجوية وحركة التجارة والنقل والترانزيت وتقدر المساحة الإجمالية لدول مجلس التعاون الخليجي ب 2.673 مليون كلم^2 ، وباستثناء المملكة العربية السعودية فإن كل دول المجلس تبدو صغيرة، حيث تشكل نحو 83% من المساحة الكلية لدول المجلس بينما تمثل البحرين نحو 0.02% وقطر 0.4% بينما تمثل سلطنة عمان نحو 8.6% وتمثل الإمارات 3.4% من المساحة الكلية لدول المجلس[1].

والجدول الآتي يعرف لنا عن هذه الدول وخصائصها ومميزاتها بإختصار

[1] بلقاسم طراد، مرجع سبق ذكره، ص75 .

الجدول رقم (2): خصائص ومكونات مجلس التعاون الخليجي

الدولة	العاصمة	العملة	المساحة (كم^2)	طول الساحل(كم)	المصادر الطبيعية
السعودية	الرياض	ريال السعودي (SAR)	2149690	2.640	البترول والغاز الطبيعي والحديد الخام والذهب والنحاس
عمان	مسقط	ريال العماني (OMR)	309500	2.092	النفط والنحاس الاسنستوس وبعض الرخام والحجر الجيري والكروم والجبس والغاز الطبيعي
قطر	الدوحة	ريال القطري (QAR)	11586	563	البترول والغز الطبيعي والأسماك
الإمارات العربية	ابوظبي	درهم إماراتي (AEO)	83600	1.318	البترول والغاز الطبيعي
البحرين	المنامة	الدينار البحريني (BHD)	760	161	النفط ،الغاز الطبيعي والأسماك واللؤلؤ
الكويت	مدينة الكويت	الدينار الكويتي (KWD)	17818	499	النفط والأسماك والروبيان والغاز الطبيعي

المصدر : اعتمادا على المعلومات الموجودة في مصدر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

ونلاحظ من خلال هذا الجدول بان السعودية هي التي تمتلك أطول ساحل في دول المجلس حيث يبلغ 2,092 كلم فالإمارات ب 1,318 كلم ثم قطر ب 563 كلم ثم الكويت ب 499 كلم ثم البحرين ب 161 كلم .أما بالنسبة إلى المصادر الطبيعية فنلاحظ بان كل دول المجلس عبارة عن دول نفطية، وكذلك نلاحظ من

خلال هذا الجدول عدم وجود عملة خليجية موحدة لدول المجلس، فكل دولة من هذه الدول تمتلك عملة خاصة بها.

المطلب الثاني :النمو السكاني في دول مجلس التعاون الخليجي

لقد شهدت دول مجلس التعاون الخليجي نموا سكانيا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، وقد إختلف هذا النمو من دولة إلى أخرى .ومن سنة إلى أخرى، والجدول التالي يوضح لنا ذلك.

الجدول رقم(3): السكان في دول مجلس التعاون الخليجي

الوحدة = نسمة

الدولة / السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
2009	8199996	1178415	26660857	3173917	1638626	2777861	43629672
2010	8264070	1228543	27136977	2773497	1715098	2933268	44051453
2011	*8264070	1195020	28171083	3295298	3098892	3098892	45757080
2012	*8264070	1208964	28894675	3623001	3268431	3268431	47092044
2013	*8264070	1253191	29601529	3855206	3448139	3448139	46625835
2014	*8264070	1314562	30300675	3992893	3767415	3767415	49855759
2015	*8264070	1370322	30890736	4159102	3971031	3971031	63423051
متوسط معدل النمو السنوي %	0,12	2,54	2,48	4,60	6,84	6,13	6,43

*بيانات 2010 م

المصدر: المركز الإحصائي ،لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تظهر الإحصائيات نموا ملحوظا في عدد سكان دول مجلس التعاون فبينما كان عدد السكان في عام 2005م ما مجموعه 29,9 مليون نسمة بنسبة زيادة قدرها 40% خلال عشرة سنوات . وفي عام 2005م بلغ عدد السكان 33.8مليون نسمة ليرتفع الى 44,5 %مليون نسمة في عام 2010 بزيادة قدرها 10ملايين نسمة تقريبا ثم ارتفع الى 47.5 مليون نسمة في عام 2013م بنسبة زيادة قدرها 3% وقد ارتفع عدد سكان المجلس في 2014م الى 49,8 مليون نسمة تغير قدرها 6,92 ثم ارتفع في عام 2015م ليصل الى 63,4 مليون نسمة بنسبة تغير مقدارها 27,21% وقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي للفترة الممتدة من 2009الى غالية 2015 م 6,43%و هذا ما تظهره إحصائيات هذا الجدول الممتدة لنفس الفترة .

ويرجع هذا النمو المتزايد في دول الخليج الى تدفق المغتربين الدين يشكلون الآن نسبة كبيرة من سكان دول هذا المجلس وتقدر نسبتهم بحوالي 33% في السعودية وأكثر 85% في الإمارات وقطر .

ويعتبر هذا النمو أمرا طبيعيا في ظل ما تشهده هذه الدول من انتعاش اقتصادي ناتج عن امتلاكها لثروات النفط والغاز الكبيرة في ظل انخفاض الكثافة السكانية في تلك الدول .

ولكن موجة الهبوط الحاد في أسعار النفط هذه السنوات الأخيرة قد ترتفع عددا من حكومات الخليج تقليص أعداد العمالة الوافدة في المنطقة وهذا ما شهدنها في كل من دولة البحرين وعمان حيث شهدت دولة البحرين انخفاض في عدد السكان بمقدار 2,72% بالمقارنة مع عام 2010م وقد شهدت عمان هي الأخرى انخفاض في عدد سكانها لعام 2010م بنسبة تغيير مقدارها 12,6% مقارنة مع 2009م .و نلاحظ كذلك من خلال الجدول إن السعودية هي التي تمتلك اكبر عدد سكاني في دول المجلس وهذا راجع لامتلاكها اكبر مساحة في دول المجلس. حيث بلغ عدد سكانها في عام 2015م 30.8مليون نسمة وقد بلغ متوسط معدل النمو السكاني لديها 2,48%ثم تلتها الإمارات حيث بلغ عدد سكانها لعام 2015م 8.2مليون نسمة بمتوسط معدل النمو سنوي 0,12%. ثم تلتها عمان .حيث بلغ عدد سكانها 4.15 مليون نسمة عام 2015م بمتوسط معدل نمو سنوي 4,6%، ثم الكويت حيث بلغ عدد سكانها 3.97 مليون نسمة عام 2015 م، بمتوسط معدل نمو 6.13%، ثم جاءت قطر في المرتبة ما قبل الأخيرة حيث بلغ عدد سكانها في عام 2015 م 2.43 مليون نسمة بمتوسط معدل نمو سنوي 6.84 % ثم جاءت البحرين في المرتبة الأخيرة، وهدا راجع لامتلاكها اصغر مساحة بين دول المجلس، وقد بلغ عدد سكانها في 2015 م 1.7مليون نسمة، وقد بلغ متوسط معدل النمو لديها 2.50%.

المبحث الثاني: مسيرة التكامل لدول مجلس التعاون الخليجي.

يعد مجلس التعاون الخليجي أحد أبرز التكتلات الفاعلة في الوطن العربي، حيث تم وضع نظام أساسي له حدد فيه جملة من الأهداف المعلنة، ركزت في مجملها على الجوانب الاقتصادية والفنية، مما ساهم في دعم هذه التجربة التعاونية.

ومن خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى (تعريف – نشأة – أهداف) وذلك في المطلب الأول، أما في المطلب الثاني سنتطرق إلى مقومات وتحديات مجلس التعاون، أما في المطلب الثالث فسنتناول إنجازات هذا المجلس وهيكله التنظيمي.

المطلب الأول: مجلس التعاون الخليجي (تعريف – نشأة – أهداف).

أولا: تعريف مجلس التعاون الخليجي.

يعرف على أنه عبارة عن منظمة إقليمية تتكون من ستة دول تطل على الخليج العربي وهي: الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، دولة قطر، دولة الكويت.[1]

يتضح لنا من خلال هذا التعريف أنه تم التركيز على الجانب الجغرافي لدول مجلس التعاون الخليجي وإهمال باقي الجوانب.

كما يعرف هذا المجلس على أنه تكتل عربي يجمع بين دول يجمعها إطار إقليمي مستمد من التقارب الجغرافي، يقوم على روابط جغرافية، تاريخية، ثقافية.[2]

ويتضح كذلك من خلال هذا التعريف أنه هو الآخر قد ركز على الجانب الجغرافي بالإضافة إلى الجانب التاريخي والجانب الثقافي.

ويعرف مجلس التعاون لدول الخليج كذلك على أنه تكتل اقتصادي عربي مهم، يضم في عضويته ست دول من شبه جزيرة العرب (السعودية، الإمارات، الكويت، قطر، البحرين، عمان).[3]

[1] – عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 91.

[2] – فيروز سلطاني، مرجع سبق ذكره، ص 140.

[3] – عباس بلفاطمي، هل يشكل مجلس التعاون لدول الخليج العربة منطقة عملى مثلى؟ مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10، لسنة 2011، المركز الجامعي برج بوعريريج، ص 45.

نلاحظ من خلال هذا التعريف أنه قد تم التركيز فيه على الدول العضو في هذا المجلس.

ومنه ومما سبق يمكن القول بأن مجلس التعاون الخليجي هو عبارة عن تكتل اقتصادي يتكون من ست دول عربية، وهذه الدول هي (السعودية، الإمارات، الكويت، قطر، البحرين، عمان) ويقوم هذا المجلس على روابط جغرافية، تاريخية، ثقافية.

ثانيا: نشأة مجلس التعاون الخليجي.

من أبرز تجارب الدول العربية في تكوين التجمعات شبه الإقليمية هو مجلس التعاون لدول الخليج العربي،[1] الذي أنشئ في 1981/05/25م،[2] من قبل ست دول عربية خليجية هي السعودية، الكويت، وقطر وعمان والإمارات العربية المتحدة والبحرين.[3] وقد استهدف هذا المجلس إنشاء منطقة للتجارة الحرة لتبادل السلع والخدمات في مرحلة أولى، يليها توحيد التعريفة الجمركية بين البلدان الأعضاء في مرحلة متقدمة، التي تم توحيدها عام 2005.[4] حيث تم التوقيع على النظام الأساسي للمجلس واختيار الأمين العام وتشكيل خمسة لجان ذات طبيعة مؤقتة لتنسيق أهداف التعاون بين الأقطار الأعضاء.[5]

كذلك فإن تأسيس المجلس جاء كرد فعل للوضع الإقليمي الدولي السائد آنذاك ممثلا في تكالب الأنظمة الاستعمارية على المنطقة وعلى منابع النفط خصوصا بالإضافة إلى الخطر العراقي والإيراني ومطالبهما الحدودية وأطماعهما الإقليمية، خاصة بعد الثورة الإيرانية سنة 1979 واندلاع الحرب العراقية الإيرانية والغزو السوفياتي للأفغانستان.[6]

أظهرت دول مجلس التعاون الخليجي اهتمام بالغا بالأوضاع الأمنية من جراء اندلاع حرب الخليج الأولى والثانية، واتجهت هذه الدول إلى تخصيص نسبة عالية من العائد من الصادرات النفطية للنفقات العسكرية

---

[1] – مداني لخضر ،تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية :دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 11.

[2] – حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1،2011، ص 167.

[3] – علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص 425.

[4] – محمد الشريف منصوري، إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009/2008، ص 67.

[5] – إسماعيل معراف، التكتلات الاقتصادية الإقليمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2 ،2014، ص 79.

[6] – عباس بفاطمي وجمال بلخباط، تحديات الاندماج الاقتصادي الخليجي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 5، جامعة باتنة، الجزائر، ص 03.

والتسلح.[1] وعلى الرغم من أن الدوافع وراء قيام هذا التجمع كانت أمنية، إلا أن النظام الأساسي لهذا المجلس ينص على أهمية قيام تعاون وتكامل بين أعضائه في المجالات الاقتصادية والسياسية والعلمية والثقافية، ولقد تجسدت الرؤية الاقتصادية لهذا المجلس في توقيع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين الدول الأعضاء فيه، والتي فضلت صور التعاون الاقتصادي في التجارة والاستثمار وحركة عناصر الإنتاج والتقنية والاتصال والنقل، وفي السياسات المالية والنقدية.[2]

ويمكن تلخيص أهم محطات التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون كالتالي:

1- إقامة منطقة التجارة الحرة:[3]

يعتبر تحفيز التبادل التجاري أحد أهم مبررات أي تجمع اقتصادي، سواء كان على شكل منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي أو اتحاد اقتصادي. وتعتبر زيادة التبادل التجاري هدفا رئيسيا للإقامة أي تكتل اقتصادي في العالم، لما له من أثر إيجابي على الرفع من درجة التخصص في إقتصاديات دول الأعضاء، وتخفيض الأسعار وزيادة الكفاءة الإنتاجية، واتساع نطاق السوق.

ولهذه الأسباب فإن دول مجلس التعاون شرعت منذ بداية إنشاء المجلس في ماي 1981م باتخاذ الترتيبات القانونية والعملية اللازمة لإنشاء "منظمة التجارة الحرة لدول المجلس" عن طريق إبرام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي تم التوقيع عليها في نوفمبر 1981م، وتضمنت الأحكام الرئيسية لمنطقة التجارة الحرة لدول المجلس.

وتميزت منطقة التجارة الحرة بشكل رئيسي بإعفاء منتجات دول مجلس التعاون الصناعية والزراعية ومنتجات الثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية شريطة اصطحابها لشهادة منشأ من الجهة الحكومية المختصة في الدول المصدرة للبضاعة.

وقد دخلت منطقة التجارة الحرة حيز التنفيذ في مارس 1983م، واستمرت نحو عشرين عاما إلى نهاية 2002م حيث حل محلها الاتحاد الجمركي لدول المجلس.

---

[1] – أشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية والتجارة الخارجية الصادرات والواردات، التعريفة الجمركية، السوق العربية المشتركة وظاهرة العولمة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ط1، 2006، ص 266.

[2] – يحي سعاد، تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة :من خلال دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص 83.

[3] – المسيرة والإنجاز: شؤون المعلومات، ط10، الرياض، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، 2016م، ص 105.

وخلال فترة منطقة التجارة الحرة (1983 – 2002م) ارتفع حجم التبادل التجاري بين دول المجلس من أقل من 6 مليار دولار في عام 1983م إلى 15.1 مليار دولار في عام 2002م.

2- قيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس – جانفي 2003م.

تعزيزا لمسيرة المجلس المباركة ورغبة في التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، فقد أعلن المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين والتي عقدت في الدوحة في ديسمبر 2002م، عن قيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس في مطلع عام 2003م، ويعتبر ذلك انطلاقا من الأهداف والغايات التي نص عليها النظام الأساسي لمجلس التعاون والاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس وتعزيزا للخطوات والجهود التي قطعتها مسيرة العمل الاقتصادي المشترك وحرصا منه على تقوية أواصر التعاون بين الدول الأعضاء وصولا إلى التكامل المنشود لتحقيق آمال وتطلعات مواطني دول المجلس.[1]

وقد شهدت هذه المرحلة نقطة تحول جوهرية في مسيرة العمل الاقتصادي المشترك لدول المجلس، فاتفاق دول المجلس على قيام الاتحاد الجمركي في عام 2003م، يعني أنها أصبحت ضمن جدار جمركي واحد تجاه العالم الخارجي، تستوفي فيه الرسوم الجمركية على السلع الأجنبية لمرة واحدة فقط في نقطة الدخول الأولى، ويتم انتقال كافة هذه السلع بين دول المجلس دون استيفاء رسوم جمركية مرة أخرى عليها، وهذه الخطوة تعتبر من أهم خطوات الاتحاد الجمركي والتي طبقتها دول المجلس في اليوم الأول من قيام الاتحاد، ويتم معالجة نصيب كل دولة من الدول الأعضاء من الرسوم الجمركية الخاصة بالسلع الأجنبية التي يتم انتقالها بين الدول الأعضاء خلال الفترة الانتقالية من خلال آلية المقاصة، وذلك خلال فترة انتقالية يتم بعد انتهائها الوصول إلى الوضع النهائي للاتحاد الجمركي.

إن ما حققه الاتحاد الجمركي لدول المجلس جاء تنفيذًا للمادة الأولى من الاتفاقية الاقتصادية لدول المجلس، والتي نصت على إقامة اتحاد جمركي لدول المجلس يطبق في موعد أقصاه جانفي 2003م، ويتضمن كحد أدنى، تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي، أنظمة وإجراءات جمركية موحدة، نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة، انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية، مع الأخذ في الاعتبار تطبيق أنظمة الحجر البيطري والزراعي، والسلع الممنوعة والمقيدة، معاملة السلع المنتجة في أي من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية.

[1] – المسيرة والإنجاز: شؤون المعلومات، ط09، الرياض، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، 2015م، ص 100.

وفي هذا الإطار طبقت دول المجلس تعرفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي، كما طبقت القانون الجمركي الموحد منذ عام 2002م وحقق هذا الإنجاز فوائد كبيرة للإدارات الجمارك بالدول الأعضاء.[1]

3- السوق الخليجية المشتركة:

صدر إعلان الدوحة بشأن قيام السوق الخليجية المشتركة في الرابع من ديسمبر 2007م في ختام الدورة (28) للمجلس الأعلى، وتستند السوق الخليجية المشتركة على مبادئ النظام الأساسي لمجلس التعاون ونصوص من الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس وقرارات المجلس الأعلى الصادرة بشأن السوق الخليجية المشتركة.

- أسس ومتطلبات السوق الخليجية المشتركة:

تعتد السوق الخليجية المشتركة على المبدأ الذي نصت عليه المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية بأن "**يعامل مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتباريون في أي دولة من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفريق أو تمييز في كافة المجالات الاقتصادية**" وعلى وجه الخصوص التنقل والإقامة، العمل في القطاعات الحكومية والأهلية، التأمين الاجتماعي والتقاعد، ممارسة المهن والحرف، تملك العقار... الخ.[2]

4- الاتحاد النقدي:

نصت المادة 22 من الاتفاق الاقتصادي الموحد عام 1981م على سعي الدول الأعضاء لتنسيق سياستها المالية والنقدية والمصرفية، ودعم التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية لديها، بما في ذلك إنشاء عملة موحدة لدعم تكاملها الاقتصادي المنشود وسعيا إلى إقامة الاتحاد النقدي وإطلاق العملة الموحدة وافق المجلس على برنامج زمني، وطلب إلى لجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية تطبيق قرار المجلس بشأن اعتماد الدولار مثبتا مشتركا لعملات دول المجلس في أجل أقصاه نهاية عام 2005، تمهيد الإطلاق العملة الموحدة في موعد أقصاه الأول من يناير 2010م.[3]

[1] – المسيرة والإنجاز: شؤون المعلومات، ط8، الرياض، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، 2014م، ص ص 126، 127.

[2] – دليل استفادة مواطني دول المجلس من مجالات السوق الخليجية المشتركة الرياض: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة،2014م، ص 05.

[3] – عبد المنعم السيد علي، الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2008، ص 161.

ولكن دول مجلس التعاون الخليجي قد وجدوا صعوبات في تطبيق مشروع العملة الموحدة لهذا لم يتم إطلاقها في الموعد الذي تم تحديده.

فقد تلقى مشروع الاتحاد النقدي ضربة موجعة مع إعلان الإمارات انسحابها منه، بعد عدم اختيارها مقر للمصرف المركزي المستقبلي، وذلك بعد أن قرر مجلس التعاون أن تكون السعودية مقرا للمصرف الخليجي المستقبلي.

وقد انتقد تقرير صادر من الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي غلبة الجانب السياسي على الجانبين الاقتصادي والمالي في مشروع إطلاق العملة الموحدة.

ويمكن تلخيص أهم مراحل تكامل دول مجلس التعاون الخليجي في الجدول التالي كما يلي:

الجدول رقم (4): محطات التكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي.

مرحلة التكامل	المادة *	ملاحظات
منطقة التجارة الحرة مارس 1983	وتنص المادة الأولى على "**تسمح الدول الأعضاء باستيراد المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني وتسمح بتصدير تلك المنتجات إلى الدول الأعضاء الأخرى**"، "**تعامل جميع المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني معاملة المنتجات الوطنية**". أما المادة الثانية فتنص على "**تعفى من الرسوم ذات الأثر المماثل كافة المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني**"، "**لا يعتبر من قبيل الرسوم، ما يجبى مقابل خدمة محددة، مثل رسوم الأرضية أو التخزين أو النقل أو الشحن أو التفريغ، إذا كانت تلك الرسوم مفروضة على السلع الوطنية**".	تم الاتفاق على تعريف للقيمة المضافة المحلية والتي لابد وأن تشكل ما مقدارها 40% من قيمة السلعة حتى تتمكن السلعة من الحصول على الإعفاء المطلوب. إلا أن دول المجلس لم ترض بهذا التعريف، وتم في ضوء ذلك إعداد دراسات لاقتراح التعريف الملائم وتم حسابه بطريقة تعمل على تخفيض القيمة المضافة وإلى الآن لم يتم إقرار التعريف الجديد، تم إعطاء الأولوية في المشروعات الحكومية للمنتجات المحلية والمنتجات ذات المنشأ الوطني.

الاتحاد الجمركي يناير 2003.	تنص المادة الرابعة على "**تعمل الدول الأعضاء على وضع حد أدنى لتعرفة جمركية موحدة تطبق تجاه العالم الخارجي**"، "**يكون من بين أهداف توحيد التعرفة الجمركية إيجاد حماية للمنتجات الوطنية في مواجهة المنتجات الأجنبية المنافسة**". "**يتم تطبيق التعرفة الجمركية الموحدة تدريجيا خلال خمس سنوات من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية ويتم الاتفاق على الترتيبات التدريجية لتحقيق ذلك خلال سنة التاريخ المذكورة**".	لقد تم تجديد المدة لتحديد التعرفة الجمركية الموحدة أكثر من مرة. وتم الاتفاق على تصنيف أكثر من 2000 سلعة، وتبقى 26 سلعة سيتم النظر بها مستقبلا. كما تم الاتفاق على بعض البنود للتعريفة الموحدة، المرافقة على زيادة الرسوم الجمركية على التبغ ومشتقاته كحد أدنى 70% لجميع الدول دون استثناء اعتبارا من يوليو 1997م. وتم اعتماد البرنامج الزمني لإقامة الاتحاد الجمركي وسيبدأ العمل به اعتبارا من سنة 2001م وثم تكليف لجنة التعاون المالي والاقتصادي بالانتهاء من الاتفاق على تعريفة جمركية موحدة في فترة أقصاها ديسمبر 1999م.
السوق المشتركة 4 ديسمبر 2007م.	في المادة الثامنة تتفق الدول الأعضاء على القواعد التنفيذية الكفيلة بمعاملة مواطني دول مجلس التعاون في أي دولة من هذه الدول نفس معاملة مواطنيها دون تفريق أو تمييز في المجالات التالية: – حرية الانتقال والعمل والإقامة. – حق التملك والإرث الإيصاء. – حرية ممارسة النشاط الاقتصادي. – حرية انتقال رؤوس الأموال.	تم السماح للمنتجين الطبيعيين والاعتباريين بتصدير منتجاتهم إلى أي دولة عضو دون الحاجة إلى وكيل محلي. معاملة وسائط النقل المملوكة لمواطني دول مجلس التعاون معاملة مثيلاتها الوطنية، السماح لمواطني دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين بممارسة الأنشطة الاقتصادية في المجالات الصناعية والزراعية والمقاولات والفندقة والمطاعم والصيانة والتشغيل والمجالات التعليمية ومختلف الوظائف الإدارية المساعدة بالدول الأعضاء وممارسة النشاط التجاري والسماح لعدد من المهنيين وجميع الحرفيين بممارسة مهنهم وحرفهم في أي دولة من الدول، والمساواة في المعاملة الضريبية، ومنح حق التملك

		للعقار والسكن لمواطني دول مجلس التعاون.
الاتحاد الاقتصادي.	وتنص المادة السابعة على "**تقوم الدول العضاء بتنسيق سياستها وعلاقاتها التجارية تجاه الدول الأخرى والتكتلات والتجمعات الاقتصادية الإقليمية عملا على إيجاد ظروف وشروط متكافئة في التعامل التجاري معها**". وتنص المادة العاشرة على "**تعمل الدول الأعضاء على تحقيق التنسيق والتجانس بين خططها الإنمائية بهدف الوصول إلى التكامل الاقتصادي فيما بينها**". وتنص المادة الواحد والعشرين على "**تسعى الدول الأعضاء على توحيد الأنظمة والقوانين المتعلقة بالاستثمار، وذلك من أجل الوصول إلى وضع سياسة استثمارية مشتركة تهدف إلى استثمارها الداخلية والخارجية، بما يخدم مصالحها وتطلعات شعوبها في التنمية التقدم**". وتنص المادة الثانية والعشرين على "**تقوم الدول الأعضاء بتنسيق سياستها المالية والنقدية والمصرفية وزيادة التعاون بين مؤسسات النقد**	تضارب بعض التشريعات والنظم المتعلقة بالنشاط الاقتصادي مع بنود الاتفاقية، تم توحيد وتقريب عدد من هذه الأنظمة منها إصدار النظام الموحدة للاستثمار رأس المال الأجنبي بدول المجلس والنظام الموحد لحماية المنتجات الصناعية ذات المنشأ الوطني، وضع قواعد لتنسيق وتشجيع إقامة المشاريع الصناعية، وتم تكوين عدد من المؤسسات الخليجية المشتركة. التأخر في البدء باتخاذ الإجراءات اللازمة للإصدار العملة الخليجية الموحدة، اختلاف السياسات الخاصة بالحوافز والمميزات التي تعطى للقطاع الخاص. إقرار توحيد الأداة القانونية التي تصدر بها القرارات التطبيقية لقرارات المجلس الأعلى في المجالات الاقتصادية.
	والبنوك المركزية بما في ذلك العمل على توحيد العملة لتكون متممة للتكامل الاقتصادي المنشود فيما بينها.	

المصدر: يحي سعاد، تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة :من خلال دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص ص85-86.

* المواد مصدرها: الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي، الأمانة العامة.

ثالثا: أهداف مجلس التعاون الخليجي.

تم إنشاء مجلس التعاون الخليجي بغية تحقيق الأهداف التالية:[1]

– تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها.

– تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

– وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين (المالية، الاقتصادية، التجارية، الصحية، الإعلام...).

– تم دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص.[2]

– حرية تنقل الأموال والأفراد وممارسة النشاط الاقتصادي وذلك بوضع الأسس الكفيلة لمعاملة رعايا دول مجلس التعاون في أي دولة من هذه الدول نفس المعاملة دون تمييز، وهذا من حيث حرية الانتقال والعمل والإقامة، حرية التملك والإرث.

– تشجيع القطاع الخاص في هذه الدول بإقامة المشاريع المشتركة التي تؤدي إلى توثيق المصالح الاقتصادية لهذه الدول.

المطلب الثاني: مقومات وتحديات مجلس التعاون الخليجي.

إن نجاح أي تكتل أو تكامل اقتصادي يتطلب توفر مجموعة من المقومات، ودول مجلس التعاون لديها من المقومات ما يجعل جهودها نحو التكامل تتوج بالنجاح. إلا أنه هناك مجموعة من التحديات التي تواجه هذا التكامل بين دول المجلس.

[1] – لبنة جديد، السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة تشابه المقدمات واختلاف النتائج، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، 2004، ص 135.

[2] – حلمي شحادة محمد يوسف، إدارة التنمية: العلم والعمل، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 170.

أولا: مقومات التكامل في إطار دول مجلس التعاون الخليجي.

يتوفر مجلس التعاون الخليجي على جملة من المقومات نذكر منها:[1]

1- الدين واللغة والتاريخ المشترك: هذا المقوم يسهل قيام التكامل نظرا للترابط بين جزيئات الوطن المختلفة ومواطنيه، لما بينهم من عقائد وأساليب حياة واحدة، فالخليج العربي يتوفر على هذا الاتحاد الروحي الديني، كما ترتبط تلك الدول ببعضها لغويا وتاريخيا وهذا من شأنه تدعيم التكامل الاقتصادي فيما بينهم.

2- التقارب الجغرافي: ويعتبر عاملا أساسيا ومحفزا للتكامل نظرا للمزايا التي يتيحها هذا التقارب الجغرافي، لعل أهمها قصر المسافة بين البلدان المتكاملة مما يخفض تكاليف النقل وسرعته، والدول الخليجية تمتاز بهذه الخاصة، بالإضافة إلى الموقع الإستراتيجي الذي تحتله دول الخليج، خاصة من الناحية الاقتصادية، إذ يتوسط ثلاث قارات هي آسيا إفريقيا وأوروبا وهو عامل أساسي.

3- المقومات السياسية والأمنية:

أ- يعد الجانب الأمني دافع جد مهم وراء إقامة مجلس التعاون الخليجي، بالرغم من عدم تضمن الميثاق التأسيسي للمجلس التعاون أي عنصر يشير إليه صراحة، ويطرح الجانب الأمني نفسه بشدة لكون دول مجلس التعاون الخليجي تمثل مصدر عالمي هام للطاقة، إلى جانب الموقع الجغرافي.

ب- نشوب الحرب بين العراق وإيران، أدى إلى انعكاسات أمنية خطيرة في منطقة الخليج، لذلك قامت الدول الخليجية بالتنسيق فيما بينها وتوحيد مواقفها وإبرازها من خلال تنظيم خليجي موحد.[2]

4- الهيكل الاقتصادي: هناك تقارب كبير في هياكلها الاقتصادية غير أن احتمالية تنويع مصدر الدخل خلال السنوات المقبلة سيؤثر على هذا التشابه من خلال عاملين هما:

* **العامل الأول:** يتمثل في التباين الواضح بين الدول الخليجية في حجم ثرواتها من النفط والغاز، كما تتباين الدول ذات الثروات النفطية مع بقية الدول في سرعة ونطاق هذا التنوع الاقتصادي وعلى سبيل المثال، وفي ضوء محدودية الاحتياطات النفطية للبحرين وعمان، فإنه من الواضح حاجة الدولتين إلى تنويع اقتصادياتها بعيدا عن النفط.

[1] - خاطر إسمهان، مرجع سبق ذكره، ص 129.

[2] - غربي ناصر صلاح الدين، دراسة إمكانية إقامة منطقة نقد مثلى بين دول مجلس التعاون الخليجي من خلال تحليل تماثل الصدمات، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015/2014، ص ص81-82.

* **العامل الثاني:** والمؤثر في مسيرة التنوع الاقتصادي و سرعتها في أي دولة فسيتثمل في المعدل النسبي لنضوب احتياطات الطاقة خلال السنوات المقبلة، ومما لا شك فيه، إن التأثير الطويل الأجل للتنوع الاقتصادي على الاتحاد الاقتصادي لدول الخليج يبدوا واضحا، فتركيبة الاقتصاديات الخليجية ستصبح أكثر تباينا واختلافا في العقود المقبلة، مما يساعد على تنمية وتعزيز التجارة الإقليمية البينية، إلا أنه في الوقت الذي يفرض على كل دولة تبني سياسات مالية ونقدية مختلفة على جاراتها للتصدي لمثل هذه الصدمات.

5- النمو الاقتصادي: هناك تقارب كبير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بين دول المجلس، الأمر الذي ييسر من دخول الاتحاد النقدي وبالتالي التكامل الاقتصادي حيز التنفيذ، ويضمن قابلية استمراره.

6- القوة العاملة: من المميزات الظاهرة لأسواق العمل في دول الخليج أن العمالة الأجنبية تمثل جانبا كبيرا من عدد العاملين، وذلك منذ الطفرة النفطية الأولى في مطلع ومنتصف سبعينات القرن الماضي.[1]

ثانيا: تحديات التكامل الاقتصادي لدول الخليج.

هناك مجموعة من التحديات التي تواجه التكامل الاقتصادي لدول الخليج وتقسم هذه التحديات إلى تحديات داخلية وتحديات خارجية.

1- التحديات الداخلية:

أهمها ما يلي:[2]

أ- الاعتماد المفرط على قطاع النفط:

ليس هناك خلاف على أن النمو الذي تحقق في اقتصاديات أقطار المجلس وبرامج الرفاهية الاجتماعية التي تم تبنيها، بالإضافة إلى مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والإدارية، ارتبط كل ذلك وبشكل مباشر بالإيرادات الناجمة عن إنتاج وتصدير النفط. وعندما ترتبط معظم النشاطات بهذا الدخل، فإن أي تقليص للنشاط النفطي لابد أن ينعكس بشكل مباشر على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وإمكانيات النمو وفرص التقدم في البلدان الأعضاء.

[1] - عبد الرحمن روابح، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة، دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي (2010/2000)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص ص 200-201.

[2] - عباس بلفاطمي وجمال بلخباط، مرجع سبق ذكره، ص ص 4-6.

ب- ضعف التدفقات الاستثمارية المباشرة الخارجية لدول المجلس:

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة بدول المجلس منخفضة مقارنة بالمعدلات العالمية، ويعود ضعف تلك الاستثمارات في دول المجلس إلى الأسباب التالية:

- عدم السماح للاستثمارات الأجنبية في عدد من المجالات مثل تجارة التجزئة والعقار، كما أن هناك حدود لنسبة الملكية الأجنبية في بعض القطاعات.

- التعقيدات الإدارية التي لا زالت قائمة رغم بعض الخطوات الشجاعة للحد منها.

- عدم المساواة بين الاستثمارات الأجنبية والوطنية في مجالات الضرائب وأسعار الخدمات... الخ.

جـ- التبعية الاقتصادية:

من ضمن التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون هو انكشاف اقتصادياتها على الخارج، فالتجارة الخارجية تلعب دورا أساسيا في اقتصاد أقطار المجلس، فهي بلدان مصدرة للنفط، ومستوردة ضخمة للسلع الغذائية والاستهلاكية والرأسمالية، وهذا يجعل توجه هذه الأقطار خارجيا باتجاه البلدان الرأسمالية المتقدمة بشكل أساسي.[1]

2- التحديات الخارجية:

أ- **تحدي العولمة:** تبرز الآثار السلبية المحتملة لظاهرة العولمة على اقتصاديات دول المجلس من خلال ما يلي:[2]

- من المتوقع أن تؤدي العولمة إلى تعميق التخلع الاقتصادي ففقدان الترابط بين قطاعات الاقتصاد الوطني.

- من المتوقع تراجع أهمية النفط العربي الخليجي وذلك لأن أهميته مرتبطة بمدى حاجة دول المركز الرأسمالي له، وربما يتم اكتشاف بدائل له بسبب التقدم العلمي السريع والهائل.

[1] - بلقاسم طراد، التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي: دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص 69.

[2] - بوشلول السعيد، واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي وآفاقه، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009/2008، ص 69.

– سيكون من نتائج العولمة تصدير الصناعات الأكثر تلوثا للبيئة من المركز إلى الأطراف وتصدير الصناعات التي تتطلب كثافة عالية في اليد العاملة بدلا من الكثافة العالية لرأس المال.

ب– التكتلات الاقتصادية:

شهدت الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بروز ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية منها السوق الأوروبية المشتركة، منظمة التجارة الأوروبية، السوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى، كما أنشأت دول أوروبا الشرقية منظمة الكوميكون، وهكذا أصبحت غالبية الدول تنضوي تحت لواء تكتل إقليمي أو أكثر، مما أدى إلى تحول العلاقات الاقتصادية الدولية من الصراع بين الدول إلى الصراع بين الكتل الاقتصادية.[1]

جـ– مشروع الشرق الأوسط الكبير:

لقد أضحت منطقة الشرق الأوسط محل تنافس بين مختلف القوى الاقتصادية الكبرى في العالم من أجل استقطابها والاستفادة من ثرواتها، لذلك جاء مشروع الشرق الأوسط الكبير من أجل استيعاب المنطقة العربية في إطار إقليمي مع إسرائيل بما يتوافق مع المعطيات الجديدة التي أفرزتها قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للنظام العالمي الجديد بالرغم من افتقار هذا المشروع لمقومات نجاحه كتقارب النظم السياسية والاقتصادية ومستويات النمو.[2]

المطلب الثالث: إنجازات مجلس التعاون الخليجي وهيكله التنظيمي.

لقد حقق مجلس التعاون الخليجي العربي العديد من الإنجازات خلال مسيرته التكاملية وسنتناول في هذا المطلب أهم هذه الإنجازات بالإضافة إلى هيكله التنظيمي.

أولا: إنجازات دول مجلس التعاون الخليجي.

تتمثل أهم هذه الإنجازات في ما يلي:

– **المواطنة الاقتصادية:** وتنص المادة 3 في الاتفاقية الاقتصادية لعام 2001م على التطبيق المباشر لمبدأ المساواة الكاملة في المعاملة لجميع مواطني دولة المجلس وذلك عن طريق ضمان مبدأ معاملة مواطني دول المجلس المقيمين في أي من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها "**دون تفريق أو تمييز**" في "**كافة المجالات**

[1] – بوشلول السعيد، نفس المرجع السابق، ص ص 69–72–73.

[2] – عباس بلفاطمي وجمال بلخباط، مرجع سبق ذكره، ص 07.

الاقتصادية"، ويشمل ذلك المواطنين الطبيعيين والاعتباريين، وتأكيدا لهذا المبدأ وإزالة لأي لبس، تذكر المادة عشرة مجالات اقتصادية عامة، توردها كأمثلة لا على سبيل الحصر، يتعين فيها تحقيق المساواة في المعاملة بين مواطني دول المجلس، وتشمل هذه المجالات: التنقل والإقامة، العمل في القطاعات الحكومية والأهلية، التأمين الاجتماعي والتقاعد، ممارسة المهن والحرف، مزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية، تملك العقار... الخ.[1]

* إبرام الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس لعام 2001م والتي صادقت عليها جميع دول المجلس.

– تم في ديسمبر 2007 إعلان قيام السوق الخليجية المشتركة بعد استكمال متطلباتها الرئيسية وذلك اعتبارا من الأول من يناير 2008م.

– تشجيع التبادل التجاري ضمن مرحلتين:

أ– إقامة منطقة تجارة حرة بين دول المجلس اعتبارا من مارس 1983م، الأمر الذي أدى إلى حرية انتقال السلع الوطنية بين دول المجلس دون قيود جمركية.

ب– إقامة الاتحاد الجمركي لدول المجلس اعتبارا من الأول يناير 2003م والذي يقضي بتوحيد التعريفة الجمركية وحرية انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية.[2]

– المشروعات المشتركة:

أكدت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة على دعم وتشجيع وإنشاء مشروعات مشتركة بين الدول الأعضاء سواء أكانت رؤوس أموال عامة أو خاصة أو مشتركة بما يحقق تنمية مشتركة والتشابك الإنتاجي، وفي هذا الإطار فقد بلغ عدد المشروعات المشتركة بين دول المجلس في عام 2001م عدد 1007 مشروعا موزعة بين مشروعات تجارية وصناعية وزراعية ومالية، وخدمات ومقاولات.[3]

ثانيا: الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي.

يتشكل الهيكل التنظيمي لدول مجلس التعاون الخليجي من:

[1] – المسيرة والإنجاز: شؤون المعلومات، ط 10، الرياض: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، 2016، مرجع سبق ذكره، ص 127.

[2] – الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج، عبر الموقع: http://www.gcc-sg.org شوهد يوم 2017/05/08.

[3] – عبد الرحمن روابح، مرجع سبق ذكره، ص 206.

– **المجلس الأعلى:** تختص مهمة المجلس الأعلى بوضع السياسة العليا لمجلس التعاون الخليجي والخطوط الأساسية التي يسير عليها، ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء، ورئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول، ويجتمع في دورة عادية كل سنة، ويجوز عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أية دولة من الأعضاء الست وبتأييد من عضو آخر، ويجرى التصويت في المجلس الأعلى بحيث يكون لكل عضو من أعضاء المجلس الأعلى صوت واحد، وتصدر قرارات المجلس في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت، وفي المسائل الإجرائية بالأغلبية.[1]

– **المجلس الوزاري:** وهو الجهاز التنفيذي للمجلس، ويتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء، ويختص باقتراح السياسيات ووضع التوصيات والدراسات والمشاريع التي تستهدف تطوير التعاون والتنسيق.[2]

– **الأمانة العامة:** وهي الجهاز المسؤول عن العمل الإداري وتتمتع الأمانة ببعض الاختصاصات السياسية التي يمكن من خلالها أن تلعب دورا ضمن أهداف المجلس، تتكون من أمين عام يعينه المجلس الأعلى من مواطني دول المجلس لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، يساعد الأمين العام مساعدون وما تستدعيه الحاجة من موظفين.[3]

– **لجان مجلس التعاون:** متكونة من خمسة لجان قطاعية من الوزراء والمختصين تعمل مع الأمانة العامة لتحقيق أهداف المجلس، وتنسيق أوجه التعاون بين دول المجلس (لجنة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التعاون المالي والتجاري، لجنة التعاون الصناعي، لجنة النفط، لجنة الخدمات الاجتماعية والثقافية).[4]

---

[1] – عبد المحسن لافي الشمري، مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدي الوحدة، مذكرة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2012/2011، ص 48.

[2] – علي توفيق الصادق، التكامل الاقتصادي العربي: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، ط1، 2010، ص 298.

[3] – لبعل فطيمة، المناطق العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البيئية :المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية 2010/2000، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012/2011، ص 39.

[4] – مقروش كمال، مرجع سبق ذكره، ص 97.

الشكل رقم (5): الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي.

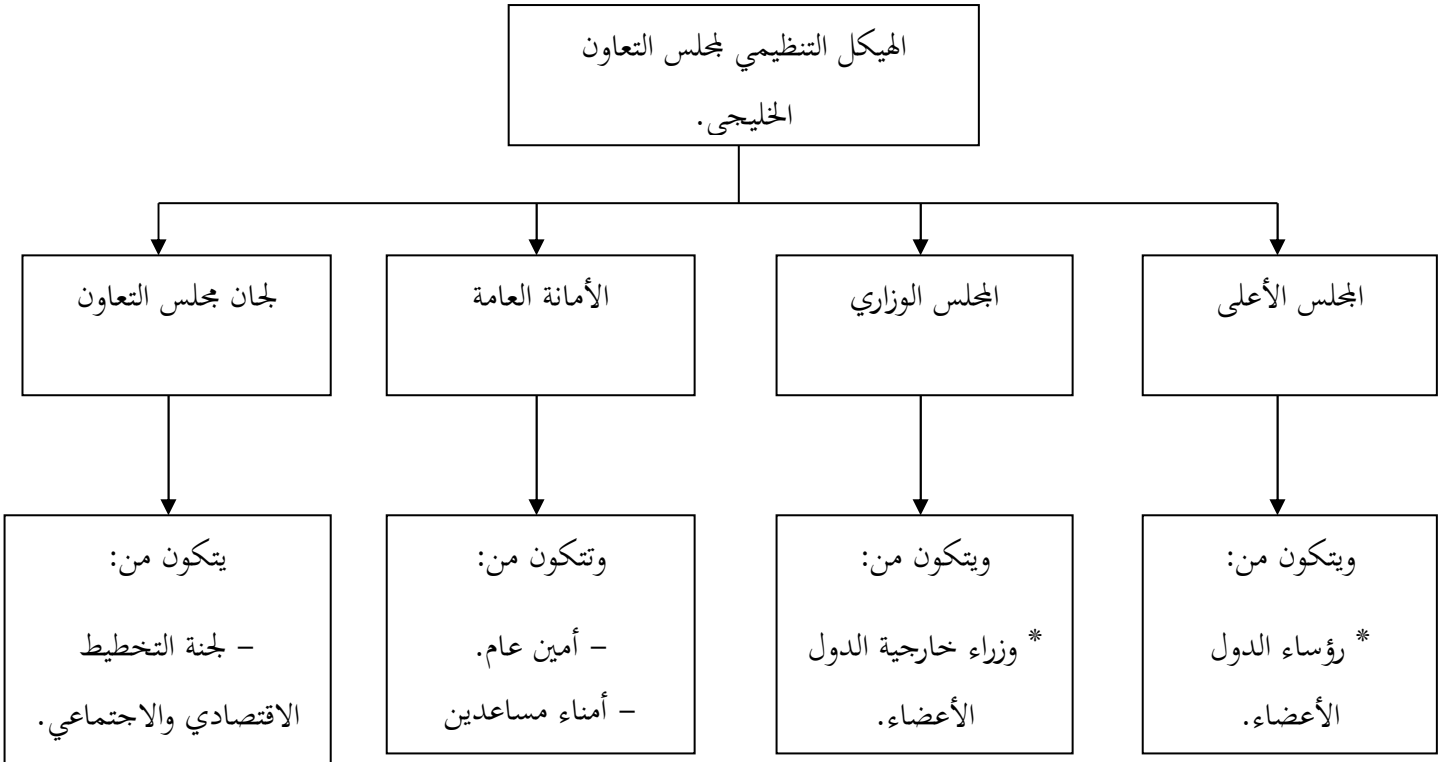

المصدر: بالاعتماد على المصادر التالية:

- **عبد المحسن لافي الشمري.**
- **علي توفيق الصادق.**
- **لبعل فطيمة.**
- **مقروش كمان.**

المبحث الثالث: مشروع الوحدة النقدية لدول الخليج.

لقد ترتب على قيام العملة الخليجية المشتركة مجموعة من المزايا والعوائق بالإضافة إلى ظهور آثار متعددة على مختلف القطاعات الاقتصادية وسنحاول في هذا المبحث التطرق إليها من خلال المطالب الثلاث.

المطلب الأول: العملة المشتركة.

جاءت العديد من التعاريف المختلفة للوحدة النقدية في الفكر الاقتصادي واتفقت أغلب هذه التعاريف على أنه: **تعرف الوحدة النقدية بمجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى ضمان تسهيل المدفوعات الدولية من خلال تحقيق توحيد العملات المختلفة للدول الأعضاء بعملة واحدة.**[1]

كما تعرف الوحدة النقدية على أنها إحلال عملة واحدة تحل محل العملات الوطنية المتعددة المستخدمة فيها من قبل، ويتم التعامل بها بين هذه الأقطار وداخل كل منها ويتطلب بالضرورة أن يكون هناك بنك مركزي واحد لكل منطقة التي يتكون منها الأقطار والأطراف، وأن تكون هناك سلطة نقدية واحدة تحدد السياسة النقدية الواجبة التطبيق في كل هذه المنطقة.[2]

بدأت فكرة إصدار العملة الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي مع نشأة المجلس، حيث نصت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة 1981م، في مادتها 22 على "**العمل على توحيد العملة لتكون متممة للتكامل الاقتصادي المنشود فيما بينها**".

ثم جاءت الاتفاقية الاقتصادية لدول مجلس التعاون، 2001م، لتبرز أهمية إتمام برامج التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون، حيث نصت المادة 4 من الفصل الثالث من الاتفاقية الاقتصادية بأن "**تقوم الدول الأعضاء وفق جدول زمني محدد بتحقيق متطلبات هذا الاتحاد بما في ذلك إحراز مستوى عال من التقارب بين الدول الأعضاء في كافة السياسات الاقتصادية، لاسيما السياسات المالية والنقدية، والتشريعات المصرفية، ووضع معايير لتقريب معدلات الأداء الاقتصادي ذات الأهمية لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي، مثل معدلات العجز والمديونية والأسعار**".

[1] – قحايرية آمال، الوحدة النقدية الأوروبية، الإشكاليات والآثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 200.

[2] – رواق خالد، أثر أزمة الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الأوروبية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص 03.

يشكل الاتحاد النقدي اللبنة الأخيرة في مشروع التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، وباكتماله تصبح الدول الأعضاء فعليا كتلة اقتصادية واحدة على المستوى الدولي. ونظرا للطبيعة الإستراتيجية لمشروع الاتحاد النقدي فإن من المتوقع أن تحقق من خلاله منافع قصيرة الأجل وأخرى متوسطة وطويلة الأجل. من المنافع القصيرة الأجل إلغاء رسوم التحويل المتعلقة بأسعار صرف الدول الأعضاء فيما بينها وهذا الأمر سيخفض تكاليف التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، كما سيرفع من مستوى التجارة البينية، ويساهم في رفع مستوى التنافسية، كون قطاع الأعمال في جميع الدول الأعضاء سيتعامل مع أسواق الدول الأعضاء كسوق واحدة سواء من خلال النفاذ إلى هذه الأسواق أو من خلال التسعير بعملة واحدة، أما المنافع الإستراتيجية لمشروع الاتحاد النقدي، فهي الأكثر أهمية، ومنها، أن الاتحاد النقدي يفرض ارتباط دول المجلس فعليا بسياسة نقدية واحدة وسياسة سعر صرف واحدة، وهذا الأمر يقلل من احتمالات التباعد الاقتصادي بين دول المجلس نتيجة لاحتمالات عدم تجانس السياسات الاقتصادية فيما بينها في المستقبل البعيد.

كما أن للاتحاد النقدي انعكاسات مباشرة محتملة على معدلات النمو الاقتصادي، والتوظيف، وسهولة انتقال الاستثمارات بين دول المجلس، وزيادة تنافسية دول المجلس في استقطباها للاستثمارات الأجنبية.[1]

ويؤمل أن يحقق التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون العديد من المكاسب على الصعيد الاقتصادي ومنها:[2]

- تنويع خيارات السياسة النقدية وسياسات أسعار الصرف.
- تطوير البنية المؤسساتية للسياسات الاقتصادية المشتركة.
- تعزيز الاستقرار المالي والنقدي.
- تخفيض تكاليف رسوم تحويل العملات والرسوم المصرفية الأخرى.
- ارتفاع حجم البنية بين دول المجلس في المعاملات التجارية بسبب انتقاء مخاطر تقلبات العملة وتكاليف المعاملات للمصدرين والموردين.
- استقرار معدلات التضخم واستقرار المستوى العام للأسعار... الخ.

[1] – المسيرة والانجاز: شؤون المعلومات، ط 09، الرياض، مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الأمانة العامة، 2015، مرجع سبق ذكره، ص 83.

[2] – المسيرة والإنجاز: شؤون المعلومات، ط8، الرياض: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، 2014، مرجع سبق ذكره، ص 105.

وقد تم الاتفاق بين دول مجلس التعاون الخليجي على تثبيت أسعار عملاتها مقابل الدولار، ووضع جدول زمني لإنشاء اتحاد نقدي وإطلاق العملة الخليجية الموحدة.

وتظهر الأهمية الكبيرة التي أعطتها دول مجلس التعاون الخليجي للموضوع العملة المشتركة من خلال تتابع الإجراءات والقرارات في اجتماعات وقمم المجلس الأعلى الخليجي واللجان التابعة لها، وفيما يلي نعرض أهمها:[1]

– في الدورة الثانية والعشرين للمجلس الأعلى (مسقط، ديسمبر 2001م)، أقر المجلس الأعلى لمجلس التعاون البرنامج الزمني لإقامة الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة والقاضي بتطبيق الدولار مثبتا مشتركا لعملات دول المجلس في المرحلة الحالية قبل نهاية عام 2002م، وأن تعمل الدول الأعضاء على الاتفاق على معايير التقارب المالية والنقدية والتي تم اعتمادها من لجنة التعاون المالي والاقتصادي في اجتماعها الثالث والسبعين (ماي 2007م) بتفويض من المجلس الأعلى في دورته السابعة والعشرين (الرياض، ديسمبر 2006م).

– بنهاية عام 2002م، أتمت الدول الأعضاء ربط أسعار صرف عملاتها الوطنية بالمثبت المشترك (الدولار الأمريكي) تطبيقا للفقرة الأولى من قرار المجلس الأعلى المشار إليه، غير أن دولة الكويت في ماي 2007م، ولأسباب شرحتها في خطاب موجه للأمانة العامة، عدلت عن هذا الربط واستبدلته بالارتباط بسلة من العملات.

– خلال الفترة من عام 2002م وحتى عام 2005م، عملت كل من لجنة التعاون المالي والاقتصادي ولجنة المحافظين على استكمال بحث معايير الأداء الاقتصادي ذات العلاقة بالاستقرار المالي والنقدي اللازم تقاربها لنجاح الاتحاد النقدي، والنسب المتعلقة بهذه المعايير، ومكوناتها وكيفية احتسابها، والوصول إليها، والاتفاق على ذلك في موعد أقصاه نهاية 2005م.

– في دورته السادسة والعشرين (أبو ظبي، ديسمبر 2005م)،[2] اعتمد المجلس الأعلى معايير التقارب ومكوناتها، كما اتفقت لجنة التعاون المالي الاقتصادي ولجنة المحافظين في اجتماعها المشترك الخامس (أكتوبر 2005م) على مهام السلطة النقدية المشتركة في ظل قيام الاتحاد النقدي وأن تكون هذه السلطة مستقلة في قراراتها، وأن تبدأ على شكل مجلس نقدي يتحول إلى بنك مركزي خليجي.

[1] – المسيرة والإنجاز: شؤون المعلومات، ط 09، الرياض: مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأمانة العامة، 2015، مرجع سبق ذكره، ص ص85–86–87.

[2] – المسيرة والإنجاز: شؤون المعلومات، ط10، الرياض: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، 2016، مرجع سبق ذكره، ص ص91–92.

– في دورته السابعة والعشرين (الرياض، ديسمبر 2006م)، أخذ المجلس الأعلى علما بما أبدته سلطنة عمان حول موقفها تجاه البرنامج الزمني للاتحاد النقدي وإصدار العملة الخليجية الموحدة والمتضمن عدم تمكن السلطنة من الانضمام، وأنها لا تمانع في الوقت ذاته من استمرار بقية الدول الأعضاء في المشروع.

وفي هذا السياق، أكد المجلس الأعلى على الاستمرار في استكمال خطوات إقامة الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة لدول المجلس وفق البرنامج الزمني المقرر، وتوجيه اللجان المعنية بتكثيف الجهود للاتفاق على الأنظمة والوثائق اللازمة لذلك.

– في ماي 2007م، ولاستكمال ما ورد في الفقرة الثانية من البرنامج الزمني لإقامة الاتحاد النقدي اعتمدت لجنة التعاون المالي والاقتصادي ولجنة المحافظين في اجتماعها الثالث والسبعين النسب الخاصة بمعايير التقارب المراد تحقيقها وكيفية حسابها والوصول إليها وذلك بتفويض من المجلس الأعلى في دورته السابعة والعشرين (الرياض، ديسمبر 2006).

– في دورته الثامنة والعشرين (الدوحة، ديسمبر 2007م)، وجه المجلس الأعلى لجنة التعاون المالي والاقتصادي ولجنة المحافظين "يوضع برنامج مفصل لاستكمال متطلبات الاتحاد النقدي ورفعه إلى الدورة التاسعة والعشرين". وتنفيذا لذلك، أوصت لجنة التعاون المالي والاقتصادي ولجنة المحافظين بأن يحدد المجلس النقدي البرنامج الزمني لإصدار العملة الموحدة وطرحها للتداول، وقد اعتمد المجلس الأعلى ذلك.

– في دورته التاسعة والعشرين (الكويت، ديسمبر 2008م)، اعتمد المجلس الأعلى اتفاقية الاتحاد النقدي والنظام الأساسي للمجلس النقدي، على أن تقوم الدول الأعضاء بالمصادقة على الاتفاقية في أسرع وقت ممكن تمهيدا للإقامة المجلس النقدي وتمكينه من القيام بمهامه في موعد أقصاه نهاية 2009م، كما فوض المجلس الأعلى المجلس الوزاري بالتوقيع على الاتفاقية بعد اختيار المقر الدائم للمجلس النقدي.

– في مارس 2009م، وبناء على تفويض المجلس الأعلى في دورته التاسعة والعشرين (مسقط، ديسمبر 2008م)، للمجلس الوزاري بالتوقيع على الاتفاقية بعد اختيار المقر الدائم للمجلس النقدي، آخذا بعين الاعتبار الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء للاستضافة المقر، ناقش المجلس الوزاري في دورته (110) موضوع اختيار المقر الدائم للمجلس النقدي والتوقيع على اتفاقية الاتحاد النقدي وقرر رفع موضوع المقر إلى اللقاء التشاوري الحادي عشر للمجلس الأعلى، لاتخاذ قرار بشأنه.

– في القمة التشاورية الحادية عشرة للمجلس الأعلى (ماي 2009م)، تم اختيار الرياض مقرًا دائما للمجلس النقدي.

– في يونيه 2009م، بناء على تفويض المجلس الأعلى في دورته التاسعة والعشرين (مسقط، ديسمبر 2008م) للمجلس الوزاري بالتوقيع على الاتفاقية، تم التوقيع على اتفاقية الاتحاد النقدي من قبل أصحاب السمو والمعالي وزراء الخارجية بالدول الأعضاء بالاتحاد النقدي وهي مملكة البحرين، السعودية، قطر، الكويت، وذلك على هامش الدورة الحادية عشرة بعد المائة للمجلس الوزاري (يونيه 2009م).

– في دورته الثلاثين (الكويت، ديسمبر 2009م)، بارك المجلس الأعلى مصادقة الدول الأعضاء الأطراف في اتفاقية الاتحاد النقدي على الاتفاقية، ووجه بسرعة إقامة المجلس النقدي وفقا لهذه الاتفاقية والنظام الأساسي للمجلس النقدي، كما كلف مجلس إدارة المجلس النقدي بتكثيف العمل لإنجاز المهام الموكلة إليه بموجب اتفاقية الاتحاد النقدي وتحديد البرنامج الزمني لإصدار العملة الموحدة وطرحها للتداول في ضوء ذلك.

– في جانفي 2010م، استكملت دول المجلس الأعضاء في اتفاقية الاتحاد النقدي المصادقة على اتفاقية الاتحاد النقدي.

– في 27 فيفري 2010م، دخلت اتفاقية الاتحاد النقدي حيز النفاذ.

– في 27 مارس 2010م، دخل النظام الأساسي للمجلس النقدي حيز النفاذ، وعقد مجلس إدارة المجلس النقدي أول اجتماع له في 30 مارس 2010م، بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية.

المطلب الثاني: مزايا وعوائق العملة المشتركة.

أولا: المزايا الاقتصادية لمشروع الوحدة.

يمكن الإشارة إلى أن المزايا الاقتصادية التي يتيحها مشروع الاتحاد النقدي للاقتصاديات هي مزايا عديدة ويمكن أن تؤدي إلى رفع معدل النمو الاقتصادي بالمنطقة وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى أن تلك المزايا حسب الحالات الموالية:[1]

[1] – صديقي أحمد، مشروع العملة الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي، دراسة مقارنة لمعايير التقارب الاقتصادي، مجلة الباحث، العدد 09، أدرار، الجزائر، 2011، ص ص245–246.

أ- حالة البلدان ذات الاقتصاديات المتشابهة: إذا كانت كل البلدان في المنطقة متماثلة وعرضه لنفس الصدمات فإن وجود اتحاد للعملة يشمل كل البلدان يكون أمرا إيجابيا لجميع الدول الأعضاء، ولا يسبب الاستقلال الذاتي النقدي أية تكلفة، في حين تستفيد كل البلدان من انخفاض التضخم، لأن البنك المركزي المشترك لن يقوم بحفز الإنتاج في أي بلد وحده من خلال التوسع النقدي على حساب البلدان الأخرى، وهو ما يعطي فرصة لتساوي أو تقارب المنافع بين بلدان منطقة العملة الموحدة.

ب- حالة الاختلاف في احتياجات التمويل: إذا كانت اختلافات التمويل للحكومات، فإن الحوافز للمشاركة في اتحاد نقدي ستختلف عبر البلدان وسوف يستفيد كبار المنفقين من الانضباط والقيود النقدية الإضافية التي يمارسها البنك المركزي الإقليمي الذي يعوض جزئيا تحيز بنوكها المركزية القومية للتضخم في حين يتكبد صغار المنفقين خسائر إضافية ناجمة عن الطلب المفرط لكبار المنفقين على التمويل النقدي.

جـ- حالة الاختلاف في أهداف التضخم: إن تحديد هدف التضخم يشمل كل الاتحاد يسعى إليه البنك المركزي المشترك لن يفيد سوى المكون المشترك لاضطرابات العرض (التي تعرف باضطرابات معدل التبادل التجاري) ويجعل هذا التخلي عن السياسة النقدية المستقلة إزاء صدمات تختلف حسب البلدان شديدة التكلفة، وفي التطبيقات العملية تشير بعض التقديرات التي أجراها الخبراء على مستوى صندوق النقد الدولي إلا أن عدم تماثل صدمات معدلات التبادل التجاري يسهم بصورة قليلة نسبيا في المكاسب أو الخسائر الصافية لمختلف مشروعات الاتحاد النقدي، التي تهيمن عليها الفروق في أهداف الإنفاق الحكومي، ومن ثم فإن المشكلات المرتبطة بمشروع العملة الخليجية تعتبر محدودة حيث تشترك جميع الدول في الاتجاه العام للضغوط وإن اختلفت في حجم الضغوط ولهذا نجد أن مؤسسات النقد والبنوك المركزية في دول المجلس قد قامت تقريبا بجهود متجانسة في مواجهة التضخم، وهذا يؤكد أنه في ظل الاختلاف الكمي بين الدول فيما يتعلق بمعيار التضخم تبقى السياسة النقدية في دول المجلس متشابهة في آلية استهدافها للتضخم.

ثانيا: عوائق العملة الموحدة.

وحاليا تبرز عوائق عدة أمام التوصل إلى اتحاد نقدي خليجي منها:[1]

- التأخر في تطبيق الفعلي للتعريفة الجمركية الموحدة، وهو أمر مهم، حيث تساهم التعريفة الجمركية الموحدة في تسهيل حركة البضائع بين الدول الأعضاء وتعزيز التجارة البينية، حتى تنتقل السلع كما لو أنها في بلد

[1] - يحي سعاد، مرجع سبق ذكره، ص 163.

واحد، الأمر الذي سيكون بمثابة الخطوة الأولى لاستكمال إقامة السوق الخليجية المشتركة، وبالتالي عملة خليجية موحدة.

– العوائق الموجودة في تنقل الخليجيين بين دول المجلس، وإن كانت بعض الدول أقرت التنقل بالبطاقة في تنقل الخليجيين بين دول المجلس، وإن كانت كذلك هذه الدول أقرت التنقل بالبطاقة الشخصية أو الهوية بدلا من جوازات السفر وغيرها.

كما تقف بعض التشريعات الخليجية عائقا أمام تنقل الاستثمارات الخليجية بين الدول الأعضاء حيث لا تزال قوانين بعض الدول تمنع دخول الخليجيين أسواق المال وتصنفهم أنهم أجانب، والأمر أيضا ينطبق على تملك العقارات.

المطلب الثالث: الآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة.

يمكن رصد عدة آثار جراء إقرار الوحدة النقدية الخليجية منها:[1]

– يعد الوصول إلى العملة الخليجية الموحدة وإقامة الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون تتويجا لما تم إنجازه من مراحل التكامل الاقتصادي وسيزيد من إيجابياتها ويقوي مكاسب الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة حيث سيترتب على قيام هذا الاتحاد وإصدار العملة الخليجية الموحدة آثار متعددة على مختلف القطاعات الاقتصادية لاسيما التجارة البينية والسياحة والاستثمارات.

– زيادة قدرة الشركات الخليجية على الاندماج أو الاستحواذ على شركات أخرى في مختلف دول المجلس، الأمر الذي سيكون له آثار إيجابية على صعيد لاقتصاد الكلي والكفاءة الاقتصادية.

– يقضي التعامل بعملة خليجية واحدة على المخاطر بأسعار[2]صرف العملات الخليجية ويعمق مفهوم السوق الواحدة، ويسهم بشكل فعال في تطوير وتكامل الأسواق المالية الخليجية خاصة سوق السندات ويساعد على تطوير أسواق الأسهم ويؤثر فيها تأثيرا ملحوظا من حيث الحجم والعمق والسيولة.

– إن من شأن إطلاق عملة خليجية واحدة تشجيع المنافسة الإقليمية في مجال الخدمات المصرفية والمالية وجودة خدمتها، مما ينعكس إيجابيا على عملائها في دول المجلس ويخفض من تكاليفها ويؤدي إلى تنويع

[1] – يحي سعاد، مرجع سبق ذكره، ص ص 163–164.

[2] – السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص ص 111–112.

خدماتها، وقد يؤدي كذلك إلى تشجيع الاندماج بين هذه المؤسسات على الصعيد الإقليمي للاستفادة من اقتصاديات الحجم.

– إن الآثار الإيجابية لإصدار العملة الخليجية الموحدة على القطاع[1]المصرفي وعلى تكامل الأسواق المالية بدول المجلس، مرونة بآثاره الإيجابية على صعيد السياسة النقدية والسياسة المالية والالتزام بمعايير التقارب المالي (حدود لنسب العجز في المالية العامة ونسب الدين العام) وتنعكس إيجابا على الاستقرار النقدي والمالي في المنطقة، وهذه كلها عوامل مساعدة لجذب مزيد من الاستثمارات الوطنية والإقليمية والدولية إلى دول التعاون.

– وأخيرًا، فإن هناك نقاشا يدور أحيانا حول مدى ملاءمة ربط عملات دول المجلس ومن ثم ربط العملة الخليجية الموحدة بالدولار الأمريكي، فإنه من المناسب الإشارة إلى أن قرار المجلس الأعلى المذكور سابقا نص على ربط عملات دول المجلس بالدولار الأمريكي في المرحلة الحالية، وترك للسلطة النقدية الخليجية المشتركة، بعد إصدار العملة الموحدة حرية اختيار الربط المناسب لها بعملة واحدة أو أكثر أو تعويمها، وذلك حسب ما تقتضيه متطلبات وظروف المرحلة القادمة.

[1] – محمد محمود ولد محمد عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 125.

خلاصة الفصل:

تم التعرض خلال هذا الفصل إلى التكتل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي من خلال الماهية، حيث تبين أن هذا التكتل تم الاتفاق على إنجازه بعد العديد من المشاورات والدورات، وكان الدافع الرئيسي من إنشاءه أمني لكن امتد بعد ذلك إلى التعاون في جميع المجالات الاقتصادية السياسية والثقافية.

وقد شهدت مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج نقلة نوعية هامة التي دخلت مرحلة متقدمة من التكامل والتوحيد معالمها عديدة، منها الانتقال من منطقة التجارة الحرة إلى إقامة اتحاد جمركي وتأسيس السوق الخليجية المشتركة، كما تتواصل الجهود لتحقيق آفاق التكامل الاقتصادي الخليجي وذلك في إطار خطوات أولية من شأنها إنشاء منطقة العملة الموحدة الخليجية.

إن نجاح الاتحاد النقدي سيقضي تكثيف الجهود للتواصل إلى إجماع بشأن المسائل الاقتصادية والحرجة وإلى تطوير المؤسسات ذات العلاقة.

تمهيد:

يعتبر مجلس التعاون الخليجي أهم تكتل إقليمي على المستوى العربي، ويمثل نقطة تحول في العلاقات العربية ونموذجا ناجحا في بناء إطار وحدوي عربي على مستوى الإقليم الخليجي، جاء لمواجهة الظروف المحيطة به، وتشمل مجالات عمله جوانب عديدة لكن سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى الجانب الاقتصادي ومعرفة أهم التطورات الحاصلة فيه، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول نتطرق فيه إلى المؤشرات الاقتصادية لدول هذا المجلس، أما المبحث الثاني فتم تخصيصه لدراسة تطبيقية حول التجارة البينية لمجلس التعاون، وأخيرا في المبحث الثالث تم تناول فيه إحصائيات حول الاستثمار الأجنبي المباشر والإستثمار البيني لدول هذا المجلس.

المبحث الأول: المؤشرات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي

يعد مجلس التعاون الخليجي أحد أبرز التكتلات الفاعلة في الوطن العربي، وسوف نحاول من خلال هذا المبحث إلقاء الضوء على الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في المطلب الأول والميزان التجاري بالإضافة إلى الميزانية العامة في المطلب الثاني، أما المطلب الثالث فسنتطرق فيه إلى القوة العاملة في دول هذا المجلس.

المطلب الأول: الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي

أولا: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دول مجلس التعاون الخليجي

يستخدم تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في جميع بلدان العالم كمؤشر يستدل به على الصحة العامة للاقتصاد، حيث أن نموه دليل على خلق الثروة والاستثمار وزيادة التشغيل، ويؤشر انكماشه على العكس، وسوف نحاول التطرق إلى حالة الاقتصاد في دول مجلس التعاون الخليجي من خلال معطيات الجدول المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول هذا المجلس.

أولا: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

الجدول رقم 5: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دول مجلس التعاون الخليجي

الوحدة = نسبة مئوية

السنة / الدولة	2011	2012	2013	2014	2015
البحرين	2.1	3.4	4.9	4.7	3.3
الكويت	6.3	6.2	0.8	2.6	3.0
عمان	4.5	5.0	5.1	3.4	3.4
قطر	13.0	6.2	6.1	5.9	7.1
السعودية	8.6	5.8	3.8	4.1	4.2
الإمارات العربية المتحدة	3.9	4.4	4.8	4.4	4.2
متوسط مجلس التعاون الخليجي	6.4	5.2	4.2	4.2	4.2

المصدر: اتحاد المصارف العربية – إدارة دراسات البحوث شوهد يوم 25 /05 /2017

www .uabonline.org

نلاحظ من خلال معطيات هذا الجدول تراجع متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دول مجلس التعاون من 6.4% في عام 2011 م الى 5.2% عام 2012 م الى 4.2% لكل من عام 2013 م و2014م و2015 م بحيث شهدت هذه السنوات الأخيرة ثبات في متوسط معدل النمو .

ونلاحظ أيضا أن قطر هي التي تمتلك أعلى معدل نمو لعام 2011 م حيث قدر ب 13% ثم تليها السعودية بنسبة 8.6%، ثم تليهما الكويت بنسبة 6.3%، ثم عمان بنسبة 4.5%، ثم الإمارات بنسبة 3.9%، ثم البحرين بنسبة 2.1%. وقد انخفض نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في عام 2012 م في كل دول المجلس ماعدا البحرين والإمارات حيث شهدتا نموا بنسبة 3.4% و 4.4% لكل منهما على التوالي، لأنهما شهدتا نموا أقوى من النمو الذي شهدتاه في عام 2011 م، على عكس باقي دول المجلس التي شهدت خلال هذا العام نموا بطيئا بالمقارنة مع العام السابق.

وقد شهدت سنة 2013 م هي الأخرى نموا في كل من البحرين والإمارات بنسبة 4.9% و4.8% على التوالي، كما شهدت كل من الكويت والسعودية تراجع في مستوى النمو بنسبة 0.8% و3.8% لكل منهما، أما بالنسبة لدولة قطر وعمان فقد شهدتا تغير طفيف جدا .

أما بالنسبة لعام 2014 م فقد شهدت تراجعا في مستوى النمو في كل دول المجلس ماعدا كل من الكويت والسعودية حيث شهدتا نموا بنسبة 2.6% و4.1% لكل منهما على التوالي .

أما بالنسبة لسنة 2015 م فقد احتلت قطر المرتبة الأولى بنسبة 7%، ثم تليها كل من السعودية والإمارات بنسبة 4.2%، ثم عمان بنسبة 3.4%، ثم البحرين بنسبة 3.3%، ثم الكويت بنسبة 3% وشهدت هذه السنة هي الأخرى تراجعا في نسبة النمو بالمقارنة مع سنة 2014 م في كل من البحرين والإمارات ونموا في كل من الكويت بنسبة 3% وقطر بنسبة 7% والسعودية بنسبة 4.2%، أما دولة عمان فقد حافظت على نفس النسبة (ثابتة) .

وفي الأخير نقول بأن سبب التباطؤ أو التراجع في النمو يعود الى تراجع النمو في قطاع النفط وتراجع الإنفاق العام وما تبعه على الاستهلاك والاستثمار .

ثانيا : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

الجدول رقم 6 : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون ونسب تغيرها

الوحدة = دولار أمريكي

الدولة / السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
2010	34614	20930	19113	21144	72953	39321	208075
	–	–	–	–	–	–	–
2011	42174	24080	23766	20161	97999	49715	258350
	% 21.84	% 15.05	% 24.34	% −2.49	% 34.33	% 26.43	% 24.16
2012	45187	25434	25401	21167	103819	53247	274257
	% 7.14	% 5.62	% 6.87	% 2.67	% 5.93	%7.10	% 6.15
2013	47023	25965	25145	20476	100756	50514	269879
	% 4.06	% 2.08	% −1	% −3.26	% −2.95	% −5.13	% −1.59
2014	48639	25398	24878	20295	94807	43445	257462
	%3.43	% −2.18	% −1.06	% −0.88	% −5.90	−13.99 %	% −4.60
2015	44808	20912	20912	16790	67537	28710	199669
	% −7.87	−17.66 %	−15.94 %	−17.27 %	−28.76 %	−33.91 %	−22.44 %
متوسط نصيب الفرد%	6.29	1.20	4.46	1.6	2.08	−4.62	44.45

المصدر : المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (ص 57)

نلاحظ من خلال جدول نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي ،أن إجمالي نصيب الفرد قد عرف نموا إبتداءا من سنة 2010 م وإلى غاية 2012 م ،بمتوسط معدل نمو 14.80 % ،ثم إبتداءا من سنة 2013 م بدأ في الإنخفاض ،إلى غاية 2015م، وهذا راجع إلى إنخفاض أسعار النفط .

أما على مستوى كل دولة على حدى فنلاحظ أن دولة قطر هي التي تمتلك أعلى نصيب فرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2015 م ،حيث بلغ حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها 76.5

مليار دولار خلال هذه السنة ،ونلاحظ أيضا ،أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بدأ في الإنخفاض إبتداءا من السنة التي بدأت فيها أسعار النفط في التراجع وهي سنة 2013 م، وهذا دليل على تأثير أسعار النفط والغاز في تضخم أو إنكماش هذا المؤشر.

ونلاحظ أيضا أن الإمارات هي التي تمتلك ثاني أعلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2015م، حيث بلغ نصيب الفرد خلال هذه السنة 44.8 مليار دولار. تليها الكويت ب28.7 مليار دولار.

وكدى نلاحظ تعادل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كل من السعودية والبحرين خلال سنة 2015 م ،حيث بلغ نصيب الفرد في كل منهما 20.9 مليار دولار .ونلاحظ أيضا أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد بدأ في الإنخفاض إبتداءا من سنة 2014 م بالنسبة لدولة البحرين، وهذا راجع إلى الإيرادات المالية التي تمتلكها، فهي لم تتأثر مباشرة بإنخفاض أسعار النفط ،على عكس دولة السعودية التي بدأ فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الإنخفاض إبتداءا من السنة التي بدأت فيها أسعار النفط في الإنخفاض ،وهذا يدل على أن أسعار النفط تؤثر بشكل كبير في نصيب الفرد السعودي من الناتج المحلي الإجمالي، بسبب تأثيرها على إجمالي الناتج المحلي.

وقد إحتلت عمان المرتبة الأخيرة من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، في سنة 2015 م ب16.7 مليار دولار.

ثالثا: التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي

لقد شهدت معدلات التضخم في العالم وفي دول مجلس التعاون الخليجي إرتفاعا نسبيا خلال العقد الأخير، وقد إختلف هذا المعدل من بلد إلى آخر، والجدول التالي يوضح لنا نسب التضخم التي عرفتها دول مجلس التعاون الخليجي .

الجدول رقم 7: التضخم (%) في دول مجلس التعاون الخليجي

سنة الأساس 2007=100

السنة / الدولة	2011	2012	2013	2014	2015
الإمارات	0.9	0.7	1.1	2.3	4.1
البحرين	-0.4	2.8	3.3	2.6	1.9
السعودية	3.7	2.9	3.5	2.7	2.2
عمان	4.1	2.9	1.1	1.0	0.1
قطر	1.1	2.3	3.2	3.3	1.8
الكويت	4.9	3.2	2.7	2.9	3.3

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية(ص59)

نلاحظ من خلال معطيات جدول التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي بأن الإمارات هي التي تمتلك اكبر نسبة تضخم لعام 2015 م بنسبة قدرها 4.1 %، تليها الكويت بنسبة 3.3 %، ثم تليها السعودية بنسبة 2.2 %، ثم تليهم البحرين بنسبة 1.9 %، ثم قطر بنسبة 1.8 %، ثم أخيرا عمان بنسبة 0.1 %.

ونلاحظ كذلك من خلال هذا الجدول بان جميع دول المجلس قد شهدت انخفاض في معدلات التضخم في عام 2012 م حيث استقر هذا المعدل في دولة الكويت على نسبة 3.2% و2.9 % في كل من دولة السعودية وعمان، و2.8 % في البحرين، و0.7% في الإمارات، أما بالنسبة لدولة قطر فنلاحظ بأنها الوحيدة التي شهدت ارتفاع في مؤشر التضخم لديها لهذا العام حيث انتقل من 1.1 % عام 2011 م الى 2.3 % عام 2012 والسبب الرئيسي للتضخم في دولة قطر يرجع لأسعار العقارات فيها.

كما نلاحظ بأن عام 2013 م قد شهد ارتفاع في نسبة التضخم في كل من البحرين والإمارات وقطر والسعودية، حيث استقرت مؤشرات التضخم لديهم ما بين 1 % و3.5%، ويعود هذا الارتفاع في نسب التضخم الى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وارتفاع تكاليف الإسكان، كما نلاحظ تراجع نسب التضخم في كل من عمان والكويت بنسبة 1.1% و2.7% لكل منهما على التوالي.

ونلاحظ كذلك من خلال الجدول استمرار تزايد معدل التضخم في الإمارات وقطر والكويت حيث بلغ نسبت 2.3% و2.9% و3.3% لكل منهم على التوالي، ويرجع سبب هذا التضخم الى أسعار العقارات في كل من الإمارات وقطر، بالإضافة إلى أسباب أخرى أدت الى التضخم في كل من هذه البلدان الثلاث وهي:

زيادة عرض النقود، وزيادة حجم الائتمان، وانخفاض سعر الدولار الذي ترتبط به عملات هذه الدول

أما بالنسبة لباقي دول المجلس فقد سجلت مؤشرات التضخم انخفاضا بالنسبة إليهم.

المطلب الثاني :الميزان التجاري والميزانية العامة لدول مجلس التعاون الخليجي

أولا: الميزان التجاري لدول مجلس التعاون

يعتبر الميزان التجاري من المؤشرات الإقتصادية الهامة وهو المؤشر الذي يقيس مجمل الفرق بين الصادرات والواردات لدولة ما.وفي هذا المطلب سوف نتطرق إلى الميزان التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي .

الجدول رقم 8: الميزان التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي ونسب التغير فيه

الوحدة : مليون دولار أمريكي

الدولة / السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
2010	15694	1150	144280	16827	51788	39960	269698
	–	–	–	–	–	–	–
2011	35943	3778	233112	23073	92121	77560	465587
	% 129.02	% 228.52	% 61.56	%37.11	% 77.88	% 94.09	% 72.63
2012	50340	2440	232808	23503	107699	87249	504038
	% 40.05	% −35.41	% −0.13	% 1.86	% 16.91	% 12.49	% 8.25
2013	46440	6018	207718	20582	106471	84802	472300
	% −7.74	% 146.63	% −10.77	% −11.27	% −1.14	%−2.80	% −6.92
2014	24305	3509	168599	22277	96260	69624	384573
	% −47.66	% −41.69	% −18.83	% 6.83	% −9.59	% 17.89	% −18.57
2015	−16266	265	28875	5882	44679	23138	86572
	−33.07	% −92.44	% −82.87	% −73.59	% −53.58	% 66.76	% −77.48
متوسط معدل النمو السنوي	−200.71	−25.43	−27.51	−18.95	−2.90	−10.35	−20.32

المصدر:المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

نلاحظ من خلال الجدول أن إجمالي الميزان التجاري لدول مجلس التعاون قد حقق فائضا قدره 504 مليار دولار،في عام 2012 م مقارنة بمبلغ 269.6 مليار دولار عام 2010 م أي بمتوسط نمو 36.70% ،وهذا راجع إلى الصادرات الكبيرة للمنتجات الهيدرو كربونية،ثم بدأ هذا الفائض في التراجع إبتداءا من سنة 2013 م إلى غاية 2015 م ،وهذا راجع إلى إنهيار أسعار النفط.

كما نلاحظ أيضا أن دولة الإمارات هي الوحيدة بين دول المجلس التي سجلت عجزا في ميزانها التجاري لعام 2015 م. ونلاحظ أيضا أن دولة قطر هي التي سجلت أكبر فائض في ميزانها التجاري لعام 2015 م ،حيث قدر ب 44.6 مليار دولار.ثم تلتها السعودية ،حيث سجلت فائضا بقيمة 28.8 مليار دولار ،ثم الكويت في المرتبة الثالثة، حيث سجلت فائضا بقيمة 23.1 مليار دولار ،ثم عمان في المرتبة الرابعة ،حيث سجلت فائضا بقيمة 5.8مليار دولار ،ثم البحرين بفائض قدره 0.2 مليار دولار.

أما عند ملاحظة كل دولة على حدى نجد أنه بالنسبة لدولة قطر أنها قد شهدت نموا ملحوضا من سنة 2010 م إلى غاية 2012 م ،وهذا راجع إلى السياسات الوقائية التي إنتهجتها بعد الأزمة المالية العالمية بهدف حماية إقتصادياتها، ولكن إبتداءا من عام 2013 م بدأ الفائض في الميزان التجاري بالتراجع، بفعل تأثير إنخفاض أسعار النفط .

ثم عاد مرة أخرى ليسجل نموا في سنة 2014 م بالمقارنة مع عام 2013 م بنسبة 6.83%، ليعود وينخفض في عام 2015 م بالمقارنة مع عام 2014 م ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى إنخفاض صادرات الوقود المعدني، ومواد التشحيم، والمواد الكيمياوية، والسلع المصنعة.

أما بالنسبة لدولة السعودية فنلاحظ أن فائض الميزان التجاري في سنة 2011 م قد زاد بالمقارنة مع سنة 2010 م بنسبة تغير 61.56 % ،وهذا يدل على أن إقتصادها قد بدأ يتعافى من تأثير الأزمة المالية العالمية،ولكنه عرف تراجعا أيضا إبتداءا من سنة 2012 م إلى غاية 2015 م،وذلك بسبب وجود نمو في الواردات (2012 م) وأيضا بسبب إنخفاض أسعار النفط (2013 –2015 م).

أما بالنسبة لدولة الكويت، فقد عرفت نموا في ميزانها التجاري من سنة 2010م إلى غاية 2012 م بمتوسط نمو 47.76 % وهذا يعود لكون الإقتصاد الكويتي قوي بما يتمتع به من ميزات تنافسية تميزه عن غيره من الإقتصاديات، لعل أهمها، الأصول المالية والفوائض التي يمتلكها. ولكنه عرف هو الآخر تراجعا في هذا

الفائض إبتداءا من سنة 2013 م (وهي السنة التي عرفت فيها أسعار النفط إنخفاضا) إلى غاية 2015 م بمتوسط نمو قدره 47.76 %.

و بالنسبة لدولة الإمارات، فنلاحظ أنها قد عرفت نمو في فائض الميزان التجاري من سنة 2010 م إلى غاية 2012 م ،ويعود السبب في ذلك لإستحوادها على 50% من المشروعات الخليجية الصغيرة ، وقد بدأ هذا الفائض في التراجع إبتداءا من سنة 2013 م (بسبب تداعيات أسعار النفط) إلى غاية 2015 م .

ونلاحظ بالنسبة لدولة البحرين، أنها قد عرفت تدبدبا للفترة مابين 2011 م إلى غاية 2014 م ،حيث أنها شهدت نمو في الفائض في سنة 2011 م بالمقارنة مع سنة 2010 م بنسبة 228.52 % ،ثم عرفت إنخفاض في حجم الفائض بالمقارنة بين سنتي 2011 م و2012 م بنسبة تغير 35.41 % ،ثم عادت مرة أخرى لتسجل نمو في الفائض في سنة 2013 م قدر ب6 مليار دولار ،نتيجة للقروض التي قامت بها. لتعود وتسجل تراجعا في هذا الفائض إبتداءا من سنة 2014 م إلى غاية 2015 م ،لإستمرار أسعار النفط في الإنخفاض.

أما بالنسبة لدول عمان فقد عرفت نموا في فائض الميزان التجاري من سنة 2010 م إلى غاية 2012 م، ثم عرفت تدبدبا مابين سنة 2013 م إلى غاية 2015 م حيث سجل ميزانها التجاري تراجعا في الفائض في سنة 2013 م بنسبة 11.27 % بالمقارنة مع سنة 2012 م، ثم عاد مرة أخرى ليسجل نموا في سنة 2014 م بنسبة 6.83 %بالمقارنة مع سنة 2013 م ،ثم عاد مرة أخرى ليسجل تراجعا في الفائض في سنة 2015 م بنسبة 73.59 % بالمقارنة مع سنة 2015 م بسبب إستمرار أسعار النفط في الإنخفاض .

ثانيا :الميزانية العامة لدول مجلس التعاون الخليجي

على الرغم من الهوامش المالية والخارجية الكبيرة التي توفر الوقاية الكافية لتجاوز أية صدمات أسعار قصيرة الأمد، فإن الأزمة المالية العالمية، والتراجع المستمر في أسعار النفط ،قد أدى إلى نضوب الفوائض المالية ،في دول مجلس التعاون الخليجي. وهذا ما يظهره لنا جدول الميزانية العامة لدول مجلس التعاون.

الجدول رقم 9: الميزانية العامة لدول مجلس التعاون الخليجي

الوحدة = مليون دولار

الدولة / السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
2010	- 16886	- 459	23395	- 123	5788	19432	31147
2011	- 19607	- 83	77625	- 294	8723	53231	119595
2012	- 18142	- 603	99758	- 210	25691	57778	164272
2013	- 19672	- 1091	48093	- 214	38296	38583	103995
2014	- 18834	- 1210	- 17477	- 2768	25348	32315	17374
2015	- 28843	- 4035	- 96594	- 12045	1941	- 12538	- 152114
متوسط معدل النمو %	11.30	54.45	- 32.79	- 150	- 19.62	- 8.39	- 37.32

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ص ص60-65

نلاحظ من خلال جدول الميزانية العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، أن هذه الميزانية قد شهدت عجزا بقيمة 152.1 مليون دولار في سنة 2015 م، بسبب تضخم القطاعات العامة والإنفاق السخي على البرامج الإجتماعية بعد نزول أسعار النفط.

ونلاحظ كذلك من خلال الجدول بالنسبة لكل دولة على حدى أن دولة قطر هي الوحيدة التي لم تسجل عجزا في ميزانيتها الحكومية خلال كل السنوات، وهذا راجع إلى قيامها بتخفيض في الإنفاق وإصلاحات في برامج الإعانات والدعم وخططا لتنويع قاعدة الإرادات، ولكن رغم هذا فإنها قد عانت من إنخفاض في مستوى الفائض في ميزانيتها خلال سنتي 2014 م و2015 م، وهذا راجع إلى تأثرها بتداعيات إنخفاض أسعار النفط.

ونلاحظ أيضا أن السعودية هي التي تمتلك أكبر عجز بين دول المجلس لسنة 2015 م، بقيمة 96.5 مليون دولار، وهذا بسبب تراجع عائدات النفط وإتساع فجوة الإنفاق لديها، ونلاحظ كذلك، أنها قد سجلت فائض خلال السنوات الأولى لهذا الجدول بمتوسط نمو 106.49 %، ثم بدأت ميزانيتها بالتراجع إلى أن حققت عجزا خلال عام 2014 م، بقيمة 17.4 مليار دولار، وإستمر هذا العجز إلى أن بلغ 96.5مليار دولار في 2015 م،وقد بدأ هذا العجز في الظهور تزامنا مع إنخفاض أسعار النفط.

بالإضافة إلى هذا فإننا نلاحظ بأن الإمارات هي التي تحتل المرتبة الثانية من حيث العجز في ميزانيتها لعام 2015 م، وقد عرفت دولة الإمارات تدبدبا في ميزانيتها بنسبة 16.11% بالمقارنة مع سنة 2010 م، ثم في سنة 2012 م إنخفض العجز بنسبة 7.47 % ثم في سنة 2013 م زاد العجز بنسبة 8.43 %، ثم عاد ليسجل إنخفاضا بنسبة 4.25 % لعام 2014 م، ثم عاد مرة أخرى ليسجل عجزا أكبر في عام 2015 م. وهذا يعود إلى كون ميزانية الإمارات تعتمد على نسبة 65 % فقط من الإرادات النفطية، على عكس باقي دول المجلس، حيث أن متوسط إيراداتهم، مازالت معولة بنسبة أكثر من 80 %على المبيعات النفطية .

ونلاحظ كذلك من خلال الجدول أن الكويت هي التي تحتل المرتبة الثالثة من حيث العجز في ميزانيتها لعام 2015 م. بالإظافة إلى هذا فإننا نلاحظ بأن الفائض في ميزانيتها بدأ في الإنخفاض إبتداءا من سنة 2013 م وهي السنة التي بدأت فيها أسعار النفط في الإنخفاض، وإستمر هذا الإنخفاض في ميزانيتها إلى أن سجلت عجزا في سنة 2015 م ،بقيمة 1205 مليار دولار.

ونلاحظ أيضا بأن البحرين هي التي تحتل المرتبة الرابعة، من حيث عجز ميزانيتها لعام 2015 م، حيث سجلت عجزا خلال هذه السنة بقيم 4 مليار دولار، ونلاحظ كذلك أنه خلال سنة 2011 م قد سجلت إنخفاضا في عجز ميزانيتها بنسبة 81.91% بالمقارنة مع سنة 2010 م، ليعود هذا العجز إلى الإرتفاع إبتداءا من سنة 2012 م إلى غاية 2015 م .

كذلك نلاحظ بأن عمان هي التي تحتل المرتبة الخامسة من حيث عجز ميزانيتها خلال عام 2015 م ،حيث سجلت عجزا بقيمة 12 مليار دولار ،خلال عام 2015 م ،ونلاحظ أيضا بأن نسبة العجز في سنة 2011 مقد زادت بالمقارنة مع سنة 2010 م ،بنسبة 139.02 % ثم إنخفضت نسبة العجز في سنة 2012 م ،بنسبة 28.57 % ،ثم عادت نسبة العجز إلى الإرتفاع من سنة 2010 م إلى غاية 2015 م ،وهذا بسبب تداعيات أسعار النفط.

المطلب الثالث :القوة العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي

تعتبر العمالة مكونا أساسيا في سوق العمل والحياة التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي، ويعد تزايد النشاط الإقتصادي من أهم أسباب إزدياد العمالة بالإضافة إلى التزايد في عدد السكان .

والجدول التالي يبين عدد القوى العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي ومعدل التغير النسبي لها .

الجدول رقم10: القوة العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي

الوحدة = بالألف

	الإمارات	البحرين	السسعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
2011	5208	671	9936	1474	1270	1417	19976
2012	5208	700	10390	1683	1341	1553	20875
		4.32	4.56	14.71	5.59	9.59	4.50
2013	5208	725	10729	1864	1537	1643	21706
		3.57	7.98	10.75	14.61	5.79	3.98
2014	5208	753	11068	1941	1682	1811	22463
		3.86	3.15	4.13	9.43	10.22	3.48
متوسط معدل النمو السنوي		3.91	3.66	9.6	9.81	8.52	3.98

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي ،ص33

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع عدد القوى العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي من 19.9 مليون عامل في سنة 2011 م إلى 22.4 مليون عامل في سنة 2014 م، وقد قدر متوسط معدل النمو لهذه الفترة ب3.98% .

كما نلاحظ أن دولة قطر هي التي لديها أعلى متوسط معدل نمو للعمالة، حيث قدر هذا المعدل ب9.8 %، تليها الكويت ب8.5 %، أما بالنسبة لدولة التي لديها أقل متوسط معدل نمو من حيث القوة العاملة بين دول هذا المجلس فقد كانت السعودية، وذلك على الرغم من أن دولة السعودية هي التي لديها أكبر قوة عاملة بين

دول المجلس، حيث قدرت ب11 مليون عامل وذلك سنة 2014 م، وقد بلغت نسبة التغير في القوى العاملة لديها أقصاها سنة 2013 م بنسبة 7.98 %، وأدناها سنة 2014 م بنسبة 3.15 %.

كما إحتلت الإمارات المرتبة الثانية من حيث القوى العاملة لسنة 2014 م حيث بلغت هذه القوى في هذه السنة 5.2 مليون عامل، وقد بلغت نسبة التغير أقصاها في القوى العاملة لدولة الإمارات سنة 2012 م، بنسبة 14.71 %، وأدناها سنة 2014 م بنسبة 4.13 %. أما عمان فقد إحتلت المرتبة الثالثة، حيث سجلت أكبر قوة عاملة سنة 2014 م، حيث قدرت هذه القوة ب1.9 مليون عامل، وقد سجلت أقصى قيمة تغير في سنة 2012 بنسبة 14.7 %، وسجلت أدنى نسبة تغير سنة 2014 م بنسبة 4.13 %، كما وقد إحتلت الكويت المرتبة الرابعة من حيث هذه القوى العاملة وذلك سنة 2014 م، حيث قدرت هذه العمالة في هذه السنة ب1.8 مليون عامل، وقد سجلت أقصى قيمة تغير سنة 2014 م بنسبة 10.22 %، وأدنى قيمة تغير سنة 2013 م بنسبة 5.79 %، أما المرتبة الخامسة فقد كانت من نصيب قطر حيث قدرت القوى العاملة لديها سنة 2014 م ب1.6 مليون عامل، وقد سجلت أقصى قيمة تغير لديها سنة 2013 م بنسبة 14.61 %، وأدنى نسبة تغير سنة 2012 م بنسبة 5.59 %. أما البحرين فقد إحتلت المركز الأخير ب753 عامل، وقد بلغت نسبة التغير لديها أقصلها سنة 2012 م، بنسبة 4.32 %، وأدناها سنة 2013 م بنسبة 3.57 %.

المبحث الثاني: تطور حركة التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي

حقق التبادل التجاري فيما بين دول مجلس التعاون الخليجي خطوات متقدمة حيث ساهمت جهود التعاون والتنسيق في قيام الإتحاد الجمركي بين هذه الدول خلال فترات زمنية قصيرة قياسا بكثير من مجالات التكامل الإقتصادي على مستوى المنطقة وقد إنعكست هذه المساهمات في تطور التجارة البينية لدول المجلس. ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى الصادرات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي وذلك من خلال المطلب الأول، أما المطلب الثاني سنتناول فيه الواردات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الأول :صادرات دول مجلس التعاون الخليجي البينية

كما هو معروف على التصدير أنه إجتياز السلع الوطنية إلى خارج الحدود الدولية، لكن الظروف تختلف حسب ما إذا كانت دولة ما منظمة إلى تكتل أو تجمع إقتصادي، أو إذا كانت دولة مستقلة بذاتها وغير تابعة إلى أي تجمع، وذلك لأن التكتلات الإقتصادية تمنح العديد من المزايا للدول التي تساعدها على تطوير التصدير فيما بينها، وهذا ما سنحاول أن نراه لدى دول مجلس التعاون الخليجي. حيث يبين الجدول التالي قيمة الصادرات البينية لدول المجلس ومعدل التغير النسبي لها .

أولا: إجمالي الصادرات

الجدول رقم 11: إجمالي الصادرات لدول مجلس التعاون الخليجي

الوحدة: مليون دولار

الدولة / السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
2010	147869	16683	25143	36601	74957	62619	589872
	200070	22505	364699	47092	114444	102704	851514
2011	%35.30	%34.89	%45.21	%28.66	%52.67	%64.01	%44.35
	232101	22262	388401	52138	132914	114516	942332
2012	%16.00	-1.07%	%6.49	%10.71	%16.13	%11.50	%10.66
2013	232980	24541	375873	56429	133336	114094	937253
	%0.37	%10.23	-%3.22	%8.23	%0.31	-%0.36	-%0.53
2014	213937	23213	342432	53221	126703	100660	860166
	-%8.17	-5.41%	-8.89%	-5.68%	-4.97%	-11.77%	-8.22%
2015	167906	16693	203550	34889	77290	54089	554418
	-21.51%	-28.08%	-40.55%	-34.44%	-38.99%	-46.26%	-35.54%

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

الشكل رقم 6: المنحنى البياني لإجمالي الصادرات البينية.

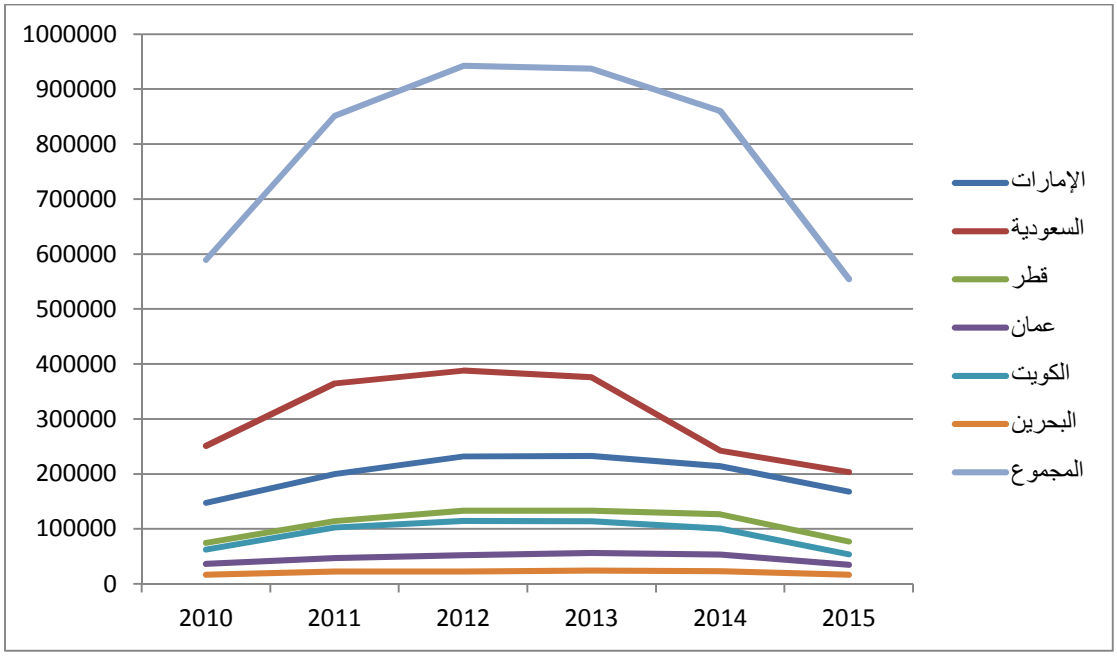

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المركز الإحصائي للتعاون الخليجي.

نلاحظ من خلال الجدول والمنحنى البياني أن إجمالي صادرات دول مجلس التعاون الخليجي قد عرفت تراجعا إبتداءا من سنة 2013 (وهي السنة التي عرفت فيها أسعار النفط تراجعا) وإلى غاية 2015 م، وقد سجلت أكبر نسبة تراجع لقيمة إجمالي هذه الصادرات سنة 2015 م، حيث قدرت هذه القيمة ب35.54 %. وذلك بالمقارنة مع سنة 2014 م.

ونلاحظ أيضا بأن كل دول المجلس قد تأثرت بانخفاض أسعار النفط. وقد تجلى ذلك من خلال تراجع قيمة هذه الصادرات لهذه الدول. ونلاحظ كذلك أن دولة السعودية هي أكبر دولة مصدرة بين دول المجلس حيث بلغ إجمالي قيمة صادراتها 1926 مليار دولار، وقد سجلت أكبر قيمة في صادراتها سنة 2012 م بقيمة 388.4 مليار دولار، وأدني قيمة سجلتها صادراتها هي 203.5 مليار دولار سنة 2014م. ثم جاءت الإمارات في المرتبة الثانية، حيث بلغ إجمالي قيمة صادراتها 1194 مليار دولار، وقد سجلت أكبر قيمة في صادراته سنة 2013 م بقيمة 232.9 مليار دولار، وأدنى قيمة في سنة 2010 م ب147.8 مليار دولار. ثم تلتهما قطر في المرتبة الثالثة بإجمالي قدره 659.6 مليار دولار، وقد سجلت أكبر قيمة في صادراتها سنة 2013 م بقيمة 133.3 مليار دولار، وأدنى قيمة في سنة 2010 م بقيمة 74.9 مليار دولار. ثم جاءت الكويت في المرتبة الرابعة بإجمالي قدره 548.6 مليار دولار، وقد سجلت أكبر قيمة في صادراتها سنة 2013 م بقيمة 114 مليار دولار، وأدنى قيمة في سنة 2015 م بقيمة 54 مليار دولار. ثم عمان في المرتبة الخامسة بإجمالي قدره 280.3 مليار دولار، وقد سجلت أكبر قيمة في سنة 2013 م ب56.4 مليار دولار، وأدنى قيمة سنة 2015م

بقيمة 34.8 مليار دولار. وأخيرا البحرين بقيمة 125.8مليار دولار، وقد سجلت أكبر قيمة سنة 2013 م بقيمة 24.5 مليار دولار، وأدنى قيمة في سنة 2010 م بقيمة 16.6 مليار دولار .

ثانيا : الصادرات البينية

الجدول رقم 12 :الصادرات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي ونسب تغيرها

الوحدة = مليون دولار

الدولة / السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
2003	2633.7	1406.9	6215.7	1062.1	648.1	488.8	12455.3
	–	–	–	–	–	–	–
2004	239.10	141512.12	8203.70	1257.40	983.14	489.31	14745.77
	-8.99	0.57	31.98	18.36	51.69	0.10	18.38
2005	4763.70	1962.22	12057.00	1718.60	1526.93	518.49	22546.94
	98.72%	38.66%	46.97%	36.67%	55.31%	5.96%	52.90%
2006	5548.29	3069.26	15624.50	2356.30	1861.02	880.10	29339.47
	16.47%	56.41%	29.58%	37.10%	21.87%	69.74%	30.12%
2007	7703.04	4014.71	18965.50	3296.00	2150.18	1184.80	37314.23
	38.83%	30.80%	21.38%	39.88%	15.53%	34.62%	27.18%
2008	8730.90	6508.43	22065.03	5009.02	3942.05	1551.93	47807.35
	13.34%	62.11%	16.34%	51.97%	83.33%	30.98%	28.12%
2009	9070.50	4767.81	19078.18	4404.98	3438.84	1382.90	42143.21
	3.88%	-26.74%	-13.53%	-12.05%	-12.76%	-10.89%	-11.84%
2010	8812.80	5832.61	20520.50	5200.22	5961.31	1408.80	47736.26
	-2.84%	47.63%	7.56%	18.05%	73.35%	1.87%	13.27%
2011	9626.20	8103.70	24676.10	4987.11	6528.92	1682.90	55604.93
	9.22%	38.93%	20.25%	-4.09%	9.52%	19.45%	16.48%
2012	14411.75	7520.62	25690.50	5782.61	8660.40	1906.50	63972.39
	49.71%	-7.19%	4.11%	15.95%	32.64%	13.28%	15.04%
2013	17564.89	10707.10	25403.50	8359.30	7966.60	1915.80	71917.19
	21.87%	42.36%	-1.11%	44.55%	-8.01%	0.48%	12.41%
2014	18178.30	8880.80	25976.70	8401.70	7922.00	1878.60	71238.10

	3.49%	-17.05%	2.25%	0.50%	-0.55%	1.94%	-0.94%
متوسط معدل النمو السنوي %	22.45	20.16	12.21	20.19	23.20	14.39	17.05

المصدر: السوق الخليجية المشتركة,الأمانة العامة عبر الموقع www.gcc-sg.org شوهد يوم 2017/05/20.

الشكل رقم 07: المنحنى البياني لنسب تغير الصادرات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي.

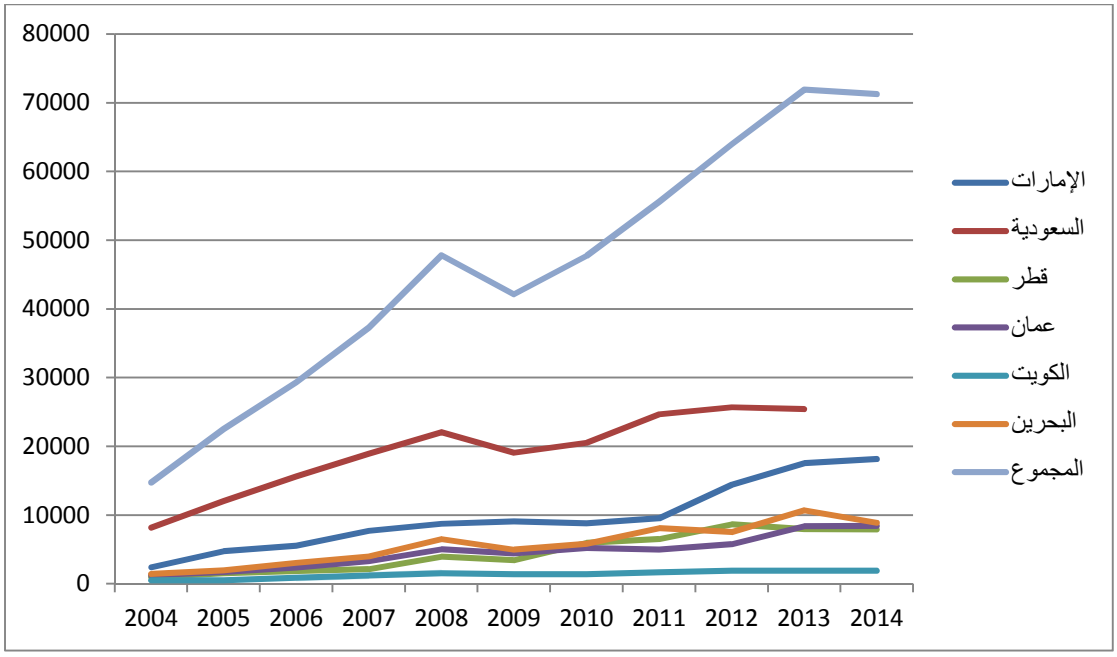

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على إحصاءيات السوق الخليجية المشتركة

نلاحظ من خلال جدول والمنحنى البياني الصادرات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي أن قيمة هذه الصادرات في تزايد مستمر إبتداءا من سنة 2003 م (وهو العام الذي تم فيه إنشاء إتحاد جمركي خليجي) وإلى غاية 2008 م، حيث شهدت سنة 2009 م تراجعا في قيمة هذه الصادرات، وقد قدرت نسبة هذا التراجع وذلك بالمقارنة مع سنة 2008 م ب11.84 %، ويعود سبب هذا التراجع إلى تأثير الأزمة المالية العالمية على إقتصاديات هذه الدول. ونلاحظ بأن قيمة هذه الصادرات قد عادت مرة أخرى إلى النمو إبتداءا من سنة 2010 م، واستمرت في النمو إلى غاية 2013 م، حيث بلغ إجمالي قيمة هذه الصادرات خلال هذه السنة 71.9 مليار

دولار، أما بالنسبة لسنة 2014 م فقد عرفت تراجعا في قيمة هذه الصادرات، وقد قدرت نسبة هذا التراجع ب0.94 %، وذلك بالمقارنة مع سنة 2013 م. وهذا راجع لإنخفاض أسعار النفط.

أما على مستوى كل دولة على حدى فنلاحظ أن قطر هي التي تمتلك أعلى متوسط معدل نمو لهذه الصادرات البينية بين دول هذا المجلس، حيث قدر هذا المعدل ب23.20%. وهذا راجع لامتلاكها أكبر حقل منفرد للغاز غير المصاحب في العالم. ونلاحظ كذلك أن قيمة صادراتها البينية قد عرفت نموا ملحوظا إبتداءا من سنة 2003 م وإلى غاية 2008 م بمتوسط معدل نمو 43.48 %، ثم عرفت قيمة هذه الصادرات تراجعا بنسبة 12.76 %، خلال سنة 2009 م بالمقارنة مع سنة 2008 م، وهذا راجع لتأثرها بتداعيات الأزمة المالية العالمية، وقد عادت قيمة هذه الصادرات مرة أخرى إلى النمو في سنة 2010 م حيث قدرت قيمة هذه الصادرات خلال هذه السنة ب5.9 مليار دولار، ولكن هذا النمو لم يدم طويلا حيث عادت قيمة هذه الصادرات إلى التراجع مرة أخرى في سنة 2013 م وحتى سنة 2014 م، حيث قدرت قيمة هذه الصادرات خلال هذه السنة ب7.9 مليار دولار، وهذا راجع لتأثرها بإنخفاض أسعار النفط. أما بالنسبة لثاني متوسط معدل نمو بين دول المجلس فقد قدر ب 22.45 % وقد كان من نصيب الإمارات، ونلاحظ أيضا بالنسبة لدولة الإمارات أنها الدولة الوحيدة التي لم تشهد تراجعا في قيمة صادراتها البينية خلال سنوات (2009 –2013 –2014 م)وهذا دليل على مرونة إقتصادها وقدرته على التكيف مع مختلف الصدمات الخارجية. وكدى نلاحظ من الجدول أن عمان هي التي تحتل المرتبة الثالثة بين دول المجلس من حيث متوسط معدل نمو صادراتها البينية، حيث قدر هذا المعدل ب 20.91 %. ونلاحظ أيضا النمو المتزايد الذي شهدته في قيمة الصادرات البينية إبتداءا من سنة 2003 م وإلى غاية 2008 م، حيث عرفت قيمة هذه الصادرات تراجعا في سنة 2009 م بنسبة تغير مقدارها 12.05 %، وذلك بالمقارنة مع سنة 2008 م، وهذا راجع لتأثرها هي الأخرى بأزمة 2008 م، ثم عادت مرة أخرى قيمة هذه الصادرات إلى النمو، حيث قدرت قيمتها سنة 2014 م ب 8.4 مليار دولار، ونلاحظ بأن قيمة هذه الصادرات لم تتأثر بإنخفض أسعار النفط (2013 –2014 م)على الرغم من إنخفاض سعر برميل النفط العماني الخام بنسبة 43.5 % ليصل إلى سعر 59.8 دولار للبرميل خلال الأشهر التسعة الأولى لعام 2014 م، بعد أن كان في حدود 105.81 دولار للبرميل للفترة نفسها من عام 2014 م. وذلك وفقا لما أفادت به أحدث البيانات الشهرية الصادرة عن المرطز الوطني للإحصاء والمعلومات.

ونلاحظ أيضا من خلال الجدول أن البحرين هي التي تمتلك رابع أعلى معدل نمو سنوي من حيث صادراتها البينية بين دول المجلس حيث قدر هذا المعدل ب20.16 %، وقد عاشت نفس الأحداث هي الأخرى التي عاشتها باقي دول المجلس، حيث عرفت تدبدبا في قيمة صادراتها بين صعود وهبوط وهذا راجع إلى أسباب

إقتصادية وسياسية وأمنية. وأيضا نلاحظ من الجدول أن الكويت هي التي تحتل المرتبة الخامسة بين دول المجلس من حيث متوسط معدل نمو صادراتها البينية وقد قدر هذا المعدل ب14.39 %. وقد شهدت نموا ملحوظا من سنة 2003 م وإلى غاية 2008 م. حيث عرفت هي الأخرى تراجعا في قيمة صادراتها البينية خلال سنة 2009 م، وذلك بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية. ولكن هذه الأزمة لم تدم عرقلتها لتدفق الصادرات البينية إلا فترة وجيزة (2009 م) وبعدها تمت العودة إلى مستويات نمو ما قبل الأزمة حتى عام 2014 م حيث قدرت قيمة هذه الصادرات ب1.8 مليار دولار. وقد إحتلت السعودية المرتبة الأخيرة بين دول المجلس من حيث متوسط معدل نمو صادراتها البينية حيث قدر هذا المعدل ب12.21 %، وقد عانت هي الأخرى من تأثير أزمة 2008 م حيث إنخفضت صادراتها البينية خلال سنة 2009 م بنسبة تغير 13.53 % وذلك بالمقارنة مع سنة 2008 م، ثم عادت قيمة هذه الصادرات إلى النمو مرة أخرى إبتداءا من سنة 2010 م وحتى سنة 2012 م، حيث شهدت سنة 2013 م هي الأخرى تراجعا في قيمة هذه الصادرات وذلك بفعل تأثير إنخفاض أسعار النفط، ولكنها إرتفعت مرة أخرى سنة 2014 م، حيث قدرت قيمتها خلال هذه السنة ب25.9 مليار دولار.

عند المقارنة بين الصادرات البينية لدول هذا المجلس مع إجمالي الصادرات للفترة الممتدة مابين (2010 و2014 م)، فإننا نجد بأنه قد بلغت نسبة الصادرات البينية لدولة البحرين من إجمالي الصادرات 37.58 % وهي بهذه النسبة تحتل المرتبة الأولى بين دول المجلس، تلتها عمان بنسبة 13.33 %، ثم السعودية بنسبة 7.09% وهي نسبة جد ضئيلة، ثم الإمارات فقد قدرت هذه النسبة لديها ب6.67 % وذلك بالنسبة لنفس الفترة، ثم قطر بنسبة 5.61 %. ثم الكويت بنسبة 1.77 % .

كل هذه النسب تعبر عن مدى ضآلة حجم التبادل البيني، بالمقارنة مع التبادل الخارجي ،ويرجع السبب في ذلك إلى التشابه المطلق في القطاعات الإقتصادية وإلى إنتاج سلع متشابهة، حيث أن هذا الأمر جعل من التجارة البينية محدودة بين دول المجلس ومتكاملة مع الدول الصناعية .

المطلب الثاني :الواردات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي

تقوم دول العالم التي تعاني نقصا في بعض الموارد أيا كانت (سلع ،خدمات ،تكنولوجيا ...)، إلى إستردادها من الدول التي لديها فائض في هذه المواد، لكن مع قيام التكتلات أصبح هذا الأمر ينحصر في غالب الأحيان بين التكتل، من خلال الإمتيازات الممنوحة في ظل التكتلات الإقتصادية، وهذا ما سنراه في دول مجلس التعاون الخليجي ومدى تطور الواردات البينية فيها .

حيث يبن الجدول التالي قيمة الواردات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي ونسب تغيرها.

أولا :إجمالي الواردات

الجدول رقم 13: إجمالي الواردات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي

الوحدة =مليون دولار أمريكي

الدولة / السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
2010	132175	15533	106863	19775	23170	22659	320174
	–	–	–	–	–	–	–
2011	164127	18728	131586	24019	22323	25144	385927
	24.17	20.56	23.13	21.46	-3.65	10.96	20.53
2012	181762	19822	155593	28636	25214	27267	438294
	10.74	5.84	18.24	19.22	12.95	8.44	13.56
2013	186540	18523	168155	35577	26865	29292	464953
	2.62	-6.55	8.07	24.23	6.54	7.42	608
2014	189633	19705	173834	30944	30442	31036	475593
	1.65	6.38	3.37	-13.02	13.31	5.95	2.28
2015	184173	16427	174676	29007	32611	30952	467846
	-2.87	-16.63	0.48	-6.25	7.12	-0.27	-1.62
متوسط معدل النمو السنوي	6.86	1.12	10.32	7.96	7.07	6.43	7.88

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الشكل رقم 08: المنحنى البياني لإجمالي الواردات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي.

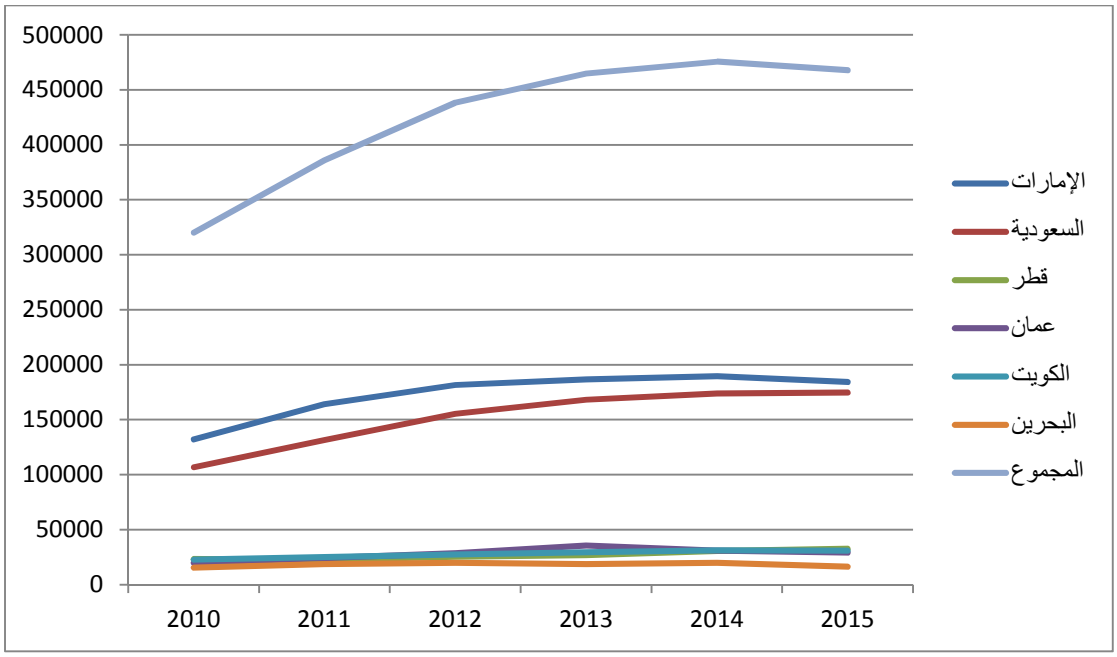

المصدر من إعداد الطالبة بالإعتماد على المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

نلاحظ من خلال جدول والمنحنى البياني إجمالي الواردات لدول مجلس التعاون الخليجي أن متوسط معدل النمو لهذا المجلس هو 7.88 %، ونلاحظ أن إجمالي الواردات لعام 2015 م قد عرف تراجعا مقارنة مع سنة 2014 م وقد قدرت نسبة هذا التراجع ب1.62 % وهذا راجع لإستمرار أسعار النفط في الإنخفاض.

ونلاحظ بالنسبة لكل دولة على حدى أن السعودية هي التي إحتلت المرتبة الأولى بين دول المجلس من حيث متوسط معدل نمو وارداتها، حيث قدر متوسط معدل هذا النمو ب10.32% ونلاحظ أن واردات السعودية إستمرت في النمو بالرغم من إنخفاض أسعار النفط، وتأثيره السلبي على ميزانيتها .

ونلاحظ أيضا أن عمان هي التي إحتلت المرتبة الثانية بين دول هذا المجلس، بمتوسط معدل نمو 7.96 % وقد عرفت عمان تراجعا في قيمة إجمالي الواردت خلال سنتي 2014 و2015 م وذلك لكونها قد عانت من عجز في ميزانيتها قدر ب12 مليار دولار خلال سنة2015 م ويرجع سبب ظهور هذا العجز في ميزانيتها إلى إنخفاض أسعار النفط .

وقد إحتلت قطر المرتبة الثالثة بين دول المجلس بمتوسط معدل نمو سنوي 7.07 %، وقد شهدت دولة قطر خلال سنة 2011 م تراجعا في قيمة إجمالي الواردات البينية بنسبة تغير مقدارها 3.65 %، وذلك بمقارنتها مع سنة 2010 م.

ثانيا : الواردات البينية

الجدول رقم 14: الواردات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي ونسب تغيرها

الوحدة = مليون دولار

الدولة / السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
2003	2023.8	2852.8	1688.0	1826.0	730.9	1257.8	10379.3
	–	–	–	–	–	–	–
2004	2546.8	3686.0	2276.5	3010.8	1102.6	1685.5	14308.2
	25.83	29.19	34.89	64.84	50.89	34.02	37.85
2005	2906.8	4904.7	2728.8	2788.8	1408.8	1685.5	16422.6
	14.13%	33.06%	19.86%	-7.37%	27.69%	0	14.77%
2006	47980.0	5873.9	3269.1	3342.1	2159.2	2467.9	21910.2
	65.06%	-19.76%	19.79%	19.84%	53.35%	46.41%	33.41%
2007	4588.4	7085.6	3825.0	4821.6	3321.7	2280.3	26189.5
	1.19%	20.62%	17.00%	44.26%	53.83%	46.41%	33.41%
2008	6996.3	8817.1	4973.6	7175.4	3996.7	2667.0	34626.1
	44.09%	24.43%	30.02%	48.81%	20.32%	16.95%	32.21%
2009	5864.6	5685.3	478.7	5338.7	3894.7	2281.3	27743.3
	-16.17%	-35.51%	-5.92%	-25.59%	-2.55%	-14.46%	-19.87%
2010	6082.1	7732.1	5956.4	6797.4	3726.8	2524.9	32819.7
	3.70%	36.00%	27.30%	27.32%	-4.31%	10.67%	18.29%
2011	7575.7	9976.9	8565.8	8579.8	3843.7	3656.0	42200.9
	24.55%	29.03%	43.85%	26.22%	3.13%	44.79%	28.58%
2012	7554.3	10884.0	10349.1	9283.7	4025.1	3941.7	46037.9

	−0.28%	9.09%	20.77%	8.20%	4.71%	7.81%	9.09%
2013	8688.9	10622.8	12912.4	13951.8	3902.2	4788.1	54873.2
	15.01%	−2.39%	24.83%	50.28%	−3.05%	21.47%	19.19%
2014	8275.9	9909.4	12744.7	11517.0	483.16	5187.1	52465.7
	−4.75%	−6.71%	−1.35%	−17.45%	23.81%	8.33%	−4.38%

المصدر: الأمانة العامة، السوق الخليجية المشتركة عبر الموقع

شوهد يوم 2017/05/20 www.gcc-sg.org

الشكل رقم 09: المنحنى البياني لنسب تغير الواردات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي

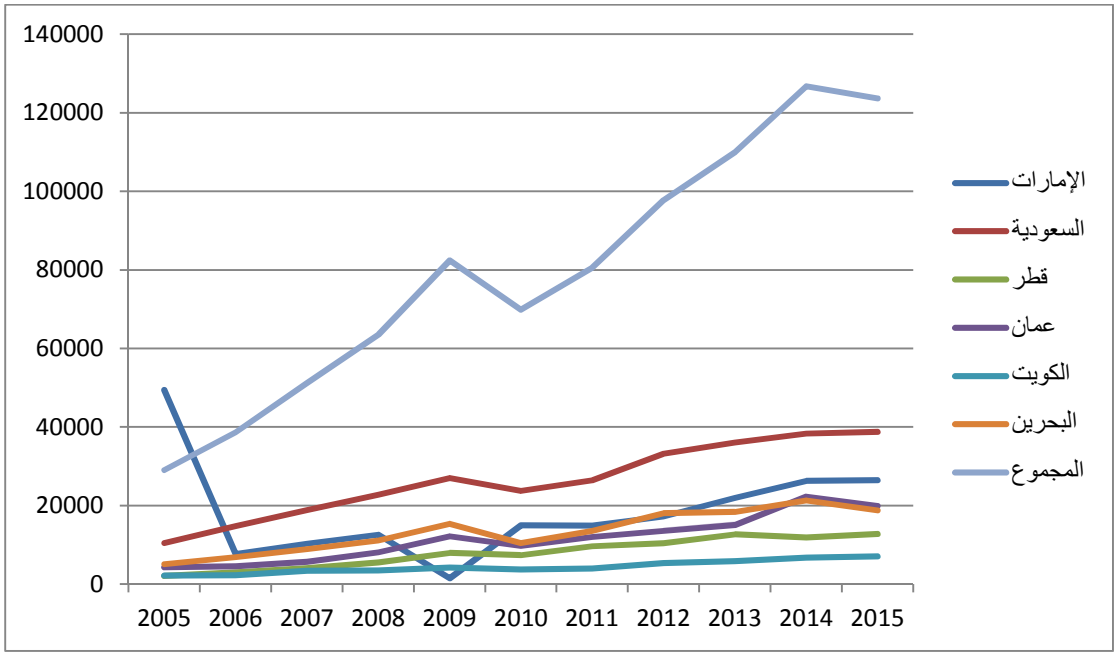

نلاحظ من خلال جدول والمنحنى البياني لواردات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي وكذلك نسب تغيرها أن هناك تطور واضح وملحوظ في قيمتها حيث إنتقل المبلغ من 10379.3 مليون دولار سنة 2003 م إلى 54076.5 مليون دولار سنة 2013 م، أي بمعدل نمو بلغ 421.02 %، وبالنظر إلى مجموع الواردات البينية نجد أنها عرفت أعلى معدل سنة 2003 م وذلك بالإتفاق على إنشاء إتحاد جمركي سنة2003 م، حيث كانت نسبة التغير 37.85 %، وبلغت أدناها سنة 2009 م بعد الأزمة المالية العالمية.

أما عند ملاحظة كل دولة حلى حدى نجد أن السعودية هي التي عرفت أعلى متوسط معدل نمو في الواردات البينية حيث قدر هذا المعدل ب18.79 %. ونلاحظ أن السعودية قد عرفت زيادة ملحوظة في قيمة وارداتها البينية إلى غاية 2009 م حيث شهدت هذه السنة تراجعا في قيمة الواردات البينية، وقد بلغت نسبة التغير بين سنة 2008 م و2009 م 5.92 %، وهذا راجع إلى إنعكاسات تأثير الأزمة المالية العالمية، ولكن تأثير هذه الأزمة لم يدم طويلا، حيث شهدت التجارة البينية خلال سنة 2010 م نموا في قيمة الواردات البينية، وقد قدرت نسبة التغير بين سنة 2010 م و2009 م 27.3 %.

ولكن هذا النمو الذي عرفته السعودية في قيمة الواردات البينية لم يستمر طويلا، حيث شهد تراجعا خلال سنة 2014 م وذلك بالمقارنة مع سنة 2013 م بنسبة تغير مقدارها 4.38 % وهذا راجع إلى إستمرار أسعار النفط في الإنخفاض، حيث أثر هذا الأمر على الميزانية الحكومية لها، فقد عرفت عجزا بقيمة 174.7 مليار دولار وهو ما أدى إلى إنخفاض حجم الواردات .

ونلاحظ أيضا من خلال الجدول أن دولة قطر هي التي تحتل المرتبة الثانية من حيث ثاني أعلى متوسط معدل نمو حيث قدر هذا المتوسط ب15.92 % من إجمالي التجارة.

وكذا نلاحظ بالنسبة لدولة قطر أنها قد عرفت نموا ملحوظا في قيمة وارداتها البينية إلى غاية 2009 م و2010 م، فقد شهدت تراجعا خلال هادين السنتين وهذا راجع لتأثير أزمة 2008 م عليها هي الأخرى.

ونلاحظ أيضا أن قطر والكويت هما الدولتان الوحيدتان اللتان عرفتا نموا في قيمة الواردات البينية في عام 2014 م. حيث أن قطر لم تتأثر تقريبا من جراء هبوط أسعار النفط، فمع أنها منتج كبير للنفط، إلا أن أسعار صادراتها من الغاز الطبيعي لا ترتبط بالنفط إرتباطا وثيقا.

وقد إحتلت سلطنة عمان المرتبة الثالثة من حيث متوسط معدل النمو السنوي حيث قدر هذا المعدل ب14.35 %، ونلاحظ أنها قد شهدت هي الأخرى نموا في قيمة هذه الصادرات البينية من سنة 2003 م وإلى غاية 2008 م، وقد بلغ متوسط معدل النمو لديها خلال هذه الفترة 31.48 %، ثم في سنة 2009 م إنخفضت قيمة هذه الواردات، وهذا راجع لتأثرها هي الأخرى بأزمة 2008 م، ولكن في سنة 2010 م سجلت قيمة هذه الواردات نموا، وإستمر هذا النمو إلى غاية 2013 م، حيث شهدت سنة 2014 م هي الأخرى تراجعا في قيمة هذه الواردات، وقد قدرت نسبة هذا التغير ب17.45 %، وهذا راجع إلى إستمرار أسعار البترول في الإنخفاض.

ونلاحظ أيضا أن الإمارات هي التي تحتل المرتبة الرابعة بين دول المجلس من حيث متوسط معدل النمو، وقد قدر هذا المعدل ب12.5 % ، وقد عانت هي الأخرى من نفس ماعانت منه شقيقاتها من تدبدب في قيمة هذه الصادرات البينية، وهذا راجع إلى تأثير أزمة 2008 م بالإضافة إلى تأثرها بالأوضاع السياسية في العالم العربي، وإنخفاض أسعار النفط .

أما بالنسبة لدولة الكويت فقد إحتلت المرتبة الخامسة بين دول هذا المجلس، بمتوسط معدل نمو 11.89 % وقد عانت هي الأخرى من تأثير أزمة 2008 م، ونلاحظ بالنسبة لدولة الكويت أيضا أنها الدولة الوحيدة من بين دول المجلس التي لم تتأثر وارداتها البينية بإنخفاض أسعار النفط، وهذا راجع لكون الإقتصاد الكويتي قوي بما يتمتع به من ميزات تنافسية تميزه عن غيره من الإقتصاديات، لعل أهمها الأصول المالية التي يمتلكها، والفوائض المالية.

وقد إحتلت البحرين المرتبة الأخيرة بين دول المجلس من حيث متوسط معدل النموها السنوي، حيث قدر هذا المعدل ب10.39 % وقد عانت هي الأخرى من تأثير أزمة 2008 م، حيث إنخفضت قيمة الواردات البينية لديها في عام 2009 م بنسبة تغير قدرها 35.51 %مقارنة مع سنة 2008 م.ولكن في سنة 2010 م عادت قيمة هذه الواردات إلى النمو من جديد، إلى غاية 2012 م، وقد بلغ معدل نموها خلال فترة (2009 –2012 م) 24.16 %، ثم انخفضت مرة أخرى خلال سنة 2013 و2014 م وهذا نتيجة انخفاض أسعار النفط .

نستخلص من النتائج السابقة التأثير المباشر لقرار إقامة الإتحاد الجمركي الخليجي عام 2003 م على نمو حجم الواردات البنية، حيث شهدت هذه الواردات زيادة ملحوظة من السنة الأولى لقيام الإتحاد. حيث بلغ إجمالي الواردات في 2003 م 8 مليار دولار أما في سنة 2002 م فقد بلغ إجمالي الواردات 7 مليار دولار، وقد بلغت نسبة التغير مابين سنة 2003 م و2002 م 8.13 %، وهذا نتيجة للسياسات والإجراءات التي إتخدتها الدول الأعضاء لتسهيل إنسياب السلع منها، وهذا ماجعل هذه النسبة تستمر في الإرتفاع إلى غاية 2009 م و2010 م حيث شهدت تراجعا خلال هاذين السنتين، وذلك بسبب إنعكاسات الأزمة المالية العالمية على إقتصاديات كافة الدول. ثم في سنة 2011 م عاد مرة أخرى حجم الواردات البينية إلى النمو، حيث بلغت نسبة التغير بين سنتي 2011 م و2010 م 28.58 % وإستمر حجم الواردات البينية في النمو إلى غاية 2013 م، حيث شهدت سنة 2014 م تراجعا في قيمة الواردات البينية، وهذا راجع لتأثر هذه الدول بإنخفاض أسعار النفط.

أما ما يمكن قوله عند المقارنة بين الواردات البنية لدول مجلس التعاون الخليجي وإجمالي الواردات للفترة الممتدة من (2010 و2014 م) هو أن السعودية هي التي لديها أكبر نسبة مؤوية حيث قدرت نسبة وارداتها

البينية من إجمالي الواردات ب54.74 %، تليها البحرين بنسبة 53.21 %، تليهما عمان بنسبة 36.07 %، ثم قطر بنسبة 15.88 %، فالكويت بنسبة 7.42 %، ثم في المرتبة الأخيرة الإمارات، وهذا دليل على أنها تستورد من العالم الخارجي أكثر مما تستورد من دول المجلس .

المبحث الثالث: تدفقات الإستثمارات الأجنبية لدول مجلس التعاون الخليج

يعد الإستثمار الأجنبي المباشر عامل مهم من العوامل التي تؤدي إلى تسجيل معدلات عالية من التنمية الإقتصادية وذلك لما يضيفه للبلد المستضيف في تحقيق التنمية المستهدفة والقابلة للإستمرار من خلال رفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وخلق فرص العمل، ونقل التكنولوجيا ولذلك فإن دول مجلس التعاون الخليجي تسعى إلى تحسين مناخ الإستثمار إضافة إلى تقديم الحوافز والإمتيازات اللازمة لإستقطابه. لذا سوف نتطرق في المطلب الأول إلى تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة نحو دول مجلس التعاون الخليجي، وفي المطلب الثاني الإستثمارات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي.

المطلب الأول : تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر نحو دول مجلس التعاون الخليجي

لقد سعت دول مجلس التعاون على الدوام إلى تحسين مناخها الإستثماري بصورة متواصلة ليكون جاذبا للإستثمارات الأجنبية وذلك ضمن الإعتماد على النفط والغاز الطبيعي بإعتباره المصدر الأساسي للناتج المحلي والإرادات العامة وأيضا من خلال إقرار مجموعة من القوانين. والجدول التالي يبين تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر لدول مجلس التعاون الخليجي .

أولا : تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة

جدول رقم 15: تدفقات الإستثمار الأجنبي الواردة نحو دول مجلس التعاون الخليجي

الوحدة= مليون دولار

الدولة / السنة	الإمارات	السعودية	قطر	عمان	الكويت	البحرين	المجموع
2005	10900	12097	2500	1538	234	1049	28318
	–	–	–	–	–	–	–
2006	12806	18293	3500	1688	122	2915	39324
	17.48%	51.21%	40%	9.75%	-47.86%	177.88%	38.86%
2007	14187	24318	4700	3125	123	1756	48209
	10.78%	32.93%	34.28%	85.13%	0.81%	-39.75%	22.59%
2008	13724	38151	3779	2952	56	1794	60654
	-3.26%	56.88%	-19.59%	-5.53%	-54.47%	2.16%	25.40%
2009	4003	32100	8125	1508	1114	257	47107

	- 70.83%	-15.86%	115.0%	-48.91%	1889.28%	-85.67%	-22.08%
2010	5500	28105	4670	2333	319	156	41083
	37.39%	-12.44%	-42.52%	54.70%	-71.36%	-39.29%	-12.78%
2011	7679	16400	87	788	399	781	26134
	39.61%	-41.64%	-98.13%	-66.22%	25.07%	400.64%	-36.38%
2012	9602	12182	327	1040	3931	891	27973
	25.04%	-25.71%	275.86%	31.97%	885.21%	14.08%	7.03%
2013	10488	8865	-840	1626	1434	989	24242
	9.22%	-27.22%	156.88%	56.34%	-63.52%	10.99%	-13.33%
2014	10823	8012	1040	739	953	1519	-
	3.19%	-9.62%	23.80%	-54.55%	-33.54%	-	-
2015	10976	8141	1071	822	293	1463	22766
	1.41%	1.61%	2.98%	11.23%	-69.25%	-	-
متوسط معدل النمو السنوي	0.069	-3.88	-8.12	-6.07	2.27	3.38	-2.15

المصدر:المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات سنة 2007 ،2009 ،2011 ،2013، 2015 ،2016.

الشكل رقم 10: المنحنى البياني لنسب تغير الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدول مجلس التعاون الخليجي

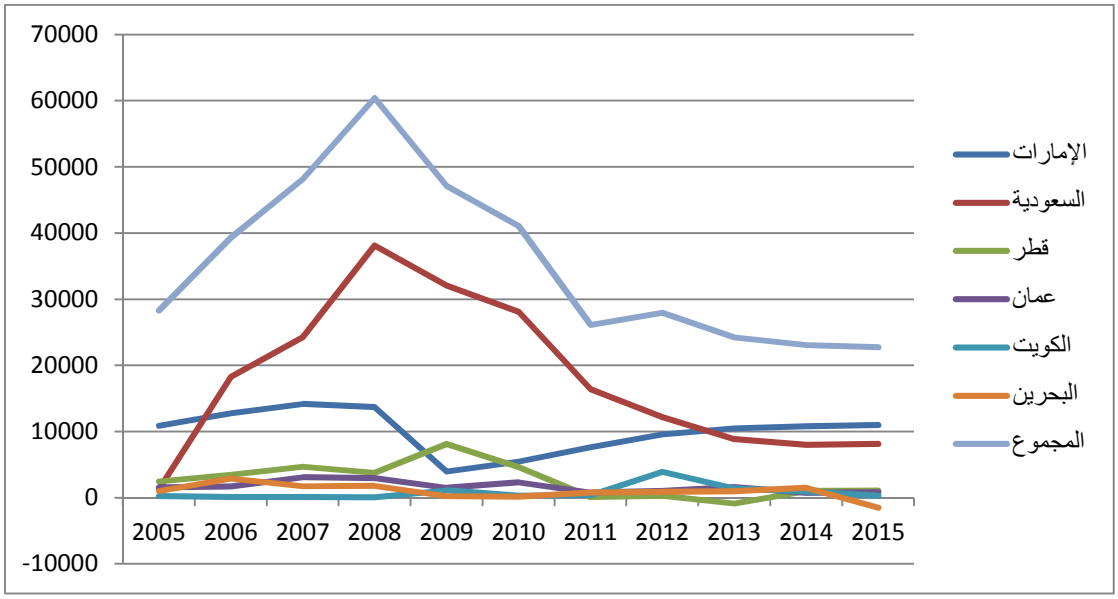

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات

من إحصائيات الجدول والمنحنى البياني نجد أن مجموع تدفقات الإستثمارات الأجنبية نحو دول مجلس التعاون الخليجي قد عرفت زيادة إبتداءا من سنة 2005 م حتى سنة 2008 م، حيث إرتفع إجمالي هذه التدفقات من 28.3 مليار دولار سنة 2005 م إلى 60.4 مليار دولار سنة 2008 م، وقد قدر متوسط معل النمو لهذه الفترة ب 28.76%.

ثم إبتداءا من سنة 2009 م عرفت هذه التدفقات تراجعا إلى غاية 2015 م، وهذا راجع إلى مختلف الأزمات التي مرت بها هذه المنطقة خلال هذه المدة من (تأثير الأزمة المالية العالمية،الربيع العربي،إنخفاض أسعار النفط) .

أما بالنسبة إلى كل دولة على حدى فنلاحظ أن دولة البحرين هي التي تمتلك أعلى متوسط معدل نمو سنوي في قيمة الإستثمارات الواردة إليها، حيث قدر هذا المعدل ب3.38 % وقطر هي التي تمتلك أدنى متوسط معدل نمو، حيث سجعل تراجعا بقيمة 8.12 %.

ونلاحظ أيضا أن الإمارات والسعودية كان لهما نصيب الأسد خلال الفترة 2005 م _2015 م، وهذا يتوافق مع إستراتجيات التنمية الإقتصادية في هذان البلدان، على المدى الطويل التي تؤكد على أهمية الإستثمار الأجنبي. ونلاحظ أيضا أن كل دول المجلس قد عرفت زيادة في تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها خلال عام 2015 م، ماعدا كل من البحرين والكويت، حيث شهدتا تراجعا في تدفقات الإستثمارات الواردة إليها بنسبة 3.68 % و69.25 % لكل منهما على التوالي وذلك بالمقارنة مع سنة 2014 م.

ما يمكن قوله من خلال ملاحظاتنا حول تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول مجلس التعاون، تأثير الظروف الإقتصادية العالمية عليها، والمتمثلة في بادئ الأمر في الأزمة المالية العالمية، ثم أزمة منطقة اليورو، التي تزامنت مع بداية الأحداث السياسية والأمنية في العديد من الدول، ويتضح هذا جليا عند إنخفاضها من 60.4 مليار دولار سنة 2008 م إلى 22.7 مليار دولار في 2015 م.

ثانيا :تدفقات الإستثمارات الأجنبية الصادرة

جدول رقم 16: تدفقات الإستثمار الأجنبي الصادرة من دول مجلس التعاون الخليجي

الوحدة = مليون دولار

الدولة / السنة	الإمارات	السعودية	قطر	عمان	الكويت	البحرين	المجموع
2005	3750	1183	352	144	5142	1123	11664
	–	–	–	–	–	–	–
2006	10892	1257	127	275	8240	980	21771
	190.45%	6.25%	-63.92%	141.22%	60.24%	-12.73%	86.65%
2007	14568	13.139	5263	243	10156	1669	45038
	33.74%	945.26%	40.44%	-11.63%	32.25%	70.30%	106.87%
2008	15820	3498	3658	585	9091	1620	34272
	8.59%	-73.37%	-30.49%	140.74%	-10.48%	-2.93%	-23.90%
2009	2723	2177	3215	109	8582	1791	18597
	-82.78%	-37.76%	-12.11%	-81.36%	-5.59%	10.55%	-45.73%
2010	2015	3907	1863	1012	5065	334	14196
	-26.00%	79.46%	-42.05%	828.44%	-40.98%	-81.35%	-23.66%
2011	2178	3442	6027	572	2711	894	15824
	8.05%	-11.90%	223.51%	-43.47%	-46.47%	167.66%	11.46%
2012	2536	4402	1840	877	3231	922	13808
	16.43%	27.89%	-69.47%	53.32%	19.18%	3.13%	-12.74%
2013	2905	4943	8021	1384	8377	1052	26682
	14.55%	12.28%	335.92%	57.81%	159.26%	14.09%	93.23%
2014	9019	5396	6748	1670	13108	394	36335
	210.46%	9.16%	-15.87%	20.66%	56.47%	-62.54%	36.17%
	210.46%	9.16%	-15.87%	20.66%	56.47%	-62.54%	36.17%

2015	2.71%	2.29%	−40.38%	−48.80%	−58.75%	26.14%	−29.63%
متوسط معدل النمو السنوي	9.46	16.65	27.58	22.32	0.50	−7.82	8.16

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات سنة 2007، 2009، 2011، 2013، 2015، 2016

الشكل رقم 11: المنحنى البياني لنسب تغير الإستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من دول مجلس التعاون الخليجي

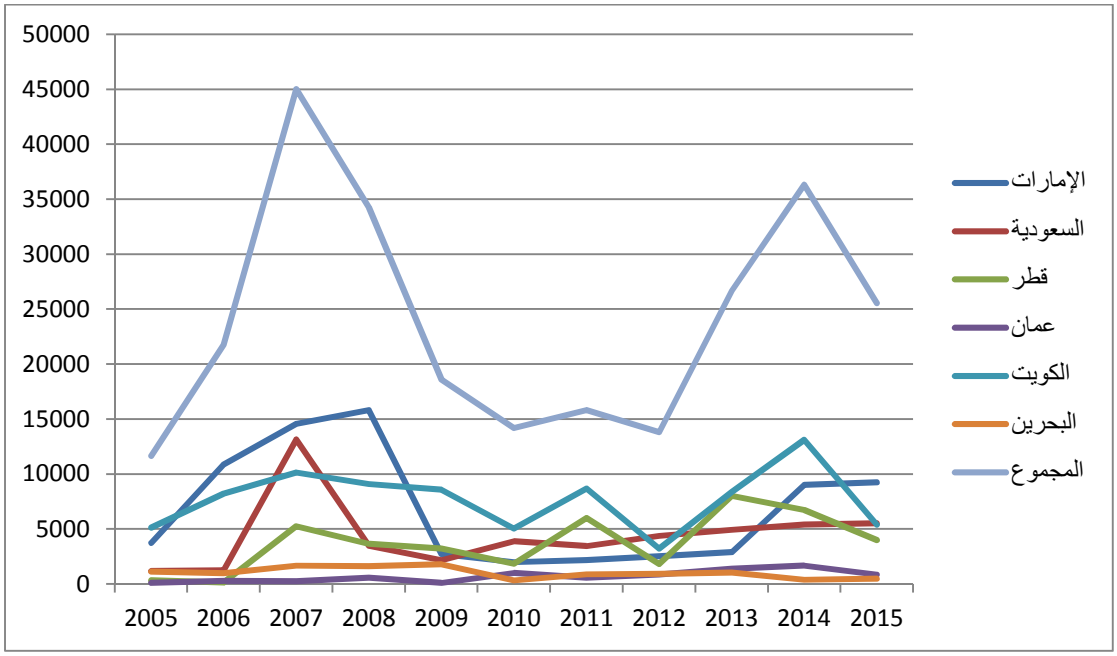

المصدر من إعداد الطالبة بالإعتماد على المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات

نلاحظ من خلال الجدول والمنحنى البياني رقم 11 لتدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من دول المجلس، أن إجمالي هذه التدفقات قد إرتفع من 11.6 مليار دولار سنة 2005 م إلى 25.5 مليار دولار سنة 2015 م، حيث بلغ متوسط معدل نمو هذه التدفقات خلال هذه الفترة 8.16 %. وهذا راجع إلى إستمرار دول الخليج بتوجيه إحتياطاتها الأجنبية المتزايدة نحو إستثمارات ومشاريع في الخارج.

ونلاحظ أيضا أن إجمالي هذه التدفقات قد عرف تراجعا في سنوات 2008 و2009 و2010 م (وهذا راجع لتأثر دول المجلس بالأزمة المالية العالمية). ثم إرتفعت هذه التدفقات مرة أخرى في سنة 2011 م بنسبة تغير مقدارها 11.46 % بالمقارنة مع السنة التي قبلها، ولكن هذا الإرتفاع لم يدم طويلا، حيث عاد مرة أخرى إلى الإنخفاض في سنة 2012 م، لتعود وترتفع من سنة 2013 م حتى سنة 2014 م، حيث شهدت سنة 2015

هي الأخرى تراجعا في هذه التدفقات. وهذا التراجع راجع إلى سحب قروض ما بين الشركات في البحرين وتراجع الإستثمارات الصادرة عن الكويت .

أما بالنسبة إلى كل دولة على حدى فنلاحظ أن قطر هي التي تمتلك أعلى متوسط معدل نمو، حيث قدر هذا المعدل ب27.58 %، ونلاحظ أيضا بالنسبة إلى دولة قطر أن تدفقات الإستثمارات الصادرة عنها قد عرفت تدبدبا بين الصعود والهبوط، وهذا راجع إلى تأثرها بكل من الأزمة المالية العالمية والتراجع في فوائضها المالية نتيجة لإنخفاض أسعار النفط. وقد أتت عمان في المرتبة الثانية من حيث متوسط معدل النمو السنوي لتدفقات الإستثمارات الأجنبية الصادرة عنها، وقد قدر هذا المعدل ب22.32 %، وقد عرفت هي الأخرى فترات صعود وهبوط في هذه التدفقات. وهذا راجع إلى تأثير كل من أزمة 2008 م، وتأثرها بالأوضاع السياسية والأمنية بالإظافة إلى إنخفاض أسعار البترول عليها.

أما السعودية فقد إحتلت المرتبة الثالثة بمتوسط معدل نمو 16.65 %، ثم تلتها الإمارات في المرتبة الرابعة بمتوسط معدل نمو 9.46 %، وهما الدولتان الوحيدتان بين دول المجلس اللتان لم تتأثرا بإنخفاض أسعار البترول، وذلك بسبب عدم تسجيل أي تراجع لهذه التدفقات خلال هذه الفترة. ثم جاءت الكويت في المرتبة الخامسة بمتوسط معدل نمو 0.50 % ثم البحرين، حيث شهد متوسط معدل النمو لديها إنخفاض أو تراجع بنسبة 7.82%.

المطلب الثاني: الإستثمارات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي

تسعى دول مجلس التعاون الخليجي إلى تفعيل الإستثمار البيني كهدف رئيسي وكأساس من أساسيات التكامل الإقليمي لهذا سنحاول في هذا المطلب معرفة إحصائيات حول الإستثمار بين دول المجلس وأهم الأقطار المضيفة والمصدرة للإستثمارات

جدول رقم 18: إجمالي الإستثمارات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي المنفدة (التكلفة الإجمالية للمشروعات) مابين عامي 2003 وأفريل 2016

المصدر/الوجهة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	الإجمالي
الإمارات	-	7148	18983	3449	7945	2724	40249
البحرين	1199	-	925	504	2871	118	5617
السعودية	6440	1099	-	558	108	93	8298
عمان	302	189	823	-	105	43	1462
قطر	1200	21	3854	2841	-	131	8047
الكويت	7269	7206	2598	1585	731	-	19389
متوسط معدل النمو السنوي	14.86	0.06	-14.18	-5.80	-16.76	-20.81	-4.46

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات وإئتمان الصادرات ،مناخ الاستثمار في الدول العربية ،مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ،2016ص86.

نلاحظ من خلال جدول إجمالي الإستثمارات البينية لدول مجلس التعاون المنفدة، أنه بالنسبة للدول المصدرة لتدفقات الإستثمارات البينية خلال الفترة 2003 وأفريل 2016 م، أن الإمارات هي التي إحتلت الصدارة بقيمة 40.2 مليار دولار تلتها الكويت بقيمة 19.3 مليار دولار، ثم السعودية بقيمة 8.2 مليار دولار ،ثم قطر ب8 مليار دولار ،ثم البحرين ب5.6 مليار دولار وأخيرا عمان ب 1.4 مليار دولار .

أما حسب الدول المستقبلة لمشروعات الإستثمار فقد كانت السعودية في الصدارة بقيمة 27 مليار دولار ،تلتها الإمارات بقيمة 16.4 مليار دولار، ثم البحرين بقيمة 15.6 مايار دولار، ثم قطر بقيمة 11.7 مليار دولار، ثم عمان ب 8.9 مليار دولار، وأخيرا الكويت ب 3 مليار دولار .

مما سبق يتضح أن هناك تفاعل بين دول المجلس من حيث الإستثمارات البينية المنفذة مابين 2003 وأفريل 2016 م ،ولا يمكن أن ننسى بعض الأزمات التي أثرت عليها بشكل سلبي خاصة الأزمة المالية العالمية .

خلاصة الفصل :

تم التعرض من خلال هذا الفصل إلى دراسة تطبيقية حول المؤشرات الإقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي، والتجارة البينية والإستثمار البيني، ويتضح لنا من خلال المؤشرات الإقتصادية لدول هذا المجلس أنها دول غنية، ولكن هذه الدول تنتسب في نفس الوقت إلى الدول النامية لأنها تعتمد على المحروقات مواد أولية، وقد لاحظنا كذلك من خلال النتائج المتعلقة بالتجارة البينية ضعف هذه التجارة مقارنة مع إجمالي التجارة لدول مجلس التعاون الخليجي، وهذا يوضح قلة إعتماد دول المجلس على بعضها، وهذا راجع إلى تشابه إقتصاديات هذه الدول.

الخاتمة:

إن الواقع الذي أفرزته نهاية القرن العشرين فرض على مختلف الدول خاصة المتقدمة، التفكير والإتجاه إلى تكوين تكتلات إقتصادية أو تفعيل القائم منها بما يحقق لها أكبر المنافع، ومراجعة الكثير من الضوابط التي تحكم أساليب عمل هذه التكتلات، فأصبح التعاون والتكامل الإقليمي السمة الغالبة التي تحكم العلاقات الدولية والإقليمية في الوقت الراهن.

النتائج:

أضحت الحاجة إلى تحقيق المزيد من التكامل الإقتصادي بين الدول هدفا إستراتيجيا وضرورة تفرضها التطورات الإقتصادية العالمية في ظل مناخ العولمة وما نتج عنها من بروز كيانات ومصالح إقتصادية دولية لا تهتم كثيرا بالكيانات الصغيرة والهامشية وتعطي الأولوية للتكتلات الإقتصادية التي لا تستطيع الصمود في وجه المنافسة العالمية.

_ تأخذ التجمعات الإقتصادية بين مجلس التعاون الخليجي مبدأ التدرج في مراحل التكامل الإقتصادي حيث تبدأ عادة بإنشاء منطقة حرة للتجارة تليها مراحل إنشاء الإتحادات الجمركية والأسواق المشتركة بما في ذلك حرية إنتقال عوامل الإنتاج ثم تأتي المرحلة النهائية وهي الوحدة الإقتصادية أو الإتحاد الإقتصادي .

_ شهدت حركة الصادرات والواردات البينية والخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي تراجعا كبيرا في أعقاب الأزمة المالية العالمية ،وهذا نتيجة تراجع الطلب العالمي بسبب تراجع أسعار النفط، وقد تراجعت كذلك حركة الإستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة والواردة لدول مجلس التعاون الخليجي .

_ عدم إطلاق العملة الخليجية المشتركة في الموعد الذي تم تحديده لها وذلك في 2010، وهذا راجع إلى غلبة المصالح السياسية على إرادة هذه الدول في إطلاق هذه العملة.

التوصيات:

_ العمل الجاد من أجل تفعيل مسيرة التكامل الإقتصادي من خلال وضع مقررات الإتفاقية الإقتصادية الموحدة موضع التنفيذ، وتطوير بعض بنودها بما يتلائم والمستجدات الإقتصادية الدولية والمحلية .

_ إنشاء صندوق أزمات يمول من الدول الست المنخرطة فيه، وهي خطة قد تساعده على الوقوف في وجه أي طارئ مستقبلا قد يتسبب في إهتزاز كيان وحدته النقدية ،كما قد تجنبه فشل مشروع وحدته الإقتصادية خاصة في ظل إعتماد إقتصاده حاليا على ثروة نفطية نابضة.

_ وضع جدول زمني لإصدار العملة خاصة بعد التراجع عن طرحها في موعدها المحدد سابقا والذي كان من المفروض بدءا من 2010 مثلما تم التخطيط إليه من خلال إعلان قمة مسقط عام 2001.

_ عدم الإعتماد الكلي لدول الخليج على الثروة النفطية والمهددة بالزوال، ومحاولة تنويع صادراتها .

_ العمل على توفير بيئة مستقرة ومناسبة لجدب الإستثمارات الأجنبية من الخارج وإعادة توطين رؤوس الاموال الوطنية من أجل أن تقوم بدورها في دعم النمو والتنمية الإقتصادية، وذلك من خلال وضع الأسس القانونية والإدارية اللازمة لذلك، وتطوير التشريعات القائمة وتوحيد القوانين المنظمة للإستثمار في المنطقة .

أولا :الكتب.

1-باللغة العربية:

1. إسماعيل معراف، التكتلات الإقتصادية ،ط2،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2014
2. أشرف أحمد العدلي ،التجارة الدولية (الصادرات والواردات التعريفة الجمركية السوق العربية المشتركة وظاهرة العولمة) ط1، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع،عمان،2006
3. حسن خلف فليح، إقتصاديات الوطن العربي، ط1، مؤسسة الوراق لنشر والتوزيع، الأردن 2004
4. حسن خلف فليح، العلاقات الإقتصادية الدولية،ط1 ،مؤسسة الوراق للنشر،عمان، 2001
5. حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الإقتصادي ،ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،2011
6. حلمي شحادة محمد يوسف ،إدارة التنمية: العلم والعمل ،بدون ط، دار المناهج للنشر والتوزيع،عمان،2001
7. سكينة بن حمود، مدخل لعلم الإقتصاد، ط1 ،دار المحمدية العامة،الجزائر ،2009
8. صبيحة بخوش، إتحاد المغرب العربي:بين دوافع التكامل الإقتصادي والمعوقات السياسية، ط1، دار الحامد، عمان، 2011
9. عبد الحميد عبد المطلب، السوق الخليجية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، ط1، مجموعة النيل العربية،القاهرة، 2003
10. عبد الرجمن يسري أحمد وإيمان محب زكي، الإقتصاديات الدولية، ط1 ،الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007
11. عبد الرحمن يسري أحمد وشركائه، الإقتصاد الدولي، بدون ط، الناشر قسم الإقتصاد كلية التجارة، جامعة الإسكندرية،2005
12. عبد الرزاق محمود، الإقتصاد الدولي والتجارة الخارجية:النظرية والتطبيق، ط1، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2010
13. عبد القادر السيد متولي، الإقتصاد الدولي: النظرية والسياسة،ط1، دار الفكر، عمان، 2011
14. عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الإقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل ،ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009
15. عبد المنعم السيد علي،الإتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة،ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،نوفمبر2008

16. علي توفيق الصادق، التكامل الإقتصادي العربي، ط1، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة،2010

17. علي عبد الفتاح أبو شرار،الإقتصاد الدولي :نظريات وسياسات،ط1، دار المسيرة، عمان ،2007

18. فؤاد أبوستين، التكتلات الإقتصادية في عصر العولمة، بدون ط، الدار المصرية،مصر ،بدون سنة نشر

19. محمد إبراهيم عبد الرحيم، العولمة والتجارة الدولية،بدون ط، مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية،2009

20. محمود يونس محمد وعلي عبد الوهاب نجا، إقتصاديات دولية، بدون ط، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.

21. محمود يونس محمد وعلي عبد الوهاب نجا، إقتصاديات دولية، بدون ط، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.

22. نزيه عبد المقصود مبروك، التكامل الإقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية ،ط1، ا دار الفكر الجامعي، القاهرة، 2006

23. هيفاء عبد الرحمان وياسين التكريتي، آليات العولمة الإقتصادية وآثارها المستقبلية في الإقتصاد العربي، ط1 ،دار الحامد،عمان ،2009

2-باللغة الأجنبية:

1. Miroslavn .jovanovicandric.n lipsey ,international,economic,integration "limits and prospects"second edition, London, routledge, 1998.
2. Bella balassa, the theory of economic integration, london : George allen and univin, 1969

ثانيا: المجلات العلمية

1. جمال عباس بالفطمي وجمال بلخباط، تحديات الإندماج الإقتصادي ،مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، عدد5، جامعة باتنة، الجزائر

2. صديقي أحمد، مشروع العملة الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي، دراسة مقارنة لمعايير التقارب الإقتصادي، مجلة الباحث،العدد9، أدرار ،الجزائر، 2011.

3. عباس بلفاطمي، هل يشكل مجلس التعاون لدول الخليج العربية منطقة عملى مثلى ؟ مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد10، المركز الجامعي برج بوعريريج ،2010

ثالثا: المذكرات والرسائل الجامعية

1. برزيق خالد، آثار إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على سيادة الدول ،مذكرة ماجستير، كلية الحقوق ،جامعة مولود معمري،تيزي وزو ،بدون تاريخ

2. بن ديب شفيق، التكتلات الإقتصادية الإقليمية وآفاق الإندماج الإقتصادي المغاربي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2004/2003

3. بن ناصر محمد ،المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الإقتصادي العربي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2007 /2008

4. بن هدي أمال ،الإتفاقيات التجارية الإقليمية على ضوء قواعد منظمة التجارة العالمية ،مذكرة ماجستير،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة وهران ، 2012 /2013

5. بوالكور نورالدين ،أثر التكامل الإقتصادي على التوازنات الخارجية للدوا الأعضاء :حالة التكامل الإقتصادي العربي ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ،جامعة أحمد بوقرة، بومرداس ،2009/2008

6. بوجلخة إبراهيم ،دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأروبي على ضوء إتفاق الشراكة الأورو جزائرية :دراسة تقييمية لمجموعة من المنغيرات ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مذكرة ماجستير،جامعة بسكرة،2012 /2013

7. بوشلول السعيد، واقع التكامل الإقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي وآفاقه ،مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة،2009/2008

8. جديد لبنى ، السوق الأوربية المشتركة والسوق العربية المشتركة تشابه المقدمات وإختلاف النتائج، مذكرة ماجستير،كلية الإقتصاد،جامعة تشرين،2004

9. حنيش الحاج ،التعاون الإقتصادي العربي المشترك في ظل التكتلات الإقتصادية الدولية،أطروحة دكتورة،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ،2008 /2009

10. خاطر إسماهان ،دور التكامل الإقتصادي في تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر :دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي ، مذكرة ماجستير ،جامعة بسكرة،2012 /2013

11. خليفة موراد، التكامل الإقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية :تجارب وتحديات ،مذكرة ماجستير، كلية الحقوق ،جامعة الحاج لخضر، باتنة ،2006/2005

12.رميدي عبد الوهاب ، التكتلات الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الإقتصادي في الدول النامية: دراسة تجارب مختلفة ،أطروحة دكتوراه، معهد العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006

13.روابح عبد الرحمن ،حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الإقتصادي في ضوء التغيرات الإقتصاديةالحديثة: دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي (2000 – 2010) ،مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012

14.رواق خالد ، أثر أزمة الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الأوروبية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2013/2012

15.سلطاني فيروز،دور السياسات التجارية في تفعيل الإتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية :دراسة حالة الجزائر وإتفاقية الشراكة الأورو متوسطية،مذكرة ماجستير،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر، بسكرة،2012 /2013

16.شحاب نوال ، أثر التكتلات الإقتصادية الإقليميةعلى تحرير التجارة الدولية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر ،2009 /2010

17.طراد بلقاسم ،التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الإقتصادي العربي :دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي ،مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2013/2012

18.عصموني خليفة ، التكامل بين المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية ودوره في تحقيق الوحدة الإفريقية ، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2014 /2015

19.غربي ناصر صلاح الدين ،دراسة إمكانيةإقامة منطقة نقد مثلى بين دول مجلس التعاون الخليجي من خلال تماثل الصدمات ،أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصاديةوعلوم التسيير والعلوم التجارية،جامعة أبي بكربلقايد، تلمسان،2015/2014

20.فضيل رابح ،التكامل الإقتصادي الأورو مغاربي بين العولمة والإقليمية،أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر، 2004

21.قحايرية أمال، الوحدة النقدية الأوروبية، الإشكاليات والآثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر، 2006/2005

22.لافي الشمري عبد المحسن، مجلس التعاون الخليجي العربية وتحدي الوحدة ،مذكرة ماجستير،كلية اللآداب والعلوم ،جامعة الشرق الأوسط، 2012/2011

23.لبعل فطيمة، المناطق العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية :المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية 2000 –2010

24.محمد محمود ولد محمد عيسى، التكتلات الإقتصادية الإقليمية في البلدان النامية وتحديات العولمة الإقتصادية:دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، 2009 /2010

25.مداني لخضر،تطور سياسة التعريفة الجمركية في ضل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الإقتصاديةالإقليمية :دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأروبي،مذكرة ماجيستير،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2006/2005

26.مقدام عبيرات، التكامل الإقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة ،أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2001 /2002

27.مقروش كمال ، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الإقتصادي :دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية، مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ،2013 /2014

28.منصوري محمد الشريف ،إمكانية إندماج إقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة،أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة منتوري، قسنطينة 2009/2008

29.الوافي آسيا، التكتلات الإقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة،مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية ،جامعة الحاج لخضر، باتنة،2006 /2007

30.يحيى سعاد ،تقييم مسار التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدارعملة خليجية موحدة:من خلال دراسة تجربة الإتحاد الأوروبي، مذكرة ماجستير،كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2013/2012

رابعا: التقارير

1. الإتفاقية الإقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي، تقرير الأمانة العامة

2. أحمد الأمين هالة، التكتلات الإقتصادية: منظومة الكوميسا والسودان، نقطة التجارة السودانية، التقرير 23، 2009 .

3. دليل إستفادة مواطني دول مجلس من مجالات السوق الخليجية المشتركة ،الرياض :مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،الأمانة العامة،2014

4. المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،تقرير 2013م و2015

5. المسيرة والإنجاز :شؤون المعلومات ،ط10، الرياض ،مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،الأمانة العامة،2016

6. المسيرة والإنجاز: شؤون المعلومات ،ط9 ،الرياض ،مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، 2015 .

7. المسيرة والإنجاز :شؤون المعلومات، ط8، الرياض، مجلس التعاون لدول الخليج العربية،الأمانة العامة، 2014.

8. المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجادبية الإستثمار،2016.

9. المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجادبية الإستثمار،2007.

10. المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجادبية الإستثمار،2009.

11. المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجادبية الإستثمار2011.

12. المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجادبية الإستثمار2013.

13. المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجادبية الإستثمار2015.

سادسا: المواقع الإلكتروني

1. إتحاد المصارف العربية_ إدارة دراسات البحوث www.uabonline.org

2. الأمانة العامة www.gcc-sg.org

3. السوق الخليجية المشتركة الأمانة العامة www.gcc_sg.org